

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجموعه

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۹۴۲) از کتب اهدائی : سبزانه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۳۱۱۳۱۲

۲۲۷

۶۵۵۵۱۵۹
سبزانه

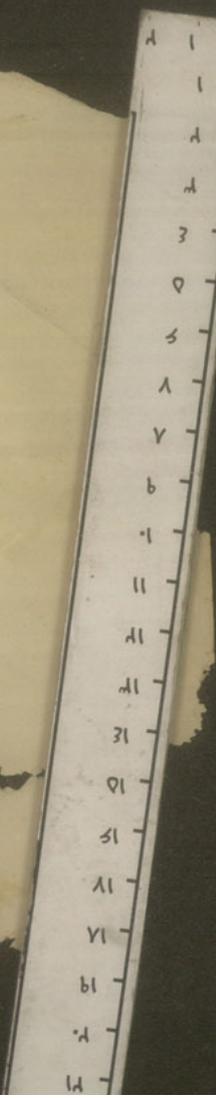
خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
سبزانه ۹۴۲

هذه حاشية لطايش كبرى من قوت علم الآداب



۹۴۲
۲۱۱۳۲۶

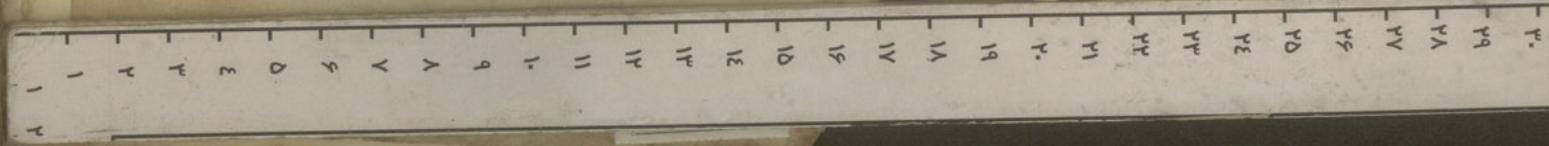
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
کتابخانه
۹۴۲



هذه حاشية لطاش كبرى من قوت علم الآداب



۹۴۲
۲۱۱۳۲۶



تحدث باسم علمنا من لدنك ادانا ونفخت علينا ما لا تعلمه
ابوابا ونصبا على نيتك النسيب الذي اقم المعارضين لسؤال
وجوبا ونقص اداهم عند ما يتقوا القامة وضائف الجاش
حبوها صوابا وعياله واصحابه الذين يتنوا سبيل البرهان
بيننا مستطابا وضخوا دليل اليمامة ايضا حجابا ومنعهم
من اولاد الباب مما كان محدثا نقابا مستند الما اسند اليه سنة
وكتبا بوجوه فيقول العبد الفقير سبح الذبيح المكيوم التام وفقه الوثيق
للغار في يومه لغيره قبل ان يخرج الامر من ان تستم اسمته الترتيب
وتوشم سمة الدب لا يزال يتبع باضاف المحي ويحجب بان والفتن
وكان ذلك في الكتاب مطورا حين لم يكن كذلك شيئا مذكورا
ان ما قدمت بلذة الاسكوب وصدعت يا محي على عزب الاسلوب
وجدنا جماعة قد صالت على الحد وعصابت منتت عصبتم كجبل
من مسد واذا انما عن استماع الحق مسدودة واذا انما عن تدبر
مصدودة احوالهم يحكم وافعالهم لهم شانهم لا يزيد على جهل
مالهم وعلمهم فيا لهم من جاهلية الت من سدقهم ايسرهم وكيف
يصلي قومه وجدوا قريبا بنا صرح فضتوا ونا بنا صرحم وكان ضارهم
ما كانا صحت فتشعوا سبحا بلجيا من الحيا ونفوذ بالله من فتنة الحيا
وكما حدث بك الزمانة امر اراء كما لم يزال يترتب زيدا عمر افا سرعوا الى
المساعاة الى السطاة فظن انهم على حجة وبرهان فابتليت بالهجرة التي
كانت سنة قديمة لاهل القلوب وحطت رحيل في الجوع ما عبرت وادر

وادرا لا اسكوب فطففت اكثر من فكرة العلم مع بعض الاخوان والاصحاب
فاردت ان اشرح الرسالة الموعوف في الدواب للمولى استاد في الدفاعة
الشريفة بطايش كبرك زاده متقنة بقرات ادابه وجعل امره راكنا على
قدر رغبته ترتيبا للدماغ وتنشيط للفؤاد وتسريع على التنبه بقر
وزخرا المعاد وانما استرنا بوقفه له اهتمام به حيث كل صعب ومعطي
حرام قال الشارح لغيره بغفارة جسم الله الرحمن الرحيم واد فبقوله الحمد
لله بحديث السمد والتجيد وقدم الاولى لما فيه تاشبا بالكتاب وما
عليه اولاد الباب واصحابه في العمل لما في التسمية جرمه التجدد الحمد
عنه الخفية اظها بالصفات الكمالية ويحصر ذلك بالتسمية ايضا
لان اسم الله هو المجمع بجميع الصفات الحميدة وبرهان يندفع ما اورد
انه بضعه من المسلمين كثيرا ما يسهه ونه في امور ذوات حفظ بالتسمية
دون التجدد فيلزمهم ترك الاستغناء بالتجديف فقلت فعلم هذا
له حاجة الى التجدد مستقولا فلم ورد الخبر به قلت هذا وان حصر في
ضمير التسمية اخذت عنه الامرات بالتسمية فقط لا يقال له الحمد
عرفا وايضا المناسب لمقام التعظيم هو التفرج كما لا يخفى والحمد هو
الوصف بالجبل على جبهة التعظيم والتجديف قالوا ان الشفاء ان كان بما
يقدمه اسلبت ما يستسبح وان كان بما يقدمه امر استوتبت است تجديف
فالتنزيهات تنسب الى التجدد كما استوي والقدوس والصليب
والظاهر والنور والعا وغير ذلك فعولنا بسبحان الله تنزيهها لانه
تجددات ذكره الشيخ الموتر المجدد في منزلة القصوص والكنز العلماء على
ان الحمد لله اخبار واقع موقع الاشياء اي متوق في معناه صحا اذا الظاهر

ان الحكم ليس صد الاضار والاعلام لانا لمخاطب به هوانه لله وفيه
وضوح الظاهر موقع المعنى ومعنى المحرم لله لانه يارت في مقصود التلخيص
اشياء تعظيم لله لوصفه بالجمل ويجاه به هذا القضا كما اذا قال
لعنه انت حره انما يقصد به ايجاد العتق وصدوره منه في المحرمه
الاشياء معني واصول المحرمه العقب لانه من المصادر التي تنصب
افعالها المحرمه ولما كانت الجملة الفعلية دائرة مع الجمله والمجرب
عدل الخا لرفع الدال على محرم المحرمه ونشأته وقد استوفينا حيث
الجملة والمجرب والصلوة في شرحها مع مقدمه الجن في الذي لم يات
لعطاء في المنع ضد الاعطاء والاعطاء اسم ما يعطى كالنواب اسم ما
يناب به ويحج به بمعنى الاعطاء واطول في شرح الاعطاء الظاهر والظاهر
سواء كان حصوله بالاستئصال بل في المقال وبل في الحال فان الله يعطى
الاشياء تليها ولا صارف عنه اذ هو في اليا يرب ولا معارض في القضاة
المعارضه في المقابلة على سبيل المثال في معنى هذا الاصطلاح و
القضاة في المعنى الحكم وفي الاصطلاح عبارة عن الحكم الكلي الذي في
اعيان الموجودات على ما هي عليه من الخصائص الخارجية في الازل والابد
يعني انه الله الله اذا قضى امره سبحانه ان يكون خلقه اذ لو كان كذلك كان
بمعارضه معارض فيلزم ان يكون الله الله محكوم عليه ومقولوا بالله
عنه ذلك خلقا كبيرا ولا مناقض لاشياء المقض الكبير والاشياء
الذي ايجاد والمراد ما يتعلق به الابد اذ لا يقدر احد ان ينقض ما اوجده
من المصنوعات واخرجه من العدم من مكوناته والصلوة نازلة من الله
على سيدنا نبينا محمد صلي الله عليه وسلم وناهيك في الصلوة حديث المعراج

المعراج وهو ان صعد النبي صلى الله عليه وسلم ووجد في كل سما ففرا الى نبياء
الى ان بلغ السماء السابعة ووجد هناك ابراهيم عليه السلام في الرقعة
فادنى اليه الرقوعا وركب عليه وادنى اليه قاب قوسين او ادنى وفي الحديث
انما سببه ولد آدم وادنى في قوله الله ان الله انما سببه اولاد آدم
ادم بل من اولاده وذلك لما كان الاضارة والحواس ان المراد بولد آدم جنس
ادم لانه كل العلم لهذا الجنس قوله آدم في نوع الانسان سواء كان آدم
قوله لاده فدل هذا الخبر ايضا على انه عليه السلام افضل هذه النعم وقد جاء
كلاما يفتخ به هذا النبي وبل في خلقه حتى ظفرت فيه بنص في بعض الكلام في قوله
تخوت الله على نواد الخاطر وسند اصفياته الذي بين صفوا سرايرهم
فكانت بحال النوار وخلقوا قلوبهم عن صلوة الاضارة فكانت بحال
السراير فهو اسم من الانبياء وصفوه بالشئ بتخليل الصادق خالصه
والصفاء محمد واصله الكبر والفرقة بين الصافي والخالص ان الخالص
عنه نوب بعد ان كان فيه والصابق قد يقال لما نوب فيه وعية الرواحية
الرسول من هو عليه دينه وملته في عهده وسائر الاعصار سواء كان
نبيها او لم يكن ومن لم يكن مع دينه وملته فليس من الرقاب وورثه و
ابو جبرئيل من الرواد من اهل وهذه القول صحيح كما ذكره القرطبي في
تفسيره وقال بعضهم كلما ذكر الاله وغيره يكون المراد به اسم من اهل البيت
واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته فقط ويؤيد الوجه الاول ان
المقصود من ذكر الاله في قوله تعالى امتنا الله لقوله عليه السلام اذ اصليتم
على نبي او اذ اذكروا اصحابه كاقار واصحابه مع تقدم الاله على النبي
فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم كما في قوله الله تنزل الملكة واروم

هذا وكذا قوله اوله اوليا ثم يرجح الوجه الثاني هنا كما لا يخفى على القدر
 والاصحاب جميع صحب وهو جمع صاحب ولا يجوز ان يكون اصحاب جمع
 صاحب لانه فاعلم بنيت جمع على فعال والصحاح من لقي النبي صلى الله
 وسلم وما بر ومات على السلام ولو تحلقت ردة في الجمع والمراد باللفظ اعم
 من المجالس والمعايشة ووصول احدى الى الاخر والفرق بين الدال
 والاصحاب بالعموم والخصوص المطلق والاعم المطلق هو الدال والاصحاب
 المطلق هو الاصحاب والفرق بينهما وبين الدهرية انه هو اعم منهما لانه
 يطلع على الصليب والعربة سواء كانا متحدتين في الدنيا او لا يخفى
 الدال والاصحاب كذا قيل وفيه انه يخالف بما سبق من القول الاصح اذ
 اوليا ثم الادلة جميع دليل وهو المرشد وما به الارشاد والاوليا
 جميع ولي وهو صفة العدة في اللغة وفي الاصطلاح المعارف باللسان
 وصفات المواظب على الطاعات والاوليا هم اليه منوابع تعاقب
 مراتبهم من العوامة والخصومة والخصومة وفيه اشارته الى قاعدة
 التسليم فانه الوسيلة مما لا بد منه ثم ان في هذه الخطبة براءة الدال
 حيث ذكر المنع والمعارض والمناضرة والسند والتبليغ وسبب التفصيل
وبعد لما فرغ من السهلة والجزلة والصلوة والاداء ينتقل الى
 كلام اخر ملابح لما قبل صدره بكلمة بعد رعاية الملامحة وقصد الربط هنا
 الكلام مما سبق عليه ولزم ظاهره على لغة بذكر ما واقعا فقد
 المتوخى لها او طرقت برالذات ما قبل كلمة بعد مظهره لادقها فالفاء لتتوكل
 المظنة والمتوجه من لانه المحقق انما لا يدرك كل لا يتبرك كل
 ولذا اورد الفاء فقال فقد كنت كتبت عدة من السطور اي

اي سطورا مستعدة وهو ما ينبغى عن القلة اذ الكثير من اجل هبله والقيل
 بعد عداوتها وسط لفظ كنت ولم يقل فقد كتبت لان في كان وما يشبهه
 في الصحيح كثرة الاستعمال بالنسبة الى سائر الافعال وكذلك يعبرون
 بهما عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس مع قوله
 البضاعة باللسان طائفة من مالك تبعها التجارة والمراد بضاعة العلم
 تشبيرا له بالبضاعة في وجه النفع وانما اسند قوله البضاعة في هذا
 الفن الى نفعه هضمي لها مع ان العلماء يتفاوتون في قدر الصلابة
 والاضطراب وغير ذلك وكثرة القول الانكار والضعف وكذا
 اما كبر السن والبلوغ الى الهرم واغبر ذلك من الاسباب الظاهرة
 والباطنة في علم المناظرة والادب يتعلق بقوله كتبت اي في جمع
 علم المناظرة وادبها مع ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه فيكون
 لفظ الادب معطوفا على علم الادب المناظرة وقد قصت الالة احب
 قصدا مقارنا بالعلم فان المقصد هو الازادة وهي فيكون مقارنا بالعلم
 بشرحها وفي بعض النسخ بشرحا فالشئور بدل عن المضاف اليه قوله
 الالة منصوب على الفتح دائما والاصل ان علم وزنا قال معناه حان
 اي قرب ثم جعلوا اسما للزمان التكلم وعرف بالالفة واللام بتبرها
 على تعينه وتقيده بزمان التكلم فيجى علم ما كان عليه من الفتح فيناؤه
 لتضمنه لدم التعريف واعلم ان الالة ظرف للقصد وبما فرناه به اندفع
 ما يرد من الشرح مسوقا بالقصد فيكون يقع القصد الالة بعون الله
 الملك قال بعض العلماء الملك والمالك بمعنى ولا ترجع بزيادة
 حرف واحد وبعضهم رجحو الثاني وكلا الفريقين اقاويل فلنطلب

في موضعه ومعناه القادر على اضمار الاعيان من العدم الى الوجود
واصلها الربط والسنة والقوة والسنة من قولهم ملكك العين
واملكك بين الزوجين اى ربطت عقد نكاحهما فالسنة في الحقيقة
القيمة الكاملة والولاية النافذة والحكم الجارح وهو العباد مجازة
اذ ملككم بديهة ونهاية وعيا البعض لا اكل وعيا الجسم لا العرف وعيا
النفس لا النفس وعيا الظاهر لا الباطن وعيا الحج لا الميتة بخلاف
المعبود للحج اذ ليس ملكه زوال ولا ملكه انتقال كذا في تفسير
الوهاب اى كثير الربية والعتاة مبالغة واهب يقال وهب
يرهب وهبا بوزن وضع يضعه وضعفا وهبما بفتح الهاء وهبة
بكرها **احمد** فيه براعة الكثرة لكونه بحيث يشخصه
المباحث الالمانية والمقادير المذكورة **المراد** اصله عند البهيمى يا الله
خلف ياؤه وعون عنهما صيغتا واخذت الالف منها في الثانية فصا
اللام ومعناه معن يا الله وعلا اذ قال الميم بدل الياء ان الميم حرف غنة
والياء اذا سكنت يعرب نحوها من الخسوم وهذا الصوت ليس
غنة وانما ادخل الميم المشددة لانه المحذوف حرفان وهو الباء و
الالف واخرت نونها باسمه لانه لا يجوز الجمع بين الباء والميم الا
في ضرورة وعند الكوفيين اصله يا الله **اشنا** بالتحسين اى قصدنا حذف
المفعولان وهما نا والناحى ثم حذف الهمزة التي قبل الميم تخفيفا ثم
حذف حرف النداء لفظ الهمزة مستعمل عند السؤاليين ولهذا
لا يصح الشروع في الصلوة باللام بدل التكبير لانه ما يتضمن السؤال
ليس لفظيا محضاً بل لانه الالف يحل الثاني على كونه بياناً للدول والجار

الملك

ولجان يا اللهم الا ان يحل على الصلوة دون السورة ثم قد يصدر
بعض الكلام بهذا اللفظ ليكون مشوا بضعفه وحفاً كان هذا
امر يستعان فيه بالله ليصير معاً ونه وجهاً **بالمجيب كل ما نزل**
حسب سؤاله وعلمه واعتقاده لكل دعاء يصدر من اللسان اجابة فكرها
النوع الاجابة في عين السؤال ونه لعل التبيين دون تأخير او
بعد مدة او اجابة معها وضفة في الوقت او بعد مدة واجابة ثم بها
التكفير للذنوب واجابة بليتك او يقوم مقامه اعلم ان الحمد يستحق
حامداً ومجوداً ومجوداً به ومجوداً عليه فهنا امور خمسة الحمد وهو فعل
الحامد والحامد وهو فعل المتكلم المصنوع والمجود هو الله تعالى
والمجود به هو لفظ الحمد وكذا ما انتهى به من الخبر سوا كان اختياراً او
غيره هو الحمد به والمجود عليه وهو الاجابة هنا وكل جملة حمدية
وكذا ان يكون ذلك الجميل اختيارياً وما وقع من الحمد على الغير
الاختيارية كما يقال حمدت زيداً على حسنة في قولك بالاختيارية كما
فلحن في المثال المذكور ينزل منزلة الافعال الاختيارية التي
مع صديقه اى ان الحسنة المنطوق بها في الغالب مشوا بالاختيارية وهي
مشاء الافعال الاختيارية او محمول على كونه مدحاً كما يقال حمدت
فلاناً على فضله وعلمه ووقره وحلمه وجوده اى مدحته عليه باقاً
بعض الفضل اى الحمد فعل التثنية وهو قائم بالفاعل وهو المحمدي
الحادث والفاء بالحادثة حادث فاذا كان الحمد ثابتاً له في كل
كونه الباركة محذوف وهو بسيط اذ يلزم ان يكون الباركة حادثة
لانه ما محل لحوادثه ان يكون خالفاً عن الحوادث فالحق ان يقال ان الحمد

عليهم واجلهم

الصلوة الثانية بالتحقيق المذكور ثم جعل اكل باظهار الصلوة الثانية
بالادوات المسطور فليس في الكلام استدراك كما هو في الاشارة
المذكورة في قوله تعالى ادعونا استجب لكم وهو الاستجابة قال
بعض الناس يدعوا ولا يريد الا الاجابة قلت ذلك لغصوبة في
نفسه وتقصيره في شرايط الدعاء وادابها قال رسول الله صلى الله
ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة فالشرط المعلق عليه الخواص في
الدية ليس على اطلاقه والاحصان الاستجابة موعود ووعده تكريم
ديرة فاستثار المص بقوله بالتحسين كرسائل الى هندن الاستجابة الموعود
وسلك في ذكر النبي عليه السلام الظاهرة اضافة الذكر الى النبي عليه السلام
من قبل اضافة المصدر المبنى للفاعل والمفعول اى ذكر المصطفى عليه السلام
والمراد بذكره ذكر بعض اوصافه الشريفة ونقوة الطبيعة الطاهرة
المذكورة وهي اشارة صيغة المضارع واشارة الحكاية عن نفسه
وذكر الحجة سيما بطريق الخطاب فالفقهاء الثانية مثل
الفقهاء الاول في هذه المعاني لا يفتوا عنها كما لا يخفى فقول
واصله اى استلزم والوجه يمكن **عائشة** اضافة
النبي عديته قال العلماء الصلوة من العبد طلب التعظيم لسان رسول
صلى الله عليه وسلم في الدنيا والاخرة فيقول اللهم صل على محمد وعطرتك
يا ربنا باعوا ذكره واظهار دعوتهم وايضا شريفة وفي الاخرة بثبوتها في القبر
وتصنيف اجرة ومثوبة ومن اسرها ان الصلوة على علي بن ابي طالب
وعنه دعاء من العبد المصطفى عليه السلام بطهر الغيب وقد ورد في الحديث
الصحيح ان من دعا له بنظر الغيب قال له الملك ذلك بمثل وفي رواية ذلك بمثل

بمقدور ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر الله به في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا على رسوله وسلموا عليه وهدوا هذه الخبر من الملك على المصطفى فان قلت ان
الله امرنا بالصلوة عليه مع اننا نصل في الحقيقة بل يقول اللهم صل على محمد
الله يصلى عليه بسنة النبي قلت لما علمت من ناس الصلوة عليه على سنة النبي
عنا في الصلوة فان قلت اذا كانا نائبا فما الغاشية في الامر بالصلوة على علي
في ذلك اظهار المحبة للصلوة كما يستحق قال في الخبر مع ان الحمد لله
على الوجه الاكبر اظهار المحبة والحمد على كل حال محمول على وجه الى رتبة
من فرعاء الامة للرسول عليه السلام مع انهم بسببه نالوا السعادة والفرقة
له وبدا كانوا خيراً من غيره اخرجت به صفة الله بهم الامم كما حتم به النبي صلى الله
باب الغيرة الالهية ان فهمت عليه عن كل لحظة الكمال التحات واحسن
التسليمات وهب اهل الحديث الى ان تاتى للدعاء والثناء والثناء
الصلوة على سيدنا النبي والرضى لورى والفكر وان كان المومنين في
الاستجداء المريد وارتباط العبيد الذين تاتى به كانه متوقف على
الصلوة ومن هنا عرف وجه ادوات الحمد بالصلوة فعبه على الاشارة
لان الوجوب المنفرد في الالهية المذكورة تقتضي مطلق العلم بالعلو في هذا
المقام بخصوصه وبكيفية الذكر التي ومنه يعرف ترك ذكر الكلام مع
الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
لان الواو مطلق الجمع من غير دلالة على انعية ويجوز ذكر الله في
المقال او بلفظ الخال **الصلوة** مصححاً **بالمجيب كل ما نزل** المذكور
على حقيقة العبادة وصدق الرسول وانما يصح عليه السلام برهنة الصلوة
شؤنها لسانها وتبها على عظم قدرها حيث وصف بها اعظم الانبياء

فأما قوله حيث ذكر المصدر وارتبه على الصلوة وهو المحمودية تثبت الله
محمود والمحمودية صفة ثابتة قائمة به لا بالغير في محذور آخر صفة المضارع
أي اختار قوله الحمد على حدث والحمدية وغير ذلك من العبادات والأضحية
ترجم الحمد على الأضحية كما وقع بين الحمد الفعلية والحمدية
فأما همتا وثباتا في الدلالة على الاستمرار فأختار المصدر الحمد الفعلية
المضارعية على الفعل الماضية والحمدية لتدل على صفة المضارع
على الاستمرار الحمدية كما على الاستمرار النبوية أي الحمدية مدة عرك
ساعة فساعة فالمسبب لمقاومة الحمدية فوالله الحمدية علينا يوم ما في يومنا
أوصية المضارع لعقيد صدر الحمد منا ونقله بالثبات على الاستمرار إلى زمنة
على أن فيه انفعالاً بنفسه ووقا النبوة لأنها إذا اعتادت الشيء الغنة
ولاشك أن أفضل الأعمال استقامتها وأقواها وقيل في هذا المعنى وإنما
وهي في الأعمال الساعية وإنما هي المستحقة للمعنى فلا ينبغي وأما همتا
من تلك الصفة الحكاية عن نفسه أي عن نفسه المنكسر وحده ولم يقل
تجد بصيغة نفي المنكسر مع الغير لتدل تلك صريحا أن صفة الحمدية هي
أي عهده المستحق عن غيره وهو المحتمل من الاشتراك في ذلك الغير
فيه إذ لو قال الحمدية في صفة الحمد الغير وفائدة الخصوصية في مثل هذا
المقام أظهارا للضارعة والذل والخصوع وذكر الحمدية أي الله
بطوبى الخطاب المقتضى لكمال العزب ليكون الحمدية الحمد المنكسر في مقام
الاحسان المفسر بأن تعبدته بالدمور والتعبدية كانت تراه وهذا
المعنى حقيقة الأمانة وظاهر الاحتياج والباطن في ثبته كنت سمعته
التي هي نتيجة قرب النوافل والى صراحة المن جعل الله في طباؤم

وأي ذكره بطريق الغيبة تنبيه على القرب المحمود وهو إطلاق المحمود
على جميع حال الحمد ومن قولك ونحن أقرب إليه من حسبي وربنا وهو
ممكن أي كما كنتم ولذا لا يثبت بحال الحمدان بل يحفظ المحمود في وقت الحمد
حاضر أو متاهم كما لا يكون كما ينادي بغيره يستخفى عن غيره ثم أنه
فأعتبر لا تفتت هنا اعتبار السبعة بالسبعة وهو غائب وعقبه بكلمة
اللهم أي أي المن بكلمة اللهم عقيب قوله الحمد أظهارا لكمال الضارعة
أي الخضوع والذل يقال فخر الرجل يفضح ضارعة من باب فجع أي
خضع وذل في إذا دعاه المحمود متعلو بالضارعة يعني أن الحمدية خط وثنان
جليل لا يؤذي حقه كما قال عليه السلام لا أحصي ثناء عليك
أنت كما أثبتت على نفسك فإن عقب الحمد بالضارعة كما نزلت أظهارا
للمعنى في إذا دعاه المحمود من كل الأعمال إذ الله في حقيقة الحمدية
للأظهار ويعني أيضا كمال ذلك التفضيل للأظهار المذكور ولم يكن في
أخره لانه الداء في حقيقة الحمدية على الدعاء والتعبدية لا تترتبا
يلين بمرارة كما تحمل الفعلية والله تعالى عز ذلك ولذا حقيقة الحمدية
طلب الأقبال وهو في حقيقة الحمدية حال وأردف بقوله يا محمد كل
سائر يجمع التبع قوله يا محمد كسائر بكلمة اللهم يقال أردف أي كرسب
خلفه وأردف أي كرسب خلفه وكل شيء تبع الشيء أرفق وأردف
الضمير في أردف مع تعيينه بالكلمة فما سبق انفا إشارة إلى الكمية
جامعة يستحق فيها التذكير والتثنية وأرجاها باعتبار
المضاف إليه وهو الله كما لا تملك الضارعة معنى هذه الكلام
المضارع أظهارا للضارعة في قوله الحمدية بالحكمة عن نفسه فكذلك أظهارا

فأما أوصاف الأشراف الأوصاف ومن هذا القبيل توصيف
الأنبياء عليهم السلام في قوله الحمدية بحكمها النبوية الذين أسلموا مع
أن النبوة أعظم من الإسلام فغاية إشارة إلى عظم شأن الإسلام وعلق
رشته وإنما قلنا أن النبوة أعظم من الإسلام لأن مراتب الولد في
مراتب الإسلام وفوقها النبوة لأنها لا تحصل إلا بعد الولاية التي
أتمتها تنبؤ عن التبليغ من الحق الخلق والتبليغ من الحق لا يمكن
الآن بولده الله تعالى على الوجه الكمال والمراد بقوله الحمدية القرآن العظيم
قبل القرآن اسم لما يقوله كالتقريب اسم لما يقرب به إلى الله تعالى فهو من القرآن
كالمعنى لفظا ومعنى بذكره في الكلام لا تترجم المعاني والأحكام أوله
يجمع السور ويضربها والعظيم فوق الكبير كما أن مقابلة من العفيف دون
الصفير الذي يقابل الكبير ويستعمل في الخفة واللاحة جميعا تعقل
رجل عظيم وكبير ترديدية أوصطع صرح بالترديدية في تفسيره وله
عذاب عظيم ووجه وصف القرآن بالعظيم حيث قال الله تعالى ولقد أنزلناك
سبعاً من المشافى والقرآن العظيم أن كل رطب وبأيسر منه وأنى ينبت في أعظم
فما شاء ذلك ولذا في الكتاب والسنة أكثر من مائة من الأسماء و
الأسماء دليل شرف المستعمل في العرب الغريبة مع أن في كل التسمية تنويها
بجملته حاله ينحصر في الألف ثم عمل كونه أقوى الدلالة على القول الله
أمر المحمودية أي أظهارا للمعنى وأغلبها بمعنى الغالب على سائر المعنى
في فائدة المراد وإرشاد العباد يقال بمره برهمل أي غلبه وبهر لغز أي
أضاهى غلب ضوهه على ضوه الكواكب والمراد بالمعنى أي معونة على التمسك
من الشيطان القربا بشارته وينوع الماء من أصابعه وحكم المشربة للبر

المسيومة وسخن الشيطان وربطه بسارية المسجد ثم تخليته بذكر دعاء
أخيه سليمان عليه السلام وسلبه الشجار والأحجار وضرب ذلك فالصاحب
البصائر كالمعنى كانت لسائر الأنبياء فظننا موجودا وهذا حديثا عليه السلام
وكان بيده أظهارها والمعنى أجمع معونة من الأحجار وهو في الأصل جعل الغير
عاجزا من فعل الأذى وإنما التثنية باعتبار كونها صفة للمحصل وفي
عرف الشريعة إخراجها للعادة يظهر على يدك مدعى النبوة لتصدعها عنه
والخافرة للعادة الربعية معونة النبي عليه السلام وكرامة اللؤلؤ ومعونة العلوم
وإستدراج المعانيمة وذلك أي كون القرآن العظيم أمر بالمعجزة حوج
أو قامت أو واقع في نفس الأمر أو يتبع أو نفس ذلك مما يجوز أن يفتر
خبراً فإن قلت لا يجوز أن يفتر لفظاً بتمامه فهذا لا يتم لوجان
لما احتج إلى بيانها بالترديد وهو قوله لا بد بالبحر إلى قلت لا تترس
بديلة التثنية في صورة السيل وهو دليل بيتي لما أدهاه بياناً له البيعة
في نفس الأمر حتى يلزم المحذور والمذكور كما قال البعض لا تترس أي القرآن العظيم
بالبحر نظمه أي منظومه وهو عبارة ولفظاً التي يشتمل على الخلق
مع تناسلها وتناسل معانيها وأجوارها أي جعل الغير عاجزاً من المعجزة
جعلته عاجزاً كونه في غاية البعد وزمانية القضاة بحيث يعرف
عز قدره معارضة لاعتناء النفس المضارعة مع القدرة بالاعتناء لسان
البيضاء بقاء الزمان لطفاً منه بنبيه وفضلوا عليه كما توهم البعض وأما
أن البحار أماناً يتعلو بالنظم من حيث فصاحتها وبلوغته أو يتعلو
بمعناه ولا يتعلو به من حيث مادته فإن مادة اللفظ العرب والفاظ
الفاظم قالته في قرأنا عربياً على اتحاد العدم والعدم منتظم من غير أن

بكلهم وليس للبهاء اي مراد بل هو امره ونحوه اذا المراد ما بلغ وجهه في
كل مقام الى كونه حقاً وصرفاً تنزل عن رتبة الرجم فانهم اهتموا به لمعانيه
وبذل وسعهم في اطفاؤه ونوره واخفاؤه ونحوه وانما انبأنا بما مراد به
فكيف بما يواز به واي انما نطلب انما نبحث كآفة للبهاء وانما يعاضوا
ظاهراً وباطناً باقتضائه من بطونه فواء اي نحو الكلام بالقصر
والمد معناه والبطن خلاف الظاهر وظاهره ان لفظة ويطنه تأويله
وايراد البطون اشارة الى قول علي السلام ان القرآن بطوناً الى السبعة
وفي رواية الى سبعين وفي حديث آخر ان القرآن ظهير وباطن وقلنا
يدل على ما فسرناه العلماء وباطنه يدل على ما حقه اهل التحقيق بشرط
انما يكتم معانها للكتاب والسنة ويشهد عليه بالثبوت فانما كلفه حقيقة لا يشهد
عليها بالكتاب والسنة فهي الحاء ونذكر في قولنا والركب ولا يزال
الذي في كتابه مبرراً كذا في التاويلات الخفية وليس كذلك في المعاني
التي يبرهنها الله الهاماً المهيماً وههنا نبدأ فاطمونا على حقايقه انما
ويستعمل المعاني على وههنا قد رخصنا في افاضلها التعمد العظم
والمرتبة العليا للفن المناطقة مع معرفة الصانع بما له من صفات الكمال
والتتميز به عن المخلوق وبما صدر عنه من الآثار والافعال في النشأة
الدولى والخرقة وبالجملة معرفة انبأه والمعاد والطريق الى الصفة
المعروفة من وجوه احداهم طريقه هذا النظر والاستدلال وتاويلها
طريقه هذا الرياضة والمجاهدة والتساكن للظواهر الدولى
انما التي مواصلة من ملل الانبياء عليهم السلام فهو المتكلمين والذين هم
المثابرة والتكون للظواهر الثانية انما وافقوا في شريعتهم

احكام الاسلام والشريعة فهم الصوفية المشركون والذين لا يشركون في ارباب
الغيبات هم الذين التزموا الطريقة الثانية وفقنا الله واربنا الى الطريقة صان
هو صاحب الودع الخفية ومقتضى الاثر المحمدي وبالجملة ان الفرق الصوفية
جميع الوجود نظاماً ومعنى وسنن من خطية البهاء يبلغونه حدة الكمال التي لا يشعشع
وجهاً ايجاز اللفظ والتشبيه القريب والاستعارة البعيدة وتلوم الحروف
واكثرت وفواصلها وتجانس الالفاظ ونحوه القصص والاحوال ونحوها
الحكم والامر والنهاية في الشراء والافعال وحسن البيئات في المقاصد والاعراض
وتمهيد الصالح والارباب والذخائر عما كان وما يكتسب مع الله في القرآن
وهو دليل على كون ابراهيم الخواتم مائة عاوجه الارض في كل زمان
وصحيفة كل اوان ستمت المرداناً تلوذ وتذكره نفع الجبال الرواسع وهو
بأفان وزوال السموات والارض وهو جبريد وعلم الاعداد كليم على عزة ا
على الحقيقة ان جميع الال مع الرسول الصلوة بكم لا يجوز ويجب تركه الفصل
بينه وبين الاله وصحة فهو تخصيص بعد التعميم ثم في قوله والصلوة
على الاحياء لا اداء حقوقهم علينا لانهم وسنا كط بيننا وبين الرسول
كان ان الرسول واسطة بيننا وبين الله وعلى ذلك غير الاحياء في قوله
عليه السلام في الدعاء للامة فان امرته كان جل حتمه قال بعض الافاضل
تم الرسول وان اختصوا بالصلوة انما الصلوة على اكرم عندهم
جائز بطريق التيسير للدعاء المأثور اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وذلك لانه ما ثبت تبعاً على
لكم المتشعبه كما نطقه كصحة الجنيين والوكال الثانية في عقد الرحمن
الموتسليمين صفة مادحة للدلال والصحى الحالمقربين الى الله باعظم الواسطة

جمع وسيله يقال نوسل اليه بسيله اذا قرب اليه عمل فالوسيلة ما يحصل به الخط
والمراد به باعظم الواسطة نيت محمد عليه السلام ثم عمل وبتين وجهه بقوله لان ذلك
أكله الا دابة الحق كدبره موصيه وحسن ابراهيم وغيرهم عليهم السلام كيف وكذا
والمراد بالكيفية اليمان لان كيفية نفايته اذ هو اذعان وقبول وبالكيفية
الاحكام والفرع اقسام من جهة الكيفية فضيلة الرسول وكونه كثر معانيه
بديرية بخلاف معجزات سائر الانبياء التي قبلنا فان اكثرها كانت
نظرة والبديرية احدث ووقع في النفس من النظرات لا ستواء العامة
في القول والاذعان اليه لعدم توقفه على نظر واستدلال كذا قيل وفيه
نظر لان اكثر معجزات هذه الامة كانت عقلية نظرية لقرط كما تمهم
وكون هذه الشريعة باقية على صفحات الدهر بخلاف اكثر معجزات النبي
اسرائيل حيث كانت حسية بديرية لبلادتهم وقلة بصيرتهم واقاموا
جرمة الكمية فداها في ذنوبها واحكامها اكثر من احكام جميع الاديان لان
غالب الاديان والشرع الماضية كانت احكامهم قواعد كلية كالاصول
الحق واعلم ان الدرر الحق وضع الرهب يدعو اصحاب العقول الى قبول
ما هو عند الرسول عليه السلام وهو الاسلام الذي عليه الانبياء واتمهم
المسلم وما سواه من الاديان فكلمها باطلية قال شيخنا العلامة سلطان
وقته وتيد زمانه في بعض مخبراته المقصود من انزال الكلام مطلقاً
الدعوة الى دين الحق ودين الحق من ذم آدم الى نبينا عليه السلام
الاسلام كما قال النبي ان الدين عند الله الاسلام وحقيقة دين الاسلام
التوحيد وصورة الشريعة التي هي شروط وهذا الدين من ذلك
الزمان اليوم القيمة وجد عجيب للحقيقة وسواها بين الكفر وتختلف

وتختلف حسب الصورة والشروط هذا لا يختلف الصورت لا ينشأ الاتحاد الاصل
والواحدة للحقيقة انتهى فاعرف هذه المعنى فانه ثابته قدم بعض القول والفرق بين
الديانة والملة اعتبارات فان الشريعة من حيث انما تطلع لها وديانها من حيث تعلق
وتكتم ملة والاصول لا يجمع ابتداء وقبل من حيث انما يجمع عليها ملة ووجه ان
الدين منسوب الى الله والملة منسوب الى الرسول والمذهب منسوب الى الخبير
شريعته وبما جاء به النبي عليه السلام من الله في قوله والاحكام الشريعة الا
والعلمية جميعاً في الصحاح الشريعة مشرعة الماء وهو مورد الشريعة وما
شريعته الله لعباده من الدين اي اظهر بينه وحاصل لطيفة المعروفة الثانية
من النبي عليه السلام والعلوم الشريعة خمسة الكلام والتفسير والحديث والفقه
واصول الفقه افضل الشريعة التي هي شريعة الله بالبراهة عن النسخ والتبديل والاصول
مع صلتها صفة لا فضل الشريعة والتبديل جعل النبي شريفاً والبراهة بالمد
على وزنا الزهادة والنسخ هو النقل والتحويل ومنه انتاج الكتاب وهو
النسخ من نسخ ومعنى النسخ والشرع هو بيان مدة الحكم وسبع نسخاً
لان في الظاهر نقل الحكم من نسخ الى اخره كما مر في النقل واقتضاه وابطال واسقاط
له اصول كمنه فرض الصدقة قبل مناجاة النبي عليه السلام وكثرة ذلك في الحقيقة
بيانه وان ذلك الحكم المقدم كما في شريعتنا هذه الملة وقد انتهى والتبديل
رفع النبي مع وضع غيره فكانه كتحقيقات اليهود وجعل نسخي بلان نسخي
كالديات النسخية والمنسوخة والمراد بالنسخ والتبديل ههنا تغيير لخواص
تبدل الشريعة التي كانت عبارة عن احكام الواقعة في القرآن كما وقع لشريعة
موسى عليه السلام بتفويض اليهود وتلك البراهة لان القرآن مصونة لما امر
العلق والغاست في التسمي وفي اللوح المحفوظ وفي الارض في الصدور والشريعة

وفي السطور في المصاحف المكرمة المطهرة فهو محفوظ عن التبديل والتغيير
فالمشرفة للنسبانية باليوم القيمة لا يغير بها نسخ الاعداء من اللغز والاشرف
غيره على السلام مع كونها منسوخة بشرطه فمعرفة ومدت كما يتلوها الآيات
القرآنية والبيانات القرآنية فلهذا كانت شريفة افضل كان نفسه كما ان
الدينيا والشرع ودين الا فضل افضل والكل وله اي خصوصية لنبينا عليه
الشفاعة الكبري يوم القيمة روى انه عليه السلام لشفيع الى ربه يوم القيمة ان
يفتح باب الشفاعة للخلق فيفتح الله ذلك الباب فاول من شفيعنا لمؤمنة
ثم النبيون ثم المؤمنون وبي رحمة الرحمن فمنه المرتبة الشريفة والمنزلة الجليل
لمعاليه السلام ورواه غيره ومع هذا ما تأتت وقالنا استبد الناس ولم يفعل
اناسه الخلد يومه فابنيت على السلام فضل غيره يفتح باب الشفاعة و
الوسيلة كما قال والوسيلة فشرها الله على السلام بانها منزلة في الجنة
اي على درجة في الجنة عددا لا ينفي العبد من عبادة الله وارجون كقولهم وقد
المراد امر الله ان ندعوا بالوسيلة من ينزلها **بوعاء** اقتت
وهذا من باب الغيبة الالهية والمقام المحمود وهو لموعود والنبية عليه السلام
في قوله تعالى عيسى ان بعثتك رتلك مقاما مجيدا والمشهور ان مقام الشفاعة
لما روى ابو بصير رضي الله عنه انه عليه قال هو مقام الذي اشفع فيه لاتبين
والمقام هو الموضوع الذي يقوم فيه الالهي في امور المقامات
بين يدك الملوك ويزعم المقامات بتبشير فضل الشادة وكنيتها
اسباب السيادة ويظهر بها الذكر في الناس فهو مطلق في كل مقام
يتضمن كرامة ووصف بالجمودية لانه تجده القائم فيه وكل من عرفه وند
في بعض النسخ لفظ في الجنة بعد المقام المحمود فيكون قيدا له والوسيلة فالمراد

بم اذا مقام اخر من مقام الشفاعة كما لا يخفى لكنه حمله المشهور قال
بعضهم هو نزهة طبقات الجنة وفيه نظر اذا عالجنا حنة عدو والوسيلة
الدرجات ونزاهة الطبقات فيها فذكره يفتح عن ذكره الا ان يجعل العطف
وقبه بعد كما لا يخفى الا غير ذلك من الفضائل اي عدو فضا لمرتبته التي غير
ما ذكرنا فانها ليست مخصصة فيه بل على السلام مخصصة كثيرة لكونه لواء الحمد
وقام باب الجنة وادخل فيها بامته قبل سائر الامم وكما است التي اعطيت
في الدنيا وغير ذلك والفضائل جمع فضيلة وهي كذا بالآلة لا تتعدى الى
الغير كالحسن والشفاعة وغيرها فاقى وسيلة الاستفهام الانكاري
اعظم غير اي من النبي المتوسل به الذي مشا ن ذلك اي كاذبين الا
الجليل الجليل هو كونه دينه لكل الاديان وشرعيه افضل المشرف الى اكرم
ذكر يفتح لوسيلة اعظم من النبي عليه السلام فهو اعظم الرسايل والاسما
لغة يتقرب بها العبد الى الله فوله اي مبتدأ واعظم حبه ومنه في خصوصية
صلته المبتدأ وهو مشا ن مع حبه وهو كذلك ما جرى البحث بين الجليل
والاستاذ لفظ ما مصدرية بمعنى المدة متعلق باحمدك واصح على بسبب
التشابه على ان يكون مفعولا فيه اي مرة جرى البحث بينهما ومثل هذا استعمل
في مثل هذا المقام في العرف لقصدا للتأيد وان لم يقتضه معناه التايد عقدا
كاقوال في مقام الدعاء كانت لك الحال مادار الفلك الذي ارضهم يريد
عقل هذا الصارفة التي لا يقتضيه معناها التايد اذ مدار العقلا اذ هو
الدواعي مقام الدعاء واستحق ذلك صارا متعارفا فيفهم منه التايد
سبب العرف لانه قضا معناه التايد بعبء عقلا لعدم كونه ادبها و
البحث لونه التفتيش والتفتيش واصطلاحا ما قاله الشيخ الربيع هو

اشياء النسبة الابجائية والسببية بين الشيء بطريق الاستدلال و
نوش فيه لا تدل على صدق على المنع الجرد مع ان تبحث في اصطلاحهم وذلك
لانه ليس فيه اثبات النسبة المطلقة فلا يكون التعريف جامعاً لعدم
صدق الحد عليه وان صدق الحد ووايضاً يلزم ان يكون اثبات
المعلل حكماً بالاستدلال من غير تضمين خاصية اجتماعية لا يطلع عليه
بحث فلا يكون مانعاً لعدم صدق الحد وعليه وان صدق الحد و
اجيب عن المناقشة الاولى بالاستقراء باء يقال ان المنع الجرد لا يحسن
حقيقته وانما يحسنه لو فوضه في انشاء البحث وعن الثانية باء المراد بان
الاشياء على وجه التضمين وبعضهم عرّفه بانّه الفحص عن الشيء استدلاله
او منعا او معارضا فيكون جامعاً لفراده فهو اي لفظ الـ كـ ما أخذ
من سئالته عن الشيء اي من السؤال الذي يستعمل فيه بكل معنى وهو اي
السؤال المستعمل به فالضمير ما نفقته قوله سئالته عن الشيء للبارك
في المباحث اي السؤال في المباحث الواو فقه بينه التضمين والمجيب
ما أخذ من جواب السؤال لانه اجابته تجيبه اي حين اذا كان
الـ كـ ما أخذ منه سئلته عن الشيء والمجيب من جواب السؤال و
اصل حين كان كذا في حذف كان مع سئلته وعوض عنه التثنية كما
يومنه وانصل اذا بالظرف فيكون هذا اي كـ من لفظي المجيب والـ كـ
براعة الاستدلال لصريحاً لاضمانه وقورية اعلم ان البراعة مصدر
من برع الرجل اذا فاعه اصحابه بالعلم وغيره والاستدلال اول
صوت الصبي اي صوت عقيب ولادته لانه وهذا الصوت دال على
المقصود وهو الحياة فاستعمله اول كل شيء يكون فيه دلالة على

على المقصود فبراعة الاستدلال يجب المعنى لقوة الابتداء وفي اصطلاح
كونه لا يتبداه منا سبب المقصود وهو في التحقير سبب لقوة الابتداء
سبع باسم السبب بينهما كما في السببية وما كان اللفظية التي تدل على المراد
وتشعر على المقصود من الكتاب المقصود الخطبة التي ليست فيها الا ذلك
والاشارة سميت براعة الاستدلال لفظاً اي واثبات كل في خطبة هذه
الرسالة المدونة في فقه ادب المناظر من هذا القبيل لانه المناظر لا يد
والا لكتوبه المجيب والـ كـ واما سبب جوابه من سؤال مقدر كانه
قبلاً اذا كان لفظ المجيب والـ كـ في هذه الفقرة ما خود به مما ذكرت
معتبراً فيها براعة الاستدلال صريحاً فليكن ما وقع من لفظها في
الفرقة الاولى ايضاً كذلك اذ لا فرق بينهما من حيث التلطف والكتابة
فاجاب بقوله واما ما سئلت في الفقرة من لفظ الـ كـ الفقرة بالضمير
واكسر في الفقرة ما استقصدت من عظام الصلب من الكاهل الى الجنب وفي
العرض ما هو في الشرب من البيت في الشعر فالفرقة الاولى وهي قوله
الحمد لهم بالمجيب كل سائل والفرقة الثانية وهي قوله واصبر على بيتك
يا قوي الدلائل وما دام لم تستف ففرقة بفرقة اخرى لا تكونا فرقة بخلاف
البيت فانه المجهول اي سبباً يتساوى في نظم البراهين غيرها اولها
اي لفظ الـ كـ في الفقرة الاولى ما أخذ من سئالته اي
من السؤال الذي يتعدى بنفسه لبعضه وغيره والكتابة في هذا وفيما
سببوا راجع الى يمكنه عن بعداً زليلاً وعمره وغيرها وهو السؤال
الذي يتضمّن قوله سئالته اي جمع سئالته المعروف اي الاصابة
والهبة وكل شيء جميله الشرح يستعمله في المعنى ما يقصد به شيء فهو

الصورة الحاصلة في العقل من حيث انما يقصد باللفظ والمفهوم وهو
الصورة الحاصلة في العقل من حيث يحصل باللفظ والمجيب حينئذ ما أخذ
من اجابة السؤال لا تدل على جواب والعرفه بينهما ان الاجابة تستوفى في مقابلة
الدعاء وسؤال الجليل وطلب المعروف غالباً بخلاف الجواب في اي حين
اذ كان لفظ المجيب والـ كـ في الواقعان في الفقرة الاولى ما أخذ من
من سئالته اي اجابة السؤال بملء ان يعتبر فيه اي في كل من لفظي
المجيب والـ كـ براعة الاستدلال كـ لا بطريق الصريح بل بطريق
التورية وهو ان يطلع لفظه معنيين قريب وبعيد وبراد البعيد
اعتماداً على قرينة خفية فلهي هي معناها قريب وبعيد وهو كونهما
من اجابة السؤال وكذلك الـ كـ معنيين قريب وبعيد اي
القريب فهو ما أخذ من سئالته اي اما البعيد فهو ما أخذ من
سئلته عن البنية فاعتبار مع البعيد من معنى كل منهما بغير براعة
الاستدلال فما كان معنى قريباً من معنيها في هذه الفقرة كان معنى
بعيداً في الفقرة الاولى وما كان معنى بعيداً هنا كان معنى قريباً
فيها ولا يخفى في لفظ الـ كـ والبحث لفظ ما فاعل لا يخفى عبارة عن
براعة الاستدلال وقد بينت بقوله من براعة الاستدلال فيونها منه
ايضاً كما لم يخف ما في الجيب والـ كـ من براعة الاستدلال بطريق
الصراحة في الفقرة الرابعة وبطريق التورية في الاولى كـ ذلك
في لفظ البحث بطريق الصراحة وفي لفظ الـ كـ للتدليل بطريق التورية
لانه للتدليل معنيها احد المعنى وهو المرشد وهو المرشد وما به الارشاد
والدخرا اصطلاح وهو الذي يلزم من العلم بالعلم شيء آخر وما هو

هو اصطلاح بعيد بالنسبة الى ما هو لغوي كانه لغوي بعيد بالنسبة
الى ما هو اصطلاحى فالبراعة في لفظ الـ كـ باعتبار المعنى الاصطلاحى
دونه لغوي فانا قلت لان الـ كـ في لفظ الـ كـ براعة الاستدلال الذي ليس
هو من خصوصيات المباحث الـ كـ قلت قد سبب ان براعة الـ كـ
لا يقدر فيه كونه بحيث يشترط صدق المدكوب في الفقه وفي لفظ
الوسائل والـ كـ من التخصيص ولا يخفى ما في لفظها من التخصيص
التأخرى نقصان احد اللفظين عن الاخر بحيث فيكون من قبيل قوله
والنقطة التي في الـ كـ الى ارتكك بوجه المساء زيادة المعنى الى
واعلم ان لفظ الوسائل يقر بالبراعة بعد اللفظ لانه من قواعد الكيفية
كل جماع اذا لم يكن في معنى مفردة باء بالبراعة كمنظائر وفضايل وغيرها
واذا كان في ضمة باء يقال بالبراعة كمنظائر وفوايد وغيرها واما كـ
الفاعل في البراعة مطلقاً كذا في بعض تحريات امره الكمال وبعد
اي بعد السجود والبراعة والصلوة كما هو الواقع والمقصود منه تذكير
البناء تأليفه في هذه الامور للتركيب لكونه مع التبرك والتبرك ان
الشروع غير فاعنها في البراعة والتبرك والفضل لانه ما بين
اشياء آيات وما سئلته اجابته كذا في الاصول فانه هذه الاصول
المستخرقة في الذهب بناء على صلا اللفظ بالمصنف فانه وقد يجوز
في الـ كـ الى المعاني الذهبية لانه لا عين لها وجودات اربعة
وجود في الخارج وفي نظر المصنف وجود في الذهب في العبارة ووجود
في الكتاب وهذه اللفظ على نطقها كما سبقت فمجموعه الوجود الوجود
مجرد المحقق كانه الفقه والبراعة منزهة عن اللفظين احتياطاً

لـ

او على تقديرها فيكون الفاء قرينة على ثبوت اما ويكون الواو عوضا عن
اشارة ما في الصرف وارجحة الفعل اذ في عمل الظروف لا تترجم معزلات
ضعيفة يكتب فيها بالعوامل الضعيفة لان الضعيف اولى بالضعيف رأى
في الفقه عبارة عن الكلام الذي ارسل الى العبيد والشخص الى ما ذلك
الكلام يستعمل رسولوا في الاصل صرح عبارة عن المحل المشتمل على قليل
من المسائل التي تكثر من انواع واحد والمجرب في الضعيف فيكون فيها الحكم
ولما كانت الالفاظ المختصه كما تترجم رساله برهان المفيد الى المستفاد
سميت بالرسائل والكتابه هو الذي يشتمل المسائل قليله او كثيره
من فروع واحدا وفنونا مختلفه تختص بها التخصيص هو التبيين والشرح
والتلخيص يجمعها بالخصصه في علم الاداب بمعنى ان في علم الاداب كتاب
مفضلته ويزيد مطوله مشتمله على الحشوات والطويلات فجمعت
المخلصه منها وجعلها رساله وهي هذه الرساله المختصه وعلم
الاداب اسم علم يتوصل به الى معرفه كنهية الاحتمال عن الخطا في
المنافق يطول كتابها اسماء العلوم على قواعد مخصوصه وعلى
التصديقات المنطوقه بها وعلى الملكة الحاصله من تكرار المشاهده
بتلك التصديقات وعلى مجموع المبادئ والموضوعات
والاداب جمع ادب وهو صيغته النفس على ما سبق قوله وهو
او ملكة في النفس فجمعت الصيغتين ولما كانا معا لكان يقول
الاداب العبارات وادب المعاصلة في الادب الصلوة
والصوم وغيرهما ومن الثانية اداب الدرس وهو ما يفعل الزاوية
في الادب من الافعال المرصيه والكتابات المسخنة وادب النفس وهو

الخصيصة

وهو تحليلة ما عن الزائل وتخليتها بالادوية الحبيبة والادوية الشريفة
وادب الحد والمناظره نوعين ذلك من احوال الادب فيلذ يتبعه المقصود
لفظ الادب الواقع مطلقا في الاضمار غير ان اللفظ في قوله والادب في اي
في الادب العهد المحدث وهو ان يدعى بالادب في العهد القديم كالقوله
في قوله الله كان مستورا فيقولون رسولك ففرغوا من رسوله وانظر المقول
على كونه على الشرح في قوله تعالى جعلت على العهد القديم دون غيره من العهد المحدث
والحديث المستشرق لغيره في كون الادب متبعين في هذه الفقه اذ اذ بالحد
ولما كان في خصه الفقه الذي وقع فيه التخصيص والتأليف تنادي بان المراد
منه اذ ادب الحد الادب في غيره كما ذكره جنتنا صرنا طرق الادب في اي كائنا في
طريقه بجانب وادب في المتوسط بين الكسوف والتعريف بل قد كانت
مقصود في الفقه على المتوسط الاضلال والادب في اريد بالاضلال ههنا
انقص من القدر الذي يوضح به المعنى المراد وغايته ما يقضي الى التعبد في
الادب الزيادة على الاضلال الذي يتضح به المعنى المراد وغايته ما يقضي الى الاضلال
وحاصل المعنى يتأخر عن الاضلال والادب في تليخ هذه الرسالة من الادب
وتسكت بالادب فصار ثابته قوة للضبط واخرى للاضلال قوله الاضلال والادب
المجموعهما بل عن طريق الادب فصار اذ اعطى بيانها ولما تعدد المتبعين
اجرى الاعراب على كل منهما ويجوز دخولها على التسمية مبتدأ محذوف لان كل
منها محل للبلادة وكما هو محل للبلادة فصار اما الاضلال فادب يقضي الى
التعبد على الفصاحة وما هو مختار فيكون بالبلادة لانها اقله فيها
فان قلت لو كان التعبد مختار بالبلادة لكان الفصحى والمعنى مقبول مع انهما
كما يورد في العلم الذي قلت ان قبولها ليس من حيث الفصاحة بل لثمنها

على انما في العصر زجاء وتقديم مفعول السئل في لفظه اسم التخصيص في
انما الاول فلان التقديم مما يفيد الاختصاص ولذا قالوا التخصيص لان
للتقديم على الباى التقديم الموقوف على الفعل وشبهه لا يطبق التقديم خوفه فعلى
ايك تعبد معناه لا تعبد غيرك ونحوها غير انما في قوله انما في قوله
اختصاص الغير بالكان في قوله والله استلحق انما في قوله مستول عنه
والادب استلحق غيره لان غيره غير مؤثر في فعله والله استلحق غيره
فقدية لانها تمام بالمفعول للفصل به يقال في حق من ايها المراء على الهم
وذكر انما في تعبد العبد عند الموت وكلما جدها بما لا يصلح ذكره واعلم ان
الادبهم ايضا لا ينفك عن التقديم لانما يقدمون الهم كما يتبع في موضعه
وما توفيق لاصابة اللوح والقواب في هذا الطريق والتأليف بالله الابدانية
ومعونة والتوفيق حصول الاسباب من افعاله وحاصل توجيه الاسباب باسرها
نحو الميسات عليه فكيف اي اعتمدت فانه القادر المتكبر من كل شيئا ومن مفعول
التوفيق في هذه الباب فلا بعد في افاضته على مستفيضه والتوكيد لفظه تفعل
الوكالة فالمتوكل من يتخذ فاما ما يرضاه منا لاصلاحه كذا له من غير تكلف
واهتمام وعرفا لكل الى مالك واسقاط الاسباب عن غير الاعداد
لان من حيث الامداد وعند المشايخ المتوكل الخرج عن السبب بالكلية فقه
بالله عن وجل وانما عليه واليه التائب لاني غيره يقال اب اي رجوع
واليه ويشير بقوله المراجع والمصير والفرقة ان المصير يجب ان يعمل
الادب ولا كذلك كذا في التفسير اعلم جده عن الواو لعدم المدحية بين
ما يلبه هو قيمه في لفظ اعلم تنبيه من المصطلح ان ما يلبه من الابدانية
فما ينبغي يجب لان الواو اهدمته لكن ليس المراد بالوجوب انما الذي

على انما في العصر زجاء وتقديم مفعول السئل في لفظه اسم التخصيص في
انما الاول فلان التقديم مما يفيد الاختصاص ولذا قالوا التخصيص لان
للتقديم على الباى التقديم الموقوف على الفعل وشبهه لا يطبق التقديم خوفه فعلى
ايك تعبد معناه لا تعبد غيرك ونحوها غير انما في قوله انما في قوله
اختصاص الغير بالكان في قوله والله استلحق انما في قوله مستول عنه
والادب استلحق غيره لان غيره غير مؤثر في فعله والله استلحق غيره
فقدية لانها تمام بالمفعول للفصل به يقال في حق من ايها المراء على الهم
وذكر انما في تعبد العبد عند الموت وكلما جدها بما لا يصلح ذكره واعلم ان
الادبهم ايضا لا ينفك عن التقديم لانما يقدمون الهم كما يتبع في موضعه
وما توفيق لاصابة اللوح والقواب في هذا الطريق والتأليف بالله الابدانية
ومعونة والتوفيق حصول الاسباب من افعاله وحاصل توجيه الاسباب باسرها
نحو الميسات عليه فكيف اي اعتمدت فانه القادر المتكبر من كل شيئا ومن مفعول
التوفيق في هذه الباب فلا بعد في افاضته على مستفيضه والتوكيد لفظه تفعل
الوكالة فالمتوكل من يتخذ فاما ما يرضاه منا لاصلاحه كذا له من غير تكلف
واهتمام وعرفا لكل الى مالك واسقاط الاسباب عن غير الاعداد
لان من حيث الامداد وعند المشايخ المتوكل الخرج عن السبب بالكلية فقه
بالله عن وجل وانما عليه واليه التائب لاني غيره يقال اب اي رجوع
واليه ويشير بقوله المراجع والمصير والفرقة ان المصير يجب ان يعمل
الادب ولا كذلك كذا في التفسير اعلم جده عن الواو لعدم المدحية بين
ما يلبه هو قيمه في لفظ اعلم تنبيه من المصطلح ان ما يلبه من الابدانية
فما ينبغي يجب لان الواو اهدمته لكن ليس المراد بالوجوب انما الذي

يكون تاركه انما كالصدق وغيره واذا الوجوب العقلي الذي يمتنع الترتيب بدونه
بل الوجوب العادي الذي اعتبره العلماء ثم ان يتفق مضايقة باب الازفعال
وتلذذ به يعني بطلب بمعنى يتفق الصبر ان يفعل كما يطلب من المصداق ذلك
الفعل ويؤمن هوبه واقاماضيه فذلك يستعمل وقد استعمل الامام الثاني
ضرة عليه ان العرب لم يستعملوا ذلك كما استعملوا في بيع ويزد وذلك لكونه
قريباً وحسباً فهو محقق بالافصاح ان يعنى بشانه وبرقم لتحصيل البتة
والاهتمام بمعنى القصد قال بعض الفضلاء لفظ علم يذكر في ابتداء الكلام ثم يراها
للمعنى ان ما يلي في اليمين القول كلام يلزم حفظه ويلزم فصيح الية ويحس
قلم وقزم وقيل عليه بالكلية ولا يوضع الكلام في موقفه في مثل هذا المقام
كاحسن موقفه في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فالمراد الخطاب الصام كل
من يقدر لقراءة كتابه وهذا لا ينافي ان العلم موضع الخطاب الواحد المذكور
دالته على الخطاب لا ينافي وضع الواحد اذ ليس الغرض مخاطبة معتاد العلم
ان اجزاء العلوم ثلثة موضوع وهو علم يبحث عنه في العلم عن عوارضه الثانية
ومباد وهي الاشياء التي يتوقف عليها وما كثر العلم وهي المطالب التي
يرهنه عليها في العلم ولما كانت هذه الصناعات هذه العلوم المدونة فخالفة
التي يكون لها ثلثة مبادئ وهي التوفيق المذكورة في هذا الفرج من تعريف المناظر
والدليل وغيرهما وما كثر وهي ما يتبين فيها بربايل من الاعتراضات والحقائق
والموجبات وغير الموجبات وهو موضوع وهو البياض والادباجات من حيث
التأليف والتوجيه اي من حيث انما كيف يتركب الامور المعلومة وتوجه
انواع البحث وكيفية تتركبها المطولات ولما كانت هذه الرسالة مقصود
على بيانها الرضا بحد والادب لم يتعرض المصنف الى تعريف المناظر من البياض

من المبادئ فانه لا بد منه الا المقصد الاقصى من تدوين هذا الفن معرفة احوال
المناظر وكيفية تراوله شئت ان معرفة احوال متوفرة على معرفة احوال
الذات مقدرة على معرفة الصفات لانها قابلها لاولها قال ان المناظر الفرق
بين المناظر والمجاهد ان المناظر قد يكون المراد نفسه والمجاهد ان يكون
الامر مع العلم قبل وفيه نظراً لا بد للامر مع نفسه هو المفارقة وتبصير بالعلوم
من وجه فانه يجوز ان يجتمع المناظر والمفارقة اقول هم كما لا يخفى والمفارقة
في المناظر في المستقلة العلمية مع عدم العلم بالكلية وكلام صاحبها والمثابرة
مقدمة ما تراه بالمشهورات وعرفوها باثر المناظر في المستقلة العلمية
لانها ظاهر الصواب بل تحريك الشر والبرهانية والمفارقة هي المناظر في
المستقلة العلمية لانها ظاهر الصواب بل لزام التصرف وتقليده وهو معنى
الكلمة ايضا لان المناظر ان قولها الحكم يستحق سفسطة واستجواب
سوف طائفة وان قولها بالجدل يستحق من غير ذلك المفارقة ما يعتد
بها كقولهم عن اعتراضهم مأخوذة من النظر لان ذلك من المعنى صام
نظير كلام التحريف كونها متعلقتين مستقلة واحدة وقوله ان كلا منهما
نظير لغيره مع ان كلام كل من المتخاضعين يتوجه الى التسمية المذكورة او
من النظر بمعنى الابدان لان كلا منهما ينظر صاحبه ويصير يقال بصيرت
العين وبصيرت من البصيرة ومنه قوله تعالى بصيرت عالم بصيرت به وعليه
فشر قوله تعالى بصيرت اليوم حديد اي ملكت بامت فيه اليوم تا فذوال
هذا المعنى يشاء بقوله هو بصيرت العلم كذا في ذرة الفواصل الحركية ولذا
ان المناظر المعينة في العلوم من النظر بالبصيرة ولم يذكره ولا يعرف له
وصيه اوله نظراً الى من النظر عن الاستقلال لان كلا منهما ينظر ويتوقف

كلام الله وقد ورد في القرآن هذا الاستعمال قال الله تعالى هل ينظرون الا انا
يا ايتمهم انما يمانظرون وقال الله تعالى انظروا تعجبتم من نوركم وما ينظرون
الصحة واهية وقد يجيء النظر بمعنى المقابلة كقولهم دارك تنتظر الى دار فلان
وهو اظهر من الكفر في الاصطلاح اهلا للاداب والاصطلاح تخصيص اللفظ
القوي بمعنى القوي وهذا تخصيص ان صدر من النحوي هو اصطلاح
النحوي وان صدر من الفقه هو اصطلاح الفقيه وهكذا في النظر بالبصيرة
من الجانبين في التسمية بين الشبهين اظن ان الصواب هذا التعريف وكذا
لان المعنى في هذا التعريف خارج عن حقيقة المناظر لان المعنى فيه علمه
غائية لها ادغابة المناظر اطواراً للصواب وغاية الشبه خارج عن حقيقة
ولذا فرغ تعريف اخر وهو ملا فقرة الكلام من الجانبين اظن ان الصواب
ولكن تعريف المص اولى لاشتماله على العلم الذي هو المشتمل عليها اقوى من غيرها
فانه في قوة اثبات المعرفة بالدليل وذلك لان المراد ببيان حقيقة المناظر
والتعريف بالعلم يفيد حقيقة المعرفة فان وجود المعلول من لوازم وجود
العلم فاذا وجدت في الالهي يلزم وجوده فيه فان النظر اشارة الى العلة
الصورية وهي ما بالعلول بالالفعل والبيان اشارة الى العلة الفعلية
وهي ما بالوجود المعلول والنسبة اشارة الى العلة المادية وهي ما بالوجود
المعلول بالقوة واظن ان الصواب اشارة الى العلة الفعلية وهي ما يتوقف
عليها المعلول من جهة الفرض فانه قلت التعريف بالعلم لان يكون له العلة
سببية للمعلول والتعريف بالمناظر لا يكون لان معنى الجملة المتحد في الوصف
والوجود المقدم وهو وجود العلة غير الوجود المتأخر وهو وجود المعلول
كيف يحل عليه ولا بد ان يكون المعرفة واجزاه مما يصح ان يحل على المعرفة

قلت ذلك في العلم الحقيقية وهذه على سبيل التسمية والمجاهد اما الاول
فانه كما يوجد المعلول عند وجود العلل الذي هو كذلك المناظر فوجه وجود
العلم الاخر كذلك المناظر فوجه وجوده وجود الاشياء المذكورة اما الثاني فلان
النظر من الاعراض النفسانية والمادة والصورة انما تكون للاجسام وهما اجزاء
آخ وهو ان ليس المراد من التعريف بالعلم ان يكون في نفسه معرفة بل المراد
بوتنه المعلول بالقياس الى العلل المحيية عليه فيوقف بها كما يقال المناظر مصونة
الجانبية مأخوذة من النسبة متصورة بصورة مخصوصة مفقودة منها اظن ان
الصواب والمراد بالنظر جواب سؤال وهو ان يقال ان النظر هو العلم الذي
يعرف بترتيب الامور المعلومة للآدمي المجهول فيلزم ان يحجز المناقضة عن
توضيح المناظر اذ ليس فيها هذا المعنى لكونها عبارة عن وضع قضية جعلت جزء القياس
توجه النفس والعقل والذهن واحداً لذات الله اذا كان مدركاً يستحق عقلاً
واذا كان متصرفاً يستحق فاعلاً واذا كان مستعداً للذات يستحق ذهنياً نحو
المعقولات اي التعاقبات الجانبية المعاني كما يدل عليه تقيده بالبصيرة والفكر
بالعلم المذكور ولا التماثل الباصرة الى الحواس لان النظر بهذا المعنى
لا يستعمل في الاستعمال بل في الالهي يلزم ان يكون قيداً للبصيرة لا يضاهيها
بشيء فاقول ان ذلك التماثل مع مقدمته من مقدمات التبريل لا بد له من
حركات تحصيلية اي حركات الالهي من حكم الحكم ليعلم ان منعه وارداً بالذات
المقدمات من البهيميات او المسلمات في حق مقدمات الصغرى او الكبرى
فبالضرورة لم ترتب امور معلومة مع وجه يؤدي الى استعمال ما هو موجود
وهو مورد المنه اي المقدمات قلت ~~فان~~ لا دخل له في الفكر في
كونه البحث مناظر لان ذلك في مورد المنه وانما الرضا للفكر الواقع

في نفس الحكم المتنازع فيه ثبوتها وانتفاءها وهو الفكر في المنع بقى ههنا حتى
وهو ان النظر اذا كانا يحضرنه النفس الى المعاني لا يكون اشارته الى العلة
الصورية فانه الصورية هي الهيئة التي يتخاطب بها النظر بالمعنى المذكور ليس لك
ظاهرة ان يقال ان في انما يكون اشارته اليها بالمطابقة لكونه اشارته اليها
بالدوام لان التناقض النفس الى المعاني يلزمه الترتيب المذكور والبصيرة
القلبية بمنزلة البصر الطبيعية في البصيرة قوة للقلب يدرك بها المعاني
كما ان البصر قوة للمعنى يدرك بها الحواس وهي التي يستعملها الحكماء في العلم
النظري والقوة القدسية واعلم ان الادراك بالبصير يتوقف على امور
ثلاثة محاربة المجهول وتقليب الحد فتطلب للثبوت وانزاله الغشوة
النافعة من الابدان كذلك الادراك بالبصيرة يتوقف على امور
ثلاثة التوجه نحو المطلوب وتحويل العقل نحوه طلبا لا ذكرا وتحويل العقل
عنه الغفلات التي هي بمنزلة الغشوة وانما قيدا النظر بها اي بالبصيرة
جواب عما يقال لاحاجة الى تعييد النظر بالبصيرة لانه اذا استعمل
يكون معنى النظر بالبصيرة فغيره في النسبة معنى غيرها وانه جعلها لا يضاعف
لا حرج في النظر الذي يكون قبل تحريكها عن التعريف والتعريف
والتشخيص مصدر مضاف الى المفهوم والفاعل من اوله وهو
المحلل في الوجود المحرر عما في ثلثة اشياء تعبيره المعنى وتفسير
الاقوال وتفسير الالفاظ التي وقعت في المدعى كما يقول المعلق عند
دخول اشتراط البينة في الوجوده هذا عندنا لاشي والرد بالنسبة
هو قصد القلب والمراد بالشرط هو ما يكون ثابتا في المؤمن موقفا
عليه ووجه القول والمراد بالصوره ايضا لما مر الى الاعضاء الاربعة

ان رتبة هذه البينة هي ان يقع الوجود الى البينة وانما ان يقع فلا يلزم الشرح
واليقين لانه انظر هنا الى اي مما قيل يحتمل لثبوتها بالبصيرة فلا
يطلق عليه المناظر وانما يجب التعريف لتعيين محل النزاع ويظهر صحة
كلام الجانيه وقاوه وذلك لانه الكلام من الجانيه انما يتوجه الى ان
يبحث فيه فلم يكون ذلك موقفا ولا مستحكما بل ان دليل المعلق مظهر
لثبوتها او ليس مظهر فذلك بالنسبة الى دليل المعارض لم يعلم ان دليله
نافذ لثبوتها وليس يناف كما قال القبط والمراد من الجانيه جواب
عما يقال ان الجانيه من المعلق والى ان تتركيب اللفظ العام لا دلالة
على الخاص باحد التلاد التلث المعبرة المعلق والى ان تتركيب المعلق من
نصب نفسه لاثبات حكم والى ان تتركيب نفسه لغيره لاختصاصها
اي الجانيه بها اي بالعلم والى ان تتركيب هذه الصناعة اي عرف اهل الوجود
فهم ووضوح لهما اقل مما يجب منى اطلق في هذا القوم يعرف من المعلق والى ان
من غير قرينة فيقترنها بالصناعة ملكة لغاية تصدقها اذ في الاضحية
من غير قرينة وقيل العلم المتعلق بكيفية العلم وانما هو ظاهر تعريف المنة
ان يصدر عن المفكرة ان النظر بالبصيرة من الجانيه لا يستلزم التلقين كوا
كانت موقفا او متعلقا بغيره وايضا لا يستلزم التقيد بالثبوت والى ان ثبات
شرح على كونه المراد بالجانيه المعلق والى ان تتركيبه يندفع لهما ما ذكر
فلا يكونه يعني اذا كان احق لفظ الجانيه بما نبه على المخاصم الذين
هي المعلق والى ان تتركيبه كالمفكرة المتفكرية في النسبة غير حكم وتلفظ
والعلم والتلفظ عطف على قوله في المفكرة في احد طرفي الحكم اي الجاب
وسلب مناظره غير ذلك يكون اذ لا يصدق المعلق والى ان تتركيبه المتفكرية

لان الخصومة في ثبوت الحكم وانتفاءه لا يكونه المدعى بالعلم والتلفظ فان يقع
الادراك والذوق والاحتمال في جانب العلم والمعلم اذ كانا نظهما في احد
جانب الحكم بخلاف ما اذا خالف المعلم والمعلم ان يصير البحث مناظر
ويتقلب المعلم خصما واليه اشارت بقوله في احد طرفي الحكم فان يقع الادراك
الثاني والى ههنا الجواب عن اشارت بقوله اذ لا يطلع عليها اي المتفكرية
والعلم والمعلم الذي يظهر في احد طرفي الحكم المعلق والى ان تتركيبه
الاعتبار فليس به بالاشتراط والمراد بالنسبة النسبة الكلية التي تحضر
بعد تصور الحكم عليه والحكم به وتفيد بالمخاطب فبانه تامة ايجابية
كانت اوسلبية ادوية النسبة العقلية والنسبة التقيدية وغيرها
وهذه النسبة هي النسبة التي كانت موقفا لا يجاب والتسليم وقد
تطلق على نفس الاجاب والشك وهو وقوع النسبة اوله وقومها
الذي يعتبره بالحكم وهاتان النسبتان تتحدان باليات وتعدان الى
بالاعتبار لانه اذا تعلق بها الادراك بدو الادعاء والقبول كانت
نسبة حكمية وضلعها تصور ثبوتها بربط الموضوع واذ تعلق بهما
بها الادعاء والقبول كانت حكما ومعلوما تصدقها لانه اعتبار الادراك
يعاير الاعتبار الثاني المتنازل للجملة والادعاء لية والادعاء لية
اي التي عليه النسبة الواقعة في القضية الكلية تكون باليات والواجبة
في القضية الشرطية المتصلة بحوان كانت الشئ طالعة فانها راجحة
والعاقبة في القضية الشرطية المنفصلة عن الفرد اشارة وتوافق لانه
النسبة ان كانت مثبتة مفروم مفروم فان القضية تامة كما يعايرها او لغيرها
عملية وان كانت مثبتة مفروم عند ثبوت مفروم احراز ثبوت مساوية مفروم

مفروم عن احراز القضية تامة باعتبارها وانما شرطية متصلة كانت او منفصلة
والى ان تتركيبه قول ان في عبارة الشارع لتساخا لانه المتنازل الى هذه الناحية
فوقه قسم لانه النسبة الكلية كما تقرر في كتب المنطق فتقول لا يثبت في الوجود اذ القضية
لا يكون قضية ذاتية النسبة فهو عين جز لمراد الاقام وجز من الشئ يتقدم اليه
غيره كما يقول الجوان انما لا يطرح او غيرنا طوع فان القضية اما عملية والى ان تتركيبه
المراد بالثبوتية الموضوع والمجول في القضية الجزئية والى ان تتركيبه في القضية
الشرطية فغيره اشارته الى التأكيد ان يبينه فوضوح المدعى نحوها ومقدورها
وتاليها قبل البحث والمناظر فانهم ويحتمل بذلك اي بقوله يرفع الشك
وكانه يشير الى ادعاءه قاله لا قوله بين الشك وبينه لانه لا يصدق
لان النسبة لا يكونه الترتيبية في النسبة في النظر في نفس النسبة من حيث
ارتباطها بيات او تامة في نفس الامر قالوا في النسبة من الادعاء والى ان تتركيبه
با اعتبارها باعتبارها للثبوتية والاعتبارية فيحتمل ان يحصل للغير دوة الوجود
المتحقق في الخارج والى ان تتركيبه وانما يحتمل بذلك ضده بان يتركبه ذكره ونسبا
وتوثر به او يتركبه ولم يجعل فيه اعتبارا لانه لا يضمن النظر بمراد القضية اي صورة
النظر في نفس النسبة بياتها واي اشياء هو من غير اعتباره ونسبته
فان يصدق على هذا النظر هو البصيرة من الجانيه في النسبة لانه النسبة
بين الشك وبينه المعنى في علم مناظره لانه المناظره تجسد فيها ان يكون الحكم
وبه متعينين لتعيين محل النزاع ويظهر صحة كلام الجانيه وقاوه وقد
يطلق في النسبة للاحتمال في النظر العاقل في الحكم عليه فقط او به فقط
وقد نظر لانه ذلك في جميع بقوله الجانيه لانه المراد منها ما يجب متعلقا
هو جابها المتفكرية في ثبوتها وانتفاءه في المطلق المتفكرية وازادها بالصوره

وهو لغة السواد بالفتح اي القصد في الذرية والسبيل واصطلاحا هو
الذرية التي لا يسوغ ان يكون لها مقابلة لها وهو يستعمل في
مقابلة الغطاء والستور في الحبس والغيب انشاء الغرض المناظر لاداة
الغرض منها والعلية الغالية لها انظر الى الصواب لادلائم الخضم والغرض
بين الغرض والغاية ان الغرض هو الذي يستعمل قبل الشروع في ايجاد
المعلوم والغاية هي التي تكون بعدة وقد تطلقا على الفاعلة المترتبة على
الشيء من حيث هو مطلوب بالادق علمه باعتبار تعلقه بالاعتقاد انما
فائدة العلم الذي يراد شروعه وغرض له في الواقع ويحتمل ان
يقولوا ان الصواب علم الجدل ووجه المكابرة ايضا ويقال له الجدل علم
المخالف وهو صناعة علمية يراها يمكنه الانسان على اقامة الدليل مقبولا
مشهورا او مستطرا على حفظ اى وضع او على هدم اى وضع او اذيجت
لا يتوجه عليه شيء من الاول بقدر الدكان كما يقول في الطلب لا يتم تنقية
البدن على الاشتراط الفاسدة في اغلب الاحوال لما قاله بقرطلة ليدية انكم
ليس ينبغي كما اعتدوا من ذمة شغل ويقولون ان الغرض بل يجب ان يصح في ذلك
في التفتيح لما قال بقرطلة المراد للبدن كالصواب للثوب ينقى ولكن يبيد
قبل هو مرفوعة الضمير لواقع بوجه المستند بوجه التكميل على اقامة الدليل
احد القولين او لهدم الاخر كما في فحاشا لك ابا حنيفة في عدم اشتراط التنية
مثل هذا يستحيل خذ فالذمة قوله احد ما يخالف قوله الآخر وحقيقة قوله
عامة قال ان اقامة الدليل على حفظ احد القولين وهمم انما يستعمل على الجدل
والجدل كما يقول من حفظ قوله في هدم قول الاخر في غرضه التفتيح
تحملة لدعوى ان التنية على ما فعله بقرطلة وهو قوله عليه السلام العلم بالشيء

الاحمال بالنيات فيكون التنية في الوضوء مشروطا بكونه متوليا هدم قولنا في
وحفظ قول الجلب حنيفة اشتراط التنية على من يركع ويحضر وكما استنف
خالف التنية في خروج في الذرية فلو كان التنية في الوضوء مشروطا لكانه المراد
منه حفظ اى وضعه كما وهمم اى وضعه كما المراد بالوضع الراى الذي يكونه
معتقدا او ملتزميا كما لهذا المذهب المختلفة التي يلتزمها المصلدان من قدم العالم
عند الحكم وحده وقد عند المنكرين والمتعارفين فيما بين الماهرين في صناعة الجدل
انما قضى الوضع باقامة الحق وسائرهما فقط يجب ان يعلل وقد استفت
الامثلة انما في بدر ما كان انظر الى الصواب غرض المناظر ان قصد انظر الى الصواب
اي قصد انظر الى اى من المناظر سواء كانا معا ولو ساءت مع الياه
غلت الخضم اى انما ان كانا معا اذ ذلك هو حاله وقصد انظر الى
في يد الخضم عطف على قوله قصد انظر الى اى يده فقصد انظر الى الصواب له
قصد ان قصد انظر الى اى يده وقصد انظر الى اى يده وقصد انظر الى اى يده
اخر غرضه وهو انما الخضم كما صرحه بقوله مع اعادة غلط الخضم وشار
اليه ايضا بقوله ولا يخرج اى انظر الى الصواب شيء من القصدية المذكورة
عنه كونه غرض المناظر وقصد انظر الى اى الثاني فظاهرا هو انما القول
ان غرضه انظر الى الصواب لا ينافي في غرضه التفتيح فاذة المناظر المقابلة
يجب ان الظاهر صدق ان غرضه انظر الى الصواب اى اعلام الخاطبة بان
الصواب هو هذا سواء كان في نفس الامر كذلك او لا فان قلت فلهذا في
غرضه الاصابة بغير غرضه التفتيح نعم لا ينافي في غرضه الاصابة
وبين غرضه انظر الى الصواب وفي اذ ان اول تناقض في غرضه التفتيح
والثاني ان التنية في اى غرضه انظر الى الصواب لا تستلزم الاصابة

وهذا ما قاله القصب ان الاصابة لا يكونه من ضلوه بل من عدم غرضه في المناظر
الاصابة عدم غرضه انظر الى الصواب اذ ان التفتيح استثناء من قوله اي قصد
لا اى تقدم من تحقيق المناظر سواء كانه عدهم قريبا او بعيدا بقرينة قوله
فيما بعد استخرا بعض العلماء والتفتيح وهو الامام الراى ان زمانه
بعد زمانه المتأخرين لانه التفتيح فيها نظر الحاج وح الجهد في الله والتفتيح
من جهة الحق المشي الاية المتواني والمتأخرين من شخص الاية المتواني
لا حافظ الملة والربما البخارى وتوفى ابو عبد الله محمد بن اسمعيل البخارى
في سنة ست وخمسين وما نسبوا انوا الضمير للتفتيح لانه في معنى الجمع المقصود
ظهور الصواب على يده الخضم يقصدون من باب نص النص لدمه ضم
يخرجه لانه اذا كانه من يركب على العرف فاللغة التفتيح واقتصد في مشتلك
اي اعد له فضلا لحفظ النفس وهما لها لانه اذا ظهر على يده يدخل فيه
شيء الكبر والجب فلن يحصل تركه النفس وقد قال الله في قوله
منه في كيبه وتوفى هذا التعريف يعنى اجتمعت من معنى توفى المناظر وتوفى
فيه بعدم صدقها انما يتبعها مجردة عن التفتيح والاشارة الى الميسر نظري
التنية لانه معنى النظر في التنية النظر فيها بنى ما ثبت وانما لانه نشأ
الساكن ذلك وهذا لا يحصل الا بالاشارة وغيره ويوجب عندهم هذه
المناقضة والتزكية باعتبار انها في معنى بان المعنى اى معنى التفتيح اى كل شيء هو
او مطلقا موقوف اى منقول ونافذ في التنية التنية التنية المعلق فيكونه اى التنية
مجردة من قبيل النظر فيها والمصلحة التنية من طرفه انما موقوف للتنية للتنية
من طرف المعلق وكما كان ذلك فهو من قبيل النظر فيها في بعض النسخ
وكل من الخبيرين وظانف يعنى يختص كل واحد من جانبي المعلق والتفتيح

وظائفه بان غرضه انما غرضه في باب المناظر ويمتاز بالعلم في كل
الانحصار والوضوح في طبيعة وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعام
او زينة او ما هو من الامور الملية التي تجرى من طرفها اعينها العاقل اي العاقل
تلك الوضوح على العلم الداب فخصصوها كغيرها المتفاوتة من واحدة
وقد اشار الى ان هاتيك الوضوح من الامور باعتبارها في المناظر اذ ان
عطف على قوله وكلم من الجانبيين واللام فيها التفتيح اي عدها
حينما يقبل بعض التفتيح وهو الامام الراى وهو شيخ الاسلام محمد بن
ابى بكر الراى لتصانيفه المقبولة في العلم المقبول او المقبوله اى وضيفة
الساكن فالتنية لما ادرج الساكن في الاحمال وهو قوله من الجانبيين انما انما
يفضل وضيفة فقدمها فيرد عليها المناظر نسبة بين العرف في التنية
لا تحقق التفتيح تحقيقه للنسب بينه فالعلم والساكن وان اشترك في اى
وجود المناظر يتوقف على وجودها كجود المعلق مقدم على وجود
الساكن كجود الجانبيين ان التفتيح وضيفة على وضيفة وضيفة ليوافق
بالموضع الطبيعي من ان المص عكس الامر فقدم الموحى وحامل المقدم فاجبا
فيما يقع بقوله وانما فتمسك اى وضيفة الساكن على وضيفة المعلق وان
لوصوله كانه وضيفة المعلق اقدم في الوجود اى في الحصول او تحقيقه لانه
للتسائل لا يكون التفتيح ترتيب المسمى وتقبل لانه المناظر لا تحقق
اى لا يكون موجودة في الخارج بالفعل فانه التحقيق والوجود والشيء والكوة
مجرد واحد اذ بالتمام وضيفة الساكن اليها اى لا وضيفة المعلق فاسته
اى التفتيح الساكن بالجمع يحصل المناظر بالفعل بخلافه اذ اشرك
المعلولة التفتيح فان حصول المناظر به بالثبوت لا بالفعل احدها قد

مع ظهور الدليل من التلخيص لا اهتمام في تطبيق المعدود بل بعد ذلك ان كان لا
ان يكون له التلخيص لانه الصادرة مقتصر على ذكرها المناقضة ويبيح
بالتعلق بها وبخواتمها وتبني بالنقض التلخيص لا يترجم على بعض المقدمات
من الدليل ولا على سبيل التلخيص واليقين لا دعوى الجاهل وانما يترجم بالنقض وقد
يقيد بالجاهل على سبيل ما من انه راجع الى شئ من المقدمات علم الجاهل وانما
يقيد بالجاهل بقيد العقيدة لانه لما لم يقيد التلخيص بالجاهل فانما
يتبادر الى الجاهل بحسب عرفهم بدون القيد وقد يفيد به اما المناقضة فان يتبادر
منه بدون القيد فالجاهل في علمه مع القيد وانما يترجم بالمعارضه بتلخيص
المعارضه بالقلب والمعارضه بالمثل والمعارضه بالغير وتبني تفصيلا الى
حصار هذه الاقسام الثلاثة للمعارضه بعد تبني المعارضه وانما تقدم المناقضة
في الجاهل والتلخيص على الجاهل والمعارضه التي هي قسمها لان
المنافضة اسلم الظاهر لكونها عبارة عن المنع وهو طلب الدليل الابطال
بمقدور النقص والمعارضه فانما الدليل والجاهل في ابطال الدليل
ومنه يعرف تقدم الثالث على الثالث ويبيح ثم ان راديتنا الخصال وجب
التركيز هذه الثلاثة فقال لانه انما انما يبيح مقدمه الدليل
الذي استدلل به المعلق على معناه والماد يبيح تلك مقدمه طلب الدليل على
والمقدمه مانع قد يبيح الدليل على سبيل ما كان من جرمه المادة او من جرمه
الصورة واعلم ان الدليل عبارة عن مجموع المقدمات وصحة يتوقف على
الجزاء والشرايط والكبرى من الاجزاء والمواد وواجب الصيرفة
وكيفية الكبرى في الشكل الاول مثله من الشرايط والصورة الدليل انما يبيح
بمدرس الاعتبار فانما قلت هل يبيح توقف الدليل مادته مع انه في شوب

شوب توقف الشيء على نفسه قلت توقف الكل على جزئ صحيح للضرورة بينهما
من حيث الكلية والجزئية ثم اعلم ان المقدمة تارة تطلق عام كما ذكرنا وهو المراد
ههنا وتارة على ما يتوقف عليه لا بجاء الكلية وتارة على قضية جعلت جزء القضا
وقد جاز بعضهم جعلها في هذا المقام على المنع والاضر وفيه نظر لان المقدمة
بمادة المنع لا تصدق على الصورة فلا تصدق التوقف على مع انه من قضية
وانما قدم مع المقدمة في الذكر مع الدليل نفسه ومنع المدلول لتعلقه الى
منه المقدمة بين الدليل والصوره والكبرى لان جزئ الشيء يشاطر الكل
فيه وهما بالتبعية الدليل كذلك ويحذف في جرم الدليل الصورة لكن اطراف
الجزء على ما يطر من التلخيص والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وصفا
ايضا ليوافق الوضع الطبعي والمراد بالكل مجموع الصوري والكبرى ثم ان
التقديم على قسمين احدهما تقدم طبعي كتقديم الواحد على الاثنين ومنه
ما ذكرنا آنفاً وتقدم زمانى كتقديم اليوم على المسى وتقدم علتية
كتقديم الاب على الابن وتقدم مكانية كتقديم الامام على الاموم وتقدم
تشرقية كتقديم العالم على الجاهل وانما يبيح الدليل وهو الذي يلزم من
العلم بالعلم يبيح آخر تفسيره بالتبني كما كيد معني للدليل او يبيح
الدليل وهو الذي يلزم من العلم بالعلم يبيح آخر وانما تقدم في الدليل
على مع الدليل لانما يبيح الدليل انما يطلب لاجل المدلول فهو تابع والمدلول
مبتدع فكيف يتقدم التابع على المتبوع وانما يبيح بقوله وانما تقدم الخ
لانما يبيح اصل بالتبني الى المدلول والمدلول فرع بالتبني الى
الدليل لانما يتبني بعد تبني الدليل بجميع اطرافه وينفرد عليه
وقوله بالتبني اشارة الى ان تلك اعتبارات المدلول في الحقيقة مقدم

على الدليل لانما كانا يتبعه الفياض ومن يتبع عليه وتماخراً بالتصور كذنه
اعتبر مؤخره في حاله المترتب عليه اقدم من المترتب واصل بالتبني اليه
والاصل مقدم على الفرع طبعاً فقدم وضعه لوضع الطبع فان لا
الامر الاول وهو من مقدمه الدليل الى دليل المعلق فان من انما كل
مقدمه الدليل من مقدمه من مقدمات الدليل سواء كانت الصورة او الكبرى
على سبيل التبيين والتفصيل بخلاف الشاهد الاول انما يقيد على التمد
او المستند كما في الثبوت الثاني لان الشاهد ما يدل على الدليل
بالوجهين الذي يأتينا به فاعلمه فهو يبيح في النقص الجاهل لان
الاستدلال كما كان شاهدة المنع عبر عنه به في هذا المقام بمنه واحده
مثال المنع المحذور كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في حال الشاهد لقوله
اذ فاكزوة امواك وهو النقص مثله فيقول ان كل لدم ان
النقص مثله وانما وكلما يقول العالم محكم وكل محكم محتاج الى المؤيد فيقول
انما كل لدم ان محكم او من مقدمه الدليل حال كونه ذلك المنع مقررنا انما
به الى ان الباء في قوله بالسنه للصاحبة الذي شاهد المنع والسنه في اللغة
ما يستدل به وفي الاصطلاح ما يكون المنع متبعا عليه اي ما يكون مقتضى
الورد والمنع اما في نفس الامر او من انما كل من رفع هذا التفسير يكون
للجواب عن اسئله جوازه المنع وانما انما فيس كما يكون ملزم وما المنع
لا يكون للجواب عن جوازه المنع لان الملزم قد يكون اخفى ثم انما للسنه
ضيفا لثالثا اشارة الى الاول بقوله باق يقول انما كل والباء يتعلق بقوله
منع لان هذا الحكم مقدمه هذا هو المنع لم لا يجوز ان يكون كذا هذا هو
السنه واثرا الى ثانياً بقوله او يقول لدم هذا هو المنع كيف طلبا

ولذلك كذا هذا هو صفة السنه ومثلاً للجواب كما اذا قال المعلق ما فيه حركة هو
مستدبره يبيح ان يكون في حركة مستقيمة لانما تنوع انما يكون الطبيعة الوا
مقتضية لا تفرق بين مختلفين فيقول انما كل لدم استعمل ذلك لم لا يجوز انما
تقتضي اجزاء منها فيكون شرطه في مختلفين مثل ان تقتضي الحركة المستقيمة
بشرط خروجها عن المكان الطبيعي وتقتضي الحركة المستدبره الشرط حصولها
فيها او يقول لدم استعمل ذلك وانما يلزم انما يكون اقتضاها هو انما يجب
الشرطية المختلفة او يقول لدم كيف يكون متصفاً بالمال انما يمكن تحصيله
للمختلفين فهو انما من مقدمه الدليل بخلافه انما شاهد ومنها مقولنا به
المناقضة مفاعلة ان يبينها الواحد هنا الدنيا وضمه من وضاعة انما كل فقط
وهي في اللغة قطع لفظ والمناسبة بين المعنى التوفيق والاصطلاح الذي
هو من مقدمه الدليل هو انما القطع كقولنا بانه اجزاء اللفظ بعضها عن
كذلك المناقضة الاصطلاح تفرق بعض اجزاء الدليل عن بعض والسنه انما
يشترط في المناقضة ان يكون مقدمه من الاولات كقولنا انما كل اعظم من
والسنهات مثل قولنا العلم حسن والجهل قبيح لعدم جواز منوعها بتحويل
الجنسيات والحدسيات والمتواترات لا يجوز منوعها ببناء عدم كونها حجة
على الغير الا عند الاختلاف اي اشتراك الخصم في التجربة مثلاً كقولنا
انما كل عندنا عند ترتيب التوقيعات ومنها اي من المناقضة نوع مندمج
تجزئاً اي تحت المناقضة فكيف جاز تجزئاً انواع منها هذا النوع من تجزئاً
التجزيه اي تجزئاً المنع وهو تفرقة الكلام بين جرمه والقانونه سراً في
دوك انما اسم المسطر بالمعنى محتمل ان يكون مسطراً كتاباً وانما يكون مسطراً
للمدول وفي الاصطلاح مرادف لاصطلاح القاعدة بالحق وهو الحق عند

المناظرة تعيين موضع القطع اي تعيين التكرار موضع غلط المعلل في مقادير
دليل وهو الخلق كما في المناظرة اي كباقي انواع المناظرة الخرج والمنا
تسند قوله سار يمين الباقي ههنا ويشترط في المنهج في بعض المواضع وكل
من المعنيين ثابت لغة في بعض البرزخ في درية والجوهر في صحنه المثلج
ما قلنا ذكره في الاصله حواشي التلويح وادع مقدمه من مقدمه الدليل
لادليل نفسه ولا الدلول وانما الفرق بينهما اي بين المثلج وبين سائر انواع
المناقضة ان المثلج انما يورد ان يكون واردا من طرف التكرار مقدمه من مقدمه
المعلل بنيت على الغلط بسبب اشتباهه بشي آخر مصدر مضاعف الى المفعول الفاعل
متروك والتقدير اشتباه تلك المقدمة البنية على الغلط بغيره من مقدمه
في الخارج ومحقق فيه ولا يشترط ذلك اي انه يورد على مقدمه متضمنه
بما ذكره في ذلك في سائر انواعها اي باقى انواع المناظرة بل يكفي فيها
اي في سائر انواع المناظرة طلب الدليل على المقدمة المنوعة واعلم انه
القطع انما هي جهة الصورة واتمامه جهة المادة وكفى المؤنة القصيل
مفصلات كتبت المظنيين في باب المناظرة فليس مع الراجح يتجمل للمثلج
للكور في هذا المثلج وانما متضمنه هذا هو القسم الثالث من المنوع وهو المنوع
بالدليل والقبول منها وهو المنوع مع التسند فان قلت ههنا قسم رابع
معتاد وهو ان لا يفتقر التكرار المنوع ولم يذكر مستندا ولم يستدل
على الشفا والمقدمة المنوعة قلت ههنا من سلم انه اذا اكد انما الكلام اجتناب
فقد يعتد به اصلا فالقيمة مخيرة الى الثبوت اي منع التكرار مقدمه الدليل
بالدليل اي باقامة الدليل على خلافها اقامتها التكرار الدليل على خلاف
المقدمة المنوعة مثال ما اذا قال المعلل لركوة في الحج القوله على

ادوار كوة امور اكمل وهذا النص يتناول له فيقول ان التكرار ان النص يتناول
الحج بغير تناول له اذا كان متناولا لاشتبك لكم فيه كونه غير ثابت
لقوله على استقام لركوة في الحج فربما المتكلم المذكور والظاهر ان الغضب
هو الاستدلال لادخله لا يرد فيه في المنهج يسوع ويجاب والغضب
ليس كذلك والحجاب غضب في اللغة اخذ الشيء ظمنا ما لا كاد او غيره
وفي الاصطلاح هو مقدمه الدليل واقامة الدليل على نفسه باقبلها
المعلل الدليل على ثبوتها سواء كان يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فيها او لا
غير مسوع اي غير مقبول له في كلامه سمع الشيء لعدم قبوله عند التحقيق
منها هذا نظر الفرق بين المحقق والمحقق ان المحقق من بين المسئلة
بدليلها والمحقق من بينها بدليل آخر وهو طريقة المناظرة خلقا للبعث
منهم اي ما ذكره من كون المنهج المذكور غضبا غير مسوع ههنا المحققين
مخالفا لمذهب البعض منهم وهو هو لانا كونه التبريد الجيد فانه قد كسح
الغضب بناء على ان التكرار اذا كان ههنا يجوز ما قاله في صورة
الغضب بادنى تعيين واقول عننا به مثبوتا اذا قال المعلل في التعليق المذكور
في المثال السابق ههنا غضب وهو غير مسوع فيقول ان التكرار
غير من اذن الغضب اذ لو كان من اذ منه مع جميع لوازمه لارادة الحكم في
صورة النزاع والجزء بعدم الادراك جميع اللوازم غير من ادل قوله
عليه السلام لانه ذكره في الحج في يكره قبا سار استثنائيا واجب السمع
فيكون الغضب مسوعا وانما لم يسوع اي انما لم يسوع المحقق الغضب
لانه استلزام الحفظ في البحث وذلك لانه لو جاز سماعه لكان الغضب
التكرار منصب المعلل والمعلل منصب التكرار فيقال ان الانتقال من الكلام

الذي هو الاستدلال ويلزم بعدهما كما كان فيه وضعا لها كما هو
طريق التوجيه والمقصود لانه يجوز تلك الطريقة بوجوب امكانها
كلام الطرفين الى غير النهاية والخط في الاصل ضرب البعير بيده
الارض والماء به ههنا التفرقة في الكلام من غير بصيرة لا تغلب خيفة
المتحاضرين لتليل لوجه لزوم الخط والمرا بالمتحاضرين والمعلل والتكلم
بغير بصيرة التكرار معلل والمعلل ساكن بل يصير السخيف الواحد في حاله
سائدا ومعلل بالنسبة الى المقدمة لانه منها فصار سائدا واستدل على
انتفاؤها فصار معلل والتعليق منصب التكرار لانه المشقة منه يدل
على المشقة ويستلزمه نعم كما في قوله فان المنع بالدليل كان غضبا غير
مسوع لوروده على مقدمه الدليل قبل اقامة المعلل الدليل على تلك
المقدمة المنوعة ولكن ههنا يتوجه ذلك بعد اقامة المذكورة ام يجريها
على فصح واحد في البطلان في كلا الجانبين فاجاب بقوله نعم قد يتوجه ذلك
اي في التكرار المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة المعلل الدليل
على تلك المقدمة التاخر في تلك المصنفين الرء والدم مجردة والكاف مشا
وكلاهما الشارة الى المؤنة التي يتبعها التكرار بالدليل لانه منع التكرار
بالدليل في اي حين اقامته المعلل الدليل على تلك المقدمة التي منبها التكرار
بالدليل يكون ما رضى للدليل المقدمة فان يكونه غضبا بل ههنا رضى في
المقدمة اي معارضة بالقوة لادفع الدليل على ثبوت تلك المقدمة
المنوعة وهي جائزة كما قال وهو اي معارضة للدليل المقدمة والتكرار
باعتبار الخبر وهو قوله وادع قانون التوجيه والمصداق التكرار
لبيحور لان يستدل بدليل على تلك المقدمة المنوعة انه بعد اقامة المعلل

المعلل الدليل على ثبوتها كما كان يستحق الجواب لانه المعلل اذا غضب
منصبته استدل على الوجه المذكور لا يتبين ان يطفئ في ذلك الغضب بان يقول
ذلك غضبي لا يستحق الجواب او يتعوض بها بان يمنع مقدمه من مقدمات
دليله لانه لا يرد عليه في مقدمه المنوعة ويلزم من الظهور او يتعوض
لغيره ويجوز عن غيرة لما لزم عليه من الاشياء المذكورة فالاحسن ان يثبت
مقدمه بالدليل ثم يتعوض مما تعرض واما اذا لم يتعوض ولم يثبته ليد اصلا
فذلك حين اذ التكرار في الاثبات تصد فان قيل في قانون التوجيه
وهذا اي وروده على قانون التوجيه في الصورة المذكورة هو الذي بعث
اي عمل المحور في الغضب متعلق بالجمهور فانما يتعوض ذلك بتعلق بعث
كولانا وكين الدبر الجيد ومن يتعوض بالجمهور لانه انما الغضب غير صحيح
لانه اصلاحه اي الغضب باطلا والمنع على قانون التوجيه فانما اي بعد اقامة
المعلل الدليل على تلك المقدمة المنوعة لا يصح ايكاة اصلاحه اي لا يكون با عفا
وسببا الى ايكاة اصلاحه او ادعي قبل اقامة المذكورة فانما اي اعتبارها
بكونها غيرا وقياس المنع المذكور المقيد بالقياس على المنع المقيد بالقياس
منه الخارج واعلم انه اول منصوص على الطريقة بغير قبل وهو متصرف والاد
بوضيعة له ولها دخل التوجيه مع التكرار الغضب في الاصل بل ليداد
والاد والتكرار الغضب اوله فاضل ههنا مع ما قاله في المصنفين من انه جعله
لم تصرفه وتقول لغيره عالما ولا متعاضه في الاثر ههنا العام وفي الغافي
قبل ههنا العام ذكره بعض الفاضل في حواش المطول ولما ذكرنا قضية
بانواعها اراد ان يذكر المقتضى على وجهه من تبيين الدجال فقال ولما كان
التاخر وهو منع نفس الدليل اي معنى التكرار نفس دليل المعلل لانه

ولذلك لم يورثنا من هذا التباين وقد سبق من هذا التباين في قولنا ان المنع
التفصيلي وهو لغة الكثرة من جهة يختلف الحكم الذي يتولد او يفتقر عن دليل
المعلل لما عليه في بعض من الصور وتختلف الحكم عن دليل عبارة عن جريان
الدليل في مادة لا يتوجه فيها الحكم كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في الحج القبول
على تسليم ان الزكوة امور اكل وهذه النقض متناول للحج فيجوز الزكوة في الحج
المستكمل بل يمكن تمامه بنسب صحيح الاول صحيح لقبته الحكم في اللان والحيوان
عمد بالدليل وهذا المنع مقبول كونه متبعا على ان هذا كما ان المنع مع التسامح
كان مقبول في المناقضة وتحتج بها لتاويل من النقص اجماليا لا في وجه المنع
يتبع من مقدمات الدليل في التصدي والكبر كما في الجملة لا في التفصيل
كما هو اشارة المناقضة في فصل المنع دعوى في ان الدليل لا ينعين
جبهة الفاسد وتحقيقه ان يحكم في ان الدليل سبب استلزامه على كل
وذلك ان هذا الذي يشترط على محتوية دليل المعلق على فرض
احدهما يختلف الحكم عنه اى يختلف الدليل عن الدليل وذلك واضح
لان المدلول انتم للدليل والدليل المدلول انتم فساو له في العلم والخصم
واللزوم المساوي وهو ما يلزم من وجوده وجود المدلول ومن التناقض
انتفاؤه وتختلف القوم على الملزوم لا يمكن ان يمتنع لانه يلزم ان يوجد
اللزوم بدون اللزوم وهو باطل استلزام ان لا يكون اللزوم لزمانا
وللا ملزوم ملزم وسا فلو كانت تختلف المدلول عن الدليل لانتفاء قيمته
اى في الدليل والحاصل ان المدلول انتم للدليل وهو ما هو لازم للدليل
لا يتخلف عنه انتفاء وفيه فالتباين لا يتخلف عن الدليل الا في وجه
فالمدلول ان يتخلف عن الدليل انتفاء وفيه فالنقص افضل عدم الحكم في

في مادة اليقين فربما يظن ما هيته وقد يعلم بالادلة الاولى فكيف اذا قال
المعلل العلم يمكن وكل حكم يحتاج الى المنع فيقول ان ليس له دليل على صحة
صحة البرهان في كل دليل المدلول عند عدم المنع ان يجرى فيه ان غلب المدور
الممكن وكل حكم يحتاج الى المنع ان يمكن ان الاحتياج الى المنع منتف اذا العلم
لا يحتاج الى المنع بل بالبرهان وانما الثاني كما ان الدليل لا يلزم وتلك
غاية صفات ابارك لله محتاجة الى التوجه مع انما ليست محتاجة اليه الا في وجه
محتاجة اليه ان كذا حادثة وهو بطور انما انما هي ثاني التوجه استلزام
الدليل اى دليل المعلل المحال وهو ما يمنع وجوده في الخارج كالذرة والنس
واجتماع التقيضين وانما انما هما ويزال باجابه التصوي وكلمة الكبرى في
الشكل الاول ويشير ذلك وذلك اى استلزام الدليل المحال واقعة في
الامور المحققة في الواقع اى الموجودة في نفس الامر لا في العلم والاولى
ان تكون محالها بحيث المحال محال ضرورة والمحال لا يكون واقعا في نفس الامر
لان مقتضى والمنفعة ما يمنع عليه الوجود في استلزام الدليل المحال لا يكون العلم
صحة في الواقع والحاصل ان الدليل التقيض من الامور المحققة في الواقع وكل
سأهولة لا يستلزم المحال والدليل الصحيح لا يستلزم المحال ويؤيد
منه ان ما يستلزم المحال غير صحيح وكل غير صحيح محال فكل ما يستلزم
المحال محال فالدليل الغير الصحيح محال والمحال لا يجوز ان يستلزم ما هو
خارج في نفس الامر واعلم ان النقص الاجمالي قد يكون باجابه الدليل اى اجراء
الساكن دليل المعلل في صورة التباين بعينه بل تقييد اى من غير ان يتغير ذلك
البرهان صورة الاولى التي تشرها المعنى وقد يكون باجابه المحال الدليل والبرهان
في الصورة المذكورة اى صورة التباين بالانفصال الدليل وتغير عن صورة

الاولى ويجرى كذلك في صورة التباين ولما كان لهما ثلثان يقول ان ذلك
الدليل اذا كان مغفورا عن صورته فهو قدي يحصله وتخلصه لا يكون
اجراؤه في صورة التباين مقتضا لان النقص يختلف الحكم عن دليل
المعلل فاذا غيرك يقال ان الحكم قد يتخلف عنه دليل كونه التباين
عن دليل آخر غير دليل دفع بقوله ولا يخرج اى النقص الاجمالي التقيض
المذكور وهو تقيض الدليل واجراؤه في صورة المذكورة عن كونه نقضيا
والحاصل ان خصوصيات دليل المعلل تعتبر وقوله يعتبر ولكنه
المشهور اخذها في مادة التباين فيكون جريان الدليل في ما من غير
الخصوصيات غير مشروطة كما اذا قال المعلق الكلام صفة انتم لانه مستند
لذا انتم كالكلام حيث قال في خلاف سبب سموات في وجه الدليل الدال
على الكلام صفة انتم في المطلق ايضا مع انه امر اضيق اذ هو تعلق
بالقدر والامر الاضا في ليس اذ في بل ليس موجود في مختلف حكم الذاتية عن
الدليل المذكور في العصام في شرح رسالة العنصرية لا يتخلف ان النقص
ههنا من القوم الذي يجري فيه زيادة الدليل كما نعلم وقد ينقض الدليل
اجود دليل المعلل والتاويل في المسائل بترك بعض الصفات اى سبب ترك
المعلل بعض دليل التوسط وقبوه فالباية للشيء فيكون بعض الصفات
سببا للنقص من طرف السائل من غير ان يتخلف الحكم عن الدليل الاستلزام
فما هو فيكون هذا ايضا ان التباين في الشاهد غير مشهور وهذا يقتض
الا ان استلزام الدليل المحال فالزم ويستحق هذا النقص نقضا مسكولا
بترك بعض الصفات وانما يمنع اى منع التباين نفس الدليل بل في
من الشاهد المذكورة التي ذكرها احدنا يختلف الحكم عن الدليل والآخر

استلزام الدليل المحال فهو اى من المذكور كقارة وهي المناقضة في المسئلة العلمية
لا تظن ان الصواب بل لا يلزم الحكم غير سوية اذ انما من ارباب النظر ذلك
اى يتاخر منه الشا لنقص الدليل باى شاهدة كقارة واقع وهذا شره الى بيتا
وجواب ما يقال ان منع التباين منة معينة من الدليل بلا شاهد به الخط
المشروطة بل بعد كقارة ومنه الدليل بلا شاهد بل علمها عه كقارة مع كقارة
منه كذا القول فلعلم مقدمته الدليل والتاويل تعلق بنفسه في الواقع بينهما لا ان
المنع على شيء غير منة بل مقدمته التي لم يتبدل المعلق في شواها يكون للطلب
الدليل فسمع ذلك المنع لو فوعه موقع وذلك لان استلزام غير معلوم
اى طلب ما هو غير معلوم لمضمونه المقدمة ههنا جائز في اى في عرف
اهل الداب كما سيجي فان قلت المقدمة جزء الدليل وهو من معلوما انتفا
فيلزم من شواها فلا تمنع بلا سند كما لا يمنع هو بلا شاهد قلت انما من
في اى مع قطع النظر عن المقدمة الاخرى ليست كالدليل في انضمام معلومية
ليست في انفراد وانما نفس الدليل فهو استلزام الشا في فظن الام
وشبهة فيه لانه الامر من انما العلم يختلف الحكم عنه وانما العلم استلزامه
المحال فاذا لم يكن فيه ههنا الشاهد ان يتوجه عليه المنع اصله فيكون المنع
راجعا الى جمل السائل ولان يلزم عن عدم علمه بالشيء عدمه في الواقع اى
عدم ذلك الشيء في الخارج وكل معلوم ثابت لا يتعلق به علم الاكاد فيكون ثابت
البرهان لا غير ثابت وجهه لا ينافي في شواها والحاصل ان منع الدليل
ان ليس بصحيح بجميع مقدمته فيصير ح ميمنا والذبح لا يسمع دعواه من
غير شاهد بل على صحته فالبرهان حال الفرض وهو ان شئت انما غير
الشاك في جميع طرفه المناظره هو ظهور الصواب والتعلق في دليل المعلل وهذا

العرض يحصل بمجرد مقدمة تحتاج الى الدليل قطعا او كلي ظاهرا ان مقدمة
من مقدمات دليل غير معلوم ظاهرا ان غير مقدمة فظن ان غير مقدمات قطعا
يختلف اذا لم يتبع الدليل من حيث هو مجرد عن الشاهد بان يقال
دليلكم هذا مشتمل على دليل او ليس بجميع مقدماته صحيحة او عورث بان
يقال لنا دليلنا هذا في ذلك هذا فانه يثبت منها لا يظهر دليل في دليل
المعلول ولما فرغ من بيان المقض شرعا في بيان المعارضة فقال وان كان
الثالث وهو منع المدلول اي منه التباين لمدلول المعلول ومزاجه فانه منع
التباين المدلول بالمدلول فهو اي منع المدلول بالمدلول المعارضة هي اعنة
المقابلة على سبيلها فانه مني مقابلة الدليل بدليل اخر مما في الاول
في ثبوت مقضاه كما اذا قال المعلول العالم حكيم وكل من حكمه يحتاج الى الحق
فيقول التباين ذلك وان دل على ما ادعيت لكن عندنا دليل اخر بانها في دعوى
وبغيره بغيره وهو قولنا العلم قديم وكل قديم مستغن عن المؤخر غير
محتاج اليه فعملنا المعارضة اصطلاحا لتبطل الدليل ومنع المدلول واقامة
الدليل على نفي المدلول بقول المدلول لا زعم الدليل ونسب المتزوم
لستلزام اللزوم وان لا يزوم وجوده اللزوم بدون اللزوم فكيف يصح تسليم
اللزوم بدون اللزوم لانه يقال دليلكم وان دل دونه وان صح او ثبتت
او يقال استلزام تسليم الدليل لتبطل المدلول في الدليل القطعي في القطعي
والمعارضة انما تقع في القطعي في القطعي وانما يمنع بلاد دليلي منها التباين
المدلول بلاد دليل يدل على محو عينية فهو كإثبات غير مسموعة ايضا وهو
منع الدليل استعمال الثابت في نفس الامر فانه المدلول ايضا طرد الدليل
عليه العلم وقد اهدت فابنا في نفس الامر التباين كإثبات جمل ولا يزوم من جمل

كونه ثابت في الواقع قوله انما اي مرتبها او هذه الساعة والذات او السببي
بالمد والقصر والمدة اشهر ومنه عطفوا على السببي وعطفوا في قوله من الذات والذات
اول الوجود وعين الضميمة بدلالة البرهان واعلم هذا بشرح الينا الموعود فيما
سبق بقوله وسببي بغيرها اي المعارضة مقابلة الدليل بدليل اخر مما
للاول اي وارد على خلاف الدليل الاول وهو دليل المعلول في ثبوت مقضاه
بان كان مقضاه السلب ولما عرفت المعارضة اخذان ببيان اقسامها
لانه تصور انقسام يتوقف على تصور المقدم فقال وهي اي المعارضة
مطلقا تجوز في الحكم اي المدلول بان يقع التباين لكل دليل على يقين الحكم
عند المعلول فيرسيه مغلوب وعوكا امكانا العالم وقدمه وفي جلته اي تجوز
في علته الحكم ايضا بان يقع دليل على نفي السببي من مقدمة دليلي مقدمات
دليل المعلول من الصوري والكبرى بعد فيه يقع اثبات المعلول تلك المقدمة
المنفية بالمدلول لانه على ثبوت مقضاهها وتلازمه فانه بان يقول
عندنا كسند لادل المعلول مقدمة المنع هذا الدليل اي الدليل الذي
يدل على ثبوت تلك المقدمة وانما على بغيرها ولكن عندنا فينا فيها وثبتت
ما بنا قضاها في يكون المعلول كالتا كل والتا كل كالمعلول فاقامة كل منهما
وظائف الاخر وانما قيدا لاقامة يكونها بعد الاثبات المذكور لما هو
فيها سبق ان اقامة الدليل من طرف التباين قبل اثبات المعلول مقدمة
المنعته عنط في البحث والاول اي المعارضة الجارية في الحكم معارضة
في الحكم لتبطلها بالحكم دون علته والثاني اي معارضة الجارية في العلة كما
معارضة في المقدمة لتبطلها بمقدمة الدليل المدلل عليها وتكون معارضة
في المقدمة بالنسبة الى اتمام الدليل لادل صلح المدلعي هنا فحصة شرعي

منا قضت على سبيل المعارضة اما كوننا منا قضت فلو ردها على مقدمة من
مقدمات الدليل المناقضه فان قلت ان هذه المقدمة قد صارت دعوى
والكلام متوقف على دليلها لا على نفسها فكيف يقال انها مقدمة من مقدمات
الدليل قلت ان تلك المقدمة مقدمة معينة بالنسبة الى اصل المدعي فاذا
تعلق الكلام بدليلها كان معلقا في الجمل وهذا كافي في وجه التسمية وانما
على سبيل المعارضة فلا تستدل على انتفاءها بعد المنع قصدنا
التعبير عن ما عارض به عن المعارضة وهو قوله دليلكم وان دل على صحة
المقدمة المذكورة لكن عندنا ما بنا فيها وانما قلنا على سبيل المعارضة لانه
لا يكون معارضة حقيقة لانه المعارضة اي انما يمنع المدلول بتمام الدليل
وهذا ليس كذلك لانه المنع الوارد على المقدمة المعينة اعم من ان يكون
في تمام الدليل والمعارضة في الحكم هذا هو تعبير احد العسيمي اما
ان يكون بدليل المعلول مستلزاما معينة اي من غير تعبير وهو معارضة
بالقلب اي المعارضة الكائنة بدليل المعلول بعينه معارضة بالقلب لانه
المعارضة قلبه بان اورد على نقيضه ليقوم بعد اورد بعينه ومعارضة
فيها مع المناقضه واعلم ان المعارضة بتدريج تجزأ فلهذا في اقسامها
ما يتوقف دليل المعارض على دليل المقض مادة وصوره وهو القلب والثاني
ما يتوقف على مادة وعين صورة وهو المعارضة بالمثل والثالث ما يتوقف
على مادة وصوره وهو المعارضة بالغير فالمعلول استدلال بدليل غير
لكي المدعي واستدل بالمثل بالمدلل بدليل بعينه على نفي ذلك الحكم يكون
قلبا كما اذا قال لعل ركوة لانه متنا واللبس وكل متنا والتعجب ان
الزيادة فهو جاز ان الزيادة فيقول التباين لانه متنا والتعجب ان

المادة دليل التباين على مادة دليل المعلول وهو الصوري والكبرى وكذلك
صورة دليل عين صورة المعلول في ايجاب الصوري وكبرى الكبرى لانه لا يثبت
بنيان من الشكل الاول اما المعارضة بعين كونه معارضة في حيث اثباته في
الحكم والحكم في المثال المذكور وهو وجود الركوة في الجمل التباين ونقيضه هو عدم
وجود الركوة في اوقات لا تثبت عدمه بعين الدليل الذي اثبت به المعلول
وجوده فلم يتخذ اليقينة وليس مثل هذا في المعارضة وانما المناقضه بعين
كونه منا قضت في حيث يبطر دليل المعلول لابطال التباين دليل المعلول ونفيه
وان الزيادة الدليل الصحيح لتبطل الادبطل لا يقوم على النقيض اي لا يكون
تجزم عليها لانه الدليل اثباته على ثبوت الحكم ادع الانتفاء فاذا عورث شوته
يثبت انتفاءه وبالكسب كالليل والنهار حيث ان دليل النهار والليل
ودليل النهار طول عمرها فربما كل منهما لا يقوم عليها والعرفه بين الضد
والنقيض اي النقيض لا يجتمعان في الوجود ويجوز ان ينفعا كما
والبيضا والصدرة لا يجتمعان ولا ينفعا كالحق والموت وكالليل والنهار
واما ان يكون بدليل اخر عطف على قوله اما ان يكون بدليل المعلول يعني اي اما
ان يكون المعارضة به وانما ان يكون بدليل اخر معارضة للمعارضة التي
وهي قسم فان كان صورته اي صورة دليل المعارض كصورته اي كصورة
دليل المعلول بان يكونا بيضا من الشكل الاول مغلوبه فغير ما تدعي معارضة
بالمثل لان صورة الغالب مثل صورة الاول في ايجاب والكلية كما اذا
المعلول العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث بنوع من الشكل الاول
فالعلم حادث فيقول التباين لعل العالم قديم لانه غير مسبوق بالعدم فبم
من الشكل الاول ايضا فالعلم قديم واي وان لم يكن صورة كصورته بان يكون

العبارة كون المنع لزوما والسند ملزم وما على عكس ما سبق فليحتم ان يكون
السند ملزم من المنع والمنع اخص منه وانما يجوز الادعية اذ لا يلزم من ثبوت
المنع ثبوت الاضطرار اذ قيل لزم ان هذا الشيء لا استلزام له يجوز ان يكون
حيوانا يكون حيوانا مستلزما مطلقا من نقيض المقدمه المنوعه وليس
هذا لان استلزام هذا الشيء لانه سلب الاستلزام انما هو ان لا يقع
النقيض فلا يلزم من كون الشيء حيوانا كونها نشا وكذا اذ قيل لزم ان
بعض الاشياء كما تبين لم يجوز ان يكون بعض الاشياء كما تبين فان اسم من
لا يشي من الاشياء كما تبين الذي هو نقيض المقدمه المنوعه هذا انما
للسند ملزم مطلقا ومقال السند ملزم من وجه قوله لزم ان هذا الشيء انما
لم يجوز ان يكون حيوانا فينبغي كونه حيوانا لان الاشياء عموم مرصه بالنسبة
الى تحققها في مادة الفرض لا الحيوان والاشياء يتحقق في غير الحيوان
السند ملزم في مادة الاشياء بدون المقدمه اذ لا يشك ان يتحقق
في مادة الاشياء بدون السند لان الاشياء يتحقق في مادة ولا يتحقق
الحيوان في غير السند اضطرار عن الحكم الاول وبالطالع وهو الدعوى
اثبات لما بعد ومن الخصوصيه والتساوي اخص كقولنا لزم
ان الشيء لا يكون انما يجوز ان يكون اشياء فكونه اشياء اخص مطلقا
من كون حيوانا لانه كلما تحقق الاشياء تحقق الحيوان وليس كما يتحقق
الحيوان تحقق الاشياء فثبت كون اخص مطلقا وكقولنا لزم ان كل اشياء
كما تبين لم يجوز ان لا يكون اشياء كما تبين فان اخص من نقيض
قولنا بعض الاشياء ليس بكذا او ما وكقولنا لزم ان الاربعة زنجير
لم يجوز ان يكون فردا فان قولنا الاربعة زنجير ما وقولنا الاربعة

ليست بفردي فلا يقيد منها اي منع السند الاضطرار والتساوي مجردة عن دليل
الثاني اصداى قطعا فهو مفعول مطلق بمعنى قطعا احوال ذلك
بغرض المانع اعلم ان طلب دليل السند من المعلق بالمقدمه المنوعه وليس
المنع الذي لا ولا تندفع المطالبة بمنع السند الذي هو شاهد المنع وكذا
اي كما لا تندفع المطالبة المذكورة بمنع السند الذي هو شاهد المنع بانها
السند الاضطرار ان لا يلزم من انتفاء الملزم والاحص وهو السند لانه
الملزم والسند فيما سبق الى المنع فيكونه المنع لان ما والسند ملزم
انتفاء الملزم والاحص وهو المنع كما لا يلزم من انتفاء الملزم ومن عدم الشيء
عدم الضميمة ومن انتفاء النسبانية من الفرض انتفاء الحيوانية عند المثال
ان السند الاضطرار يقيد منه وكذا البطلان بحدوث التساوي فان منه
مجردة او ان لم يفقد ان البطلان مفيد كما يشي اليه بقوله فلا يشترط الكلام
من طرف المعلق في السند ان البطلان لا يستلزم التساوي ان يلزم من
انتفاء الملزم والتساوي انتفاء الملزم وبالعكس اي يلزم من انتفاء
الملزم والتساوي انتفاء الملزم كطوع الشمس ووجود النهار لزم مساو
لطوع الشمس وهو ملزم مساو له بلفظه احد هما على الاخر ويلزم
من انتفاء احدهما انتفاء الاخر ومن ثبوت ثبوت او اثبات المعلق
بدليل اخر ان قدر عليه على الاخر اي وان لم يقدر عليه يلزم انما هو
انما هو كالمعلق واسكانه فالمصدر ههنا في المفعول والفعل
متروك وهذا كما اذا قال دعوى احتياج العالم الى المؤثر بعد
ما ثبت بانه ممكن وكل ممكن محتاج الى العالم لم يحدث محتاج
الى المؤثر بقاء الصفة متغير وكل متغير محتاج الى الكبري ان كل

انما يفتى

محدث ممكن وكل ممكن محتاج ولما فرضنا وضيفة عند المناقضة بشرط
فيها وضيفة عند النقص الاجمالي فقال واما وضيفة المعلق عند
النقص الاجمالي اي وقت نقص السائل دليل المعلق اجمالا وتخصيلا
فتبقى شاهدة اي شاهدة كل وقوعه انما هي الشاهدة اما تخلف
لكم عن دليل او استلزامه المحال فبعدم المعلق النقص الاجمالي
بالمنع لانه النقص اي السائل لانه الذي ينقص دليل المعلق كما كان مستلزما
على بطلان الدليل الدال على معلق بل هو مجرد على المنع اي من المعلق
في يكون المعلق سائلا والسائل معلق لا تغلب وضيفة اما بمنع
الدليل اي دليل في صورة الخلف بان يقول لزم ان دليل هذا جاز في صورة
الخلف كما اذا قال العالم صانع بدليل الزحاحه وكل حادث محتاج الى المؤثر
فغفلت السائل بطريق النقص ان ما عدم وجوده حادث مع انه غير
محتاج وان كان عدمه اثر وليس كذلك لانه في محض والنقص المحض
لا يكون شيئا فلا يكون اثر فقد تخلف الحكم من هذا الدليل فينبغي بمنع
الدليل المذكور فيه لانه الحادث قسم الموجود واما عدمه وجوده
ليس بوجوده فلا يكون حادثا وقديما فلا يجوز فيه الدليل المذكور لعدم
صفوه او بمنع عدم الحكم لانه القول ليس بان يتحقق قوله لانه المعدم في
محض قلنا انما اريد الكمية بمعنى وان اريد الجزئية فلا يقيد فظهرت
هذا ايضا ان منع الخلف على وجهه احد هما جازيا الى دليل في مادة
النقص كما في صورة الاولى وثانيتها منه عدم الحكم فيها كما في صورة الثانية
او بمنع المقدمه التي استلزامها في صورة استلزامها اي دليل
المعلق الى الزمان بقوله لزم مقدمه التي استلزامها في صورة استلزامها اي دليل

الحق ووجهه اي منه المقدمات المنع لزوما والسند الذي هو دليل
الاستلزام او منه السند الذي هو دليل المعلق عند البطلان لم يكن ما ذكر
من المنع اي انما يوجد ما ذكر من المنع شاهد سواء كان يتخلف الحكم عن دليل
او استلزام المعلق كما اذا قال لزم دعوى احتياج العالم الى المؤثر بعد ما ثبت
بانه حادث وكل حادث محتاج الى المؤثر ان العالم ممكن وكل ممكن محتاج
ما ينقله بصفوه وكبراه فانما ينقص هذا ايضا بانه المعدم الممكن يمكن مع
انه غير محتاج قلنا بل هو محتاج المعلق عدم الوجود على عدم المعلق
كاهو المشهور ولما فرضنا عن شيئا وضيفة المعلق عند النقص الاجمالي في
في شيئا وضيفة عند المعارضة فقال واما وضيفة المعلق عند المعارضة
اي دفع السائل دعوى المعلق بانه اقامة الدليل على نقيضها قاله
اي تعرض المعلق كالتقدير يقال لفلان تصدق له بالدليل المعارض
بما صرح من وضيفة السائل كما قلنا في ضيفة النقص الاجمالي والمعارضة
فيه مناقضة فان النقص يدفع بالمنع لا غير والمعارضة بالمنع والنقص
لا بالمعارضة فان وضيفة المعلق في مقابلة المعارضة ليست الا في وجه
دليله على دليل السائل كونه باير والمنع والنقص لا يبراه المعارضة بكثير
الدلالة ولا يبرهه بكثرة الدلالة كما عرف في الاصول مثال المنع والنقص
كما اذا قال العالم قيم وكل قيم مستغن فيمنع الصفوى بان العالم حادث
وكل حادث محتاج الى المؤثر والكبرى بانها بقا لانه القديم لا يستلزم
الاستغناء لا يقال لو احتاج القديم الى المؤثر كان متناهما فيكون
حادثا لانه اريد التاخر زمانا فالقائمة بمنوعه واما اريد التاخر
زائنا فيطلق الملزم بمعنى او نقيض بانه لزم لانه الصفة القديمة

غير محتاج الى بوصفها مع انها محتاج اليه ضرورة فان صفات البتة قريبة
محتاجة الى الموضوع الذي هو ذات البتة لغة وهو الموضح فيها فيكون المراد
جاء يام مختلف للمعنى كذا قال بعض الفضلاء اذ يصير المعنى اي عند المعاني
كالشأن في صحة اجراء وظان في اشارة الى وجه التشبيه في كونها المعاني
وغيره وظان في اشارة الى الالتماس والوظائف المعروفة له سابقا وشيئا
المنافضة عند من المتقدمه والنقض الالتماسي عن من غير الدليل والمعارضة
عند من غير الدليل فكما يجري ثلاث الوظائف هنا في يد السائل كذا
هنا يد العلة وبالعكس اي بصيرت تلك العلة في التزام وظان
قول في التزام وظان في العبارة والضمير في وظائف العلة للمعنى
والوظائف المذكورة للصفات المتقدمة بالدليل وبالتمهيد او
ابطال السند او اثبات مدعا به دليل فكما يجري هذه الوظائف في يد
كذلك في يد السائل كذا في قولنا ان قد صابرا ومعدونا فاشيا والمعالج
سائلا فاشيا ثم ان من يكون بضد العلة التعليل في الفقه مصدر علة اي
سقاها سقيا بعد سقى وفي الاصطلاح تعيين علة الشيء ووجه
المناسبة بين معنى الفقه والاصطلاح هو انهما يحصلان
عن الشيء كذا في يحصل من تعيين العلة قد لا يكون مدعا وهو
نصيب نفسه لا يشاء الحكم اياها بالدليل وبالتمهيد اي لا يكون
مدعا بثبوت الحكم او لتفادله بل يكونا قد لا يكون غير العلة كما تقول
الشيء شرط في الموضوع عند الشاشي وليس شرط عند اخصافه
فلا يتوجه عليه اي على التناقل للمعنى المنقول عنه لا يتوجه المنع
على ما نقل عن غيره بان يقول ان الشيء شرط فيه فانه لم يجرى

ثانها سقيا

دع على

عن كونها البتة شرط في الموضوع بل حكمي عن الشاشي باق كذا وعنه
الخصافه مع باق كذا واذا حكمي فانه يتوجه عليه لانه المنع طلب لكل
وكذا لم يكن عليه دليل بل يطلب عن خلافه اذ انا ما مدعى فان الدعوى
لا تسع الا بالبتة وانما قال منع المنقول له لانه يتوجه المنع على المنقول
وانقل نفسه بان يقول ان الشيء باق كذا او اياها خصافه
قال كذا فيجب على المعنى الصحيح المنقول عنها والبرهان بقوله بل يطلب
منه اي من التناقل الصحيح المنقول ان لم يكن صحته معلومة فاجزى
المنقول له يعتمد عليه لانه يقع ما يقع في او لا يوجد طلب و
اذا كانت صحته معلومة للبتة والتمهيد القيد وغير ذلك فقط
اي لا يطلب الدليل على المنقول نفسه فان قلت المنع طلب للدليل على
والتصحيح المنقول ليس بدليل عليه قلت التحقيق ان المقصود عند
المنع ان يذكر ما يصح ان يكون دافعا له وذلك قد يكون بالدليل القطعي
وقد يكون بالتمهيد كما اذا كانت المقدمة المجمعة من البراهين وقد يكون
بالمنقول والتصحيح فيحتمل التناقل الكتاب المنقول عنه ان كان المنقول عنه
كتابا لانه انما قل لم يدع اذ صدر وهذا المنقول عن فانه في اقامة
الدليل على التناقل لانه اذا قلنا هو سقيا لانه المنقول له لم يدع
صحته الا في اقامة اذ ان التزام صحته يخرج المنقول عن ان يكون التناقل
فيوجه عليه ما يتوجه على المستدل وذلك اي عدم توجه المنع اذا كان
المعنى باق فانه لا يقع لانه مدار المنع كما لا يتسنى على التناقل
دليل المعنى او مقدمه هو دعوى ثبوت الحكم اي دعوى المعنى الثبوت
والدعوى اسم صواب فاعلم وانما لك شئ في كون من غيره ووجه ما دعوى

يقع الاول لا غير دعوى ودعوى الحكم اسنادا من الواضح ايجابا و
سلبا والسند انما هو الى آخره في الحكم الحيواني والافعال والافعال
فيشيء اي الشيء في حق التناقل الى الماد وهو دعوى ثبوت الحكم
والخاصة ان الشيء انما يثبت على الدعوى فاذا عرفت لا يتوجه المنع اصلا
ولا يكون مقيدا قطعا ثم ان يد يد العلة قولنا ان المنع لا يتوجه
على الحد ووجه حد وهو اخص من التعريف وافق من الرسم حيث
استحال على الذاتيات لعدم الحكم فيها في الحد واما جعل العرف على
العرف لانه تصورات بساوية والتحقيق ان الحكم كثيرا ما يقصد
في التعريف لكنه لا يكون مقصودا اصليا بل مقصودا الاجل للتصور
ولا يتوجه المنع الا على الحكم المقصود اصلا فقولنا ان الشيء باق
حيوانا ناطقا بل لا يكون في حق السامع المما قصد تعريفه فقلنا
يعرفون اطلاقا كما في تعريفه بمعنى التعريف لا يصح ان يقال ان الشيء
حيوانا ناطقا كونه الحكم في حق المقصود فهو التصور المحض فلا يد
عليه المنع فان ذلك اي قوله ان الشيء حيوانا ناطقا يجري مجرى ان
يقال لك كتاب ادم كذا انك تعلم انك لا يصح عدم تسليم كتابك
بالفعل كذلك لا يصح عدم تسليم كون الانسان حيوانا ناطقا نعم جوا
عما يقال سلمنا ان المنع لا يتوجه على التعريف المذكور لان
على الوجه المسطور ولكن هل يصح ان يتوجه عليه ذلك من حيث
حدته وحيثية الحيوان وخصلية الناطق وغير ذلك كما تضمن
الدعوى ان لا يصح من طرف المانع ان يقال ان هذا الحيوان
الناطق حد لان الشيء فيمنه اذ يعارض بيضا حد اخر اذا الماهية الواحدة

منه يد الى القواب واظهاره ومن ظل عند ظل من الاستقامة

الواحدة لا يكون لها حدان متغايران في الحيوان جسد له اي لا يشاء اوله ان
حيوان جسد للحيوان اوله ان الحيوان جسد للحيوان شاشا لافراد والافعال
فصل ما عمن دخول الاعيان في غير ذلك من المنوع مثل ان يقال ان
ان الصاحبة عين خاص له او المتشعب عن خاص له فغير اشارة الى الرسم
فان قولنا ان الشيء حيوانا ناطقا يقتضي الحكم بان الشيء هو كذا
فيمر عليه المنع فان هذا الدعوى اي دعوى ان الحيوان الناطق حد للحيوان
الحيوان جسد له اي صادرة عن اي عمر فالرأى ان الشيء حيوانا ناطقا ضمننا
لا صرحنا وقابلنا للتعريف باعتبار قدرته ان التعريف لا يمتنع كونه تصورا
لا حكم فيه ولكن يطلب شروط وينقض على طرده وعكسه اي كونه مانعا و
جميعها في الحد كونه في التعريف اللفظي في حق التعريف اللفظي بل العرف قال بعض
الفضلاء المراد من التعريف الحقيقي ما يقصد به تحصيل صورة في العرف
وباللفظ ما يقصد به اشارة الى صورته صالحة فيه وتعيينها من
بعض التصورات الخاصة في العلم ان اللفظ موضوع بازاها كقولك
الفضلاء ان سدد الامر في دليل سهر لانه ان كان على الصواب
ينبغي ان يمتنع بيضا للتعريف وان كان منقولك لانه في حق التعريف وهذا
يتمتع على ان المقصود من التعريف اللفظي الحكم والتصديق ان التصور
كما صرح به في شرح الحواش وغيره والتحقق ان المقصود الاصل منه
ايضا التصور كما يقصد به سائر التحققين انتهى بعبارة هذا
الذي ذكرناه من وظائف المعنى والتمهيد والتمهيد المنطوق بال
منه ما يمتنع ايا من سبلك في مناظرة ذلك المعنى يكون لا محالة
منه يد الى القواب واظهاره ومن ظل عند ظل من الاستقامة

ولم يكن مناظر حقيقة واما ما يؤول اليه السكوت في
المناظر او ترجع فهو ان الضمير للشاة لا يحل في البحث عن امر
المراد بالبحث في السائل واستمداد المعلل واما ان الامر الاول
يقول اتمان بن الحسن المعلل في اقامة الدليل على مدعاه وسكت عن المنظر
اي عاى الاستدلال بقرينة المعلول عليه فذالك هو السكوت هو اذ
على اصطلاحهم واعلم ان اقسام المعلل والزام السائل بمعنى التبع والتمسك
مصدره مضافا الى المعقول بها وقد جرى الاصطلاح على السبب في الالزام
في جانب المعلل والالزام في جانب السائل والى الاول اشار بقوله اصطلاح
كما اشار الى الثاني في بدله القول ايضا فيما بعد ثم انه اشار الى امر الثاني
بقوله او بجزء السائل عن التعرض لاداء المعلل في المقدمة ضرورة ان وظيفة
السائل بان يترقى دليل المعلل الى مقدمة ضرورة ان ضرورة القبول
بان يكون ان انكارها حرجا عن طوع العقل ان من حجة عطف ان من كان
لعقل يستقبل اليه بالقبول وينبذها ورايها بظهورها لتكوارها وينتهي دليله
الى مقدمة مسلمة عند السائل فتكون نتائج المقدمة المستسلمة عنده تضطره
الى القبول وهذا معنى ما قاله في الالزام ضرورة المقدمة اما في هذا الامر
او باليسيرة الى ان يكون فحتم ان يكون حقا او باطلا في الواقع والمقدمة
البدوية عبارة عن القضايات التي اشتواها بالبرهان وسلكها كاشفا
الردود والنسب وذلك هو الالزام على اصطلاحهم اي اصطلاح
اهل الاداب في اي سلكه قد عرفه اهل العلم عن الامرين المذكورين في
المناظر اذا احتجوا بالثبوت مرود وهو عدم المعلل والسائل اذ لا قدرها
اي للمعلل والاشارة على اقامة وظاهرها الى ان يتبين لعدم وفاء الظاهر في

البرية على ذلك اى اقامة المذكورة لا يتبعها من اشياء امور لا يهتبه
لها في مدة عمره فصدقوا انها في مجلس واحد في مجالس متعددة
لا تمنع احاطة الزهره بما لا يهتبه له اذ لو احاط به لكانت منها
كذلك في القطب واما اداب المناظر فينبغي ان وفقها للثبوت وتصل على طبق
البرهان لا ان قال في سبب وكلمة من الجانبيين وظائف والمناظر اداب
ومناظره لما كان ملحوقا بالوظائف ترك ذكره الاجازة في سبب
اعتبارها الاسم من الرازي للمناظر احداهما ينبغي للمناظر
سواء كان معللا او سائلا ان يحتمر عن الاجازة احقر من كذا ويحتمر
اي يوقاه والاختصاص في الكلام عطف على الاجازة لان الكلام المختص
ما كان قليل اللفظ وكذا الاجازة مختصة بالمتكلم فانه يطوع على مكان
قليل اللفظ والمعنى ومن ذلك علم معنى الاقتصاد والاختصاص لتلخيص
اي الاجازة تحتها بالهم او فهم السائل ان كان ذلك في كلام المعلل
وفهم المعلل ان كان في كلام السائل والاختلاف هو ان يكون اللفظ ناقضا
عن اصل المراد غير وان يبينه والكلام الموجز لا يكون مقبولا الا
اذا كان ناقضا عن اصل المراد وابقا ببيان قال في اجازة الخيل بالهم
مرود وناقضها ان ينبغي ان يحتمر عن الاطباء وهو ان يكون
اللفظ ناقضا عن اصل المراد لثبوتها والتقدير ان يكون ناقضا عليه
لا لثبوتها والمراد بالاطباء هم من الادوية على الفهر الذي يضع به
معنى المراد لثبوتها في الاطباء اي المعلوم اي التسمية وناقضها
انه ينبغي ان يحتمر عن استعمال اللفظ القليلة في البحث وفي حال
يكون مشهورا لا ينبغي ان يحتمر في مقابلة المعطاة كما اذا لفظ القليلة

نايت على تركيب ينظر الظاهر عنه وفي مقابلة العذبة لتلاويح
الامر القوم اوزم المعلل والسائل ما اذا كان استعمال اللفظ القليلة
في البحث للمعلل يكون مؤدبا للمفسر في السائل واذا كان السائل يكون
مؤدبا الى مفسرهم للمعلل واما ان السائل اسطقس فوجه الاستطفا
والاستطفا لفظ يوناني بمعنى الاصل وسبب المعنا صرايح التي هي
الماء والارض والهواء والنار اسطفا لا تها عنصر واصول المركبة
التي هي الحوايد الثابتة وهي الحيوان والنبات والجماد وبقا المثل هذا
الاعمال في اللفظية وهي انما تصور بالنسبة الى السائل مع قوة التكميل
المراد من اللفظ والاعمال في اللفظية هي غلط والاشغال في اللفظ
ما يعقل به بانه السائل في موضع السائل بها السكوت في اللفظ وقد مر
الشيء على السائل ان يبين احد احد اسئلة فيها اشكال وانحطوط
للاستحابة ليطهر فضل نفسه وقلة عما يستوال في هذا الزمان وازاد
لا السكوت ورايها ان ينبغي ان يحتمر عن استعمال اللفظ المحجور في
البحث بل تقيمه بدل على المعنى المقصود والذات وان لم يحتمر عنه
الاستحابة المذكور ويلزم الرد في فهم المعنى اي ترد السائل و
المعلل وكذا الفهم كما سبق وذلك في اللفظ المسترسل فانه متردد
بين المقدمة فاذا عرفنا السكوت في العينة كما تحكى عنهم المعنى المعنى
سادم لم يد عليه بقرينة ما يقال ان العين طلع والطلع قرينة على
ان المراد بالعين هو الشمس وكذلك رايت اسما في المنام ويظهر
بالسكوت فانه كلامه في تمام فالسكوت قرينة على ان المراد بالمراد

هو قول السائل وادباس بالاستفراى استفلا الخ مع اللفظ المحجور
فالهم عبارة عن المضاف اليه وهو طلب بين معنى اللفظ من الفسر
وهو الينا والتفسير مثل الفسره كما استا لانه يفسره وهو يرد على
تقرير المترجم على جميع المقدمات وعلى جميع الدلائل والتمسك بالمتكلم وبعض
من المناظر في عدو حجاج الضمير لا يتنا والقبول والكثرة للمعنى الاستفاد
سؤال وهو ما يقارن الخوض في كذا وكذا يستول باللفظ القليلة وهو
طلب التفسير مطلقا عن اعتبار ما يستدل به والتواضع باللفظ القليلة
وهو طلب الادب في اللفظ فلا يصرح في اللفظ باللفظ القليلة وهذا
انما يجوز اذا كان في اللفظ غرابة او اجمال لبيان اي المناظر معناه اي معنى
اللفظ القليلة واللفظ المحجور باللفظ القليلة هو اللفظ القليلة ان كان على الصلح
او باللفظ القليلة هو اللفظ العام والخاص ان كان على اصطلاحهم ولا يجوز
فيما عداه اي ما عدا كون اللفظ غريبا او مجعلا لكونه اي الاستفاد فيها عدا
تفتتا اي عدا كون اللفظ المناظر الذي هو اطراف القبول الموصل
مع صلته وصف للفض وكذلك ذكره وكذلك اي ويجوز الاستفاد
في الصورة الذوات وعدمه في الصورة القليلة قبل ما يلفظ ما قد
في الاستفاد من حسن في الاستفاد من بقا الاستفاد من ابره اي اشتبه فيكون
لانها وهو المراد هنا واستبهم على الكلام اي استفلا فيكون متعديا و
خامسة التي ينبغي ان يحتمر عن اللفظ القليلة في اللفظ القليلة في اللفظ القليلة
فهم مراده من كلامه بجماله لتلاويح الضلال الذي للغة في البحث بالخرج
عن الصدق والبعد من افادة الملام وظاهرا للعرض والغاية في اللفظ القليلة
انما قصر اللفظ الى الاعداد من تيمم بغيره اذا لم يفهم مراده من كلامه في اللغة القليلة

بطلب الاعادة ليقوم في المرة الثانية قال بعضهم المراد بقوله من ثم من كثرة
الاعادة لاداء العدد المحض من غير نظر لان اعادة الكثرة من بعض التناقض
للووض وكثرة الاعادة ههنا بما لا يتجاوز اعراضه وخصه بالبداهة في حق
المخاطب فلا يلزم المناظرة وانما جاز الاعادة مرتين ولم يستعمل
اذا الكلام قبل الفهم فيقع الصعوبة لضعف اللفظ وان كان له حال يوجد
في الاعادة لكونه هنا ما هو في غيرها وهو الضم في الكلام قبل الفهم لان
الاعادة بزول قيمها مع الحسن المعتمد بها وهو الهداهة في البحث بخلاف
الكلام قبل الفهم اذ ليس مع ما يلزم فيجوز وسادسها ان يتبين ان يحتمل
عن التوضيح لما لا يدخل في المقصود من اطراف الكلام من اياه ليلزم
ببشر الكلام ومحصرا الملم وهو اى الملم اظهر الصواب
في مجلس واحد فان اذ تعرض لما ينشأ به الكلام بطول البحث وعمدة
باعد ويجوز عن الضبط فيقتضيه ذلك المرافاة الملم في مجلس
والمقصود ليس ذلك فانه البحث الواحد اذ اخذت محاطة وطول في البحث
مؤثره بحال فضل عن مجلسه في مجلسين وسادسها ان يتبين ان
يحتمل عن الضمك ورفع الصوت اغناء وانما طرقت اى في خلد لها
وتضاعفها واما ما مر من اطراف الطيش في الخفة وتقليل اليد
وما مر من استقامة اى خفة العقل لان هوله اى تليان المذكورات
الصحة ورفع الصوت وغيرهما من اوصاف الجمل اى اوصاف الفهم
سيترتب بذلك جهلهم واطمأن كما من المثل التزان فواضحة
على كل حال اوضاع ههنا في الجمل اى قال بعض الفقهاء ما الى اذ التزم
اى اى شي حصل كحرف اذ التزم اى الفلان المثل عنده يتجتمع و

بجته وغلبت عليه لينة في الباشات فان كثر طرفة لم يقوما بجته فتلك الطرفة
منوجه واصلمه ما لك تقوى لصالك ذلك حين بناى ما لاس وفيه التواكاه
يقول بجته امر ذلك الفلك وما له لانه ان كان مغلوبا بالبحر واليه هابة
كالسيف والسنان قابلين للتحريك والقرينة اى وجره من ابدال الحجة
لجوه في اتيانها ليقول فعمل السلفا فيضاح من يربده لك ستر جهلهم وينتقل
الى القرينة اى اطرافا في السماجة والوقاحة ان كان صحت المثل في قوله الفقه في اللغة
العلم من علم الشريعة والعالم به فقير فالرب وهو السباع معروف والصواب
البرية ليعرف البسط من الفرض جمع صوابك بفتح الزاء وصحوا وان وقد صرح
اخرى الى الصواب اما القرينة كثر فيجوز ان فقيرها وحاصلها كثر فيضاح
بفتح التصويب والتحليل والجمع اى العلم بل يلزم مجرده ان يكون متصفا بالقرينة
لان القرينة لا يكون فقيرا لعدم عقده والضمير ليس بما يجبل العلم ويزيل الجهل
ويروك التمسك بدل بالقرينة اى في بدل قوله بالقرينة وما اقره
يدل قوله ما اقره وتاخرها ان يتبين ان بحث المناظرة مع اهل المباحة
الاصح اى مع من كان ههنا عنوا عينا عظيما في القوس بخلاف من يراه
ويراه ويحتمل كل من يجته ومن لا يجته التلك بكل ذهنة اى بضعف
ذلك المناظر والرهق قوة النفس معونة الكتب العلوم والمعمدة
عبارة عما يتوقف عليه الشيخ والذبح في الوجود كالحظ اى الموصلة
الى المقاصد فانها لا تجتمع بل تنقطع بخلاف ذلك في الضم اى معظمة مقدار
فيظاهرة ذهنة وقوة اللمة بالقرينة يتبين وهو المبالغة في النظر
بالبصيرة ويعتقد غرض المناظرة لان العلم اذا امتدوت من المباحة
بنات القلب لا محالة فيضعف قوة الهمم وتاسرها ان يتبين ان يجب

الشيخ

استحضار

المنافرة للضم اى بدعة والمراد محض وفي التواضع لبيك عظيم بحسب ذلك فيجوز
اى كثر في رده حقا اى صغيرا اى زليلا والضمير مقابل العظم وهو الضمير كان العظم
فوقه الكبير وكثيرا لان الضمير اى حقه حقا ربما يرد الى المصدر والكلام
الضعيف عن المناظرة لعدم المثالة ويكفي اى استحضار الضمير سببا للعلم الضمير
عليه اى على المناظرة والضمير فيكون الضمير قويا والقوى ضيفا والشراذ
جاء من حيث لا تحتب كاعلم وهذا اى غلبة للضمير الضمير سبب صدور الكلام
الضعيف الشئ وجوده الامام اى جبره واقتضاه لانه سببا لاداء الكلام
مع كونه مراده اسكاه خصم هذا الذي ذكرناه من وظائف المتواضعين واداب
المناظرة غايتها ما يرد في هذا الباب اى باب اداب البحث اذ لا يضره علمها اى لا يضره
ما ذكرنا وانما يتبع باعتبار الوظائف والاداب والغاية في تقرير القواعد
وتحقيقها في قاعدة قال في الطول هي قضية كبرى تستلزم احكام جزئية
موضوعها بالقوة القريبة من العقل بحيث لو ضمت مع صوتى سرية للموصول
افادت حكم جرى منها كما يقال في قول النخلة الفاعل مرفوع قولنا زيد في ضرب
فاعله وكل فاعل مرفوع في بد من غيره وسيتت قاعدة لانها اساس مرفوعة اجزا
الموتيات وكثيرا ما يتبع مرفوع حكم كل ينطبق على جزئيا وليست فاعل احكام
منه تمييز القضية بل هي اجزا المرفوعة والاصل عطف بين القواعد لان الاصل
جاء مراد فالقاعدة ومن الله التوفيق لاظهار الحق لاس من غيره والاهم الصواب
فكل باب من الابواب لسواك اى باب اداب البحث او غيره وهو يتبعه بكل
مع التوفيق والاهم الصواب وهذا اخرها في سبط التحرير ورقته
على رز التقدير وليس التوفيق لان تمام هذا الذي بالبحث والظفر اللطيفة
بجته شئ كسرى بمنزلة روى في جسدك ربح العلم والشرف كثر من غيره

معرفة نفس فقدره رتبة في الفضائل الالسانية منه الفضائل العدمية
الذي صار اية السجود في مصحف الوجود ومراد الشهود لوجود المقصود
صاحب التصانيف المرضية هي الملة الحقيقية الغالب على سائر احوال القوة
المنتهى الى رسوله صلى الله عليه وسلم نسبة ظاهره ومعنى الشيخ البهية
سنة اربعة عاقله ابقاه اتمه على وجه كزمان الهم ستمثل طينا سلوك المثل
اتباعه ورتبه خلقه حيا تباطوا لفظه واصط ناعه وكنه مدرك الشبهة
ولدت له المراتب القسمة متوليا على وطيفه الهمه واستعملها بالبدنة
رجاء اقتضاه المانع من طريقها وحيان زبنا عرفها وعرفها ونعم قال
من قال في غير المقال ما واقف المثل لشبهه الهمه اصحا من عمل الكسوف
الصباح بحول القوم السعي من المثل ملكك زمان لها من حطية واخذته
بكل شطرية وذلك بسبب كرمه ذلك الشريف الفاضل والعبين
الكامل والمنتهى لهما ما جعل من اهل الاداب لاس من اهل الحرف ذلك
فضل الله بونه من يشاء فان تلبت بالتمتع والعظمة بين ظهراني قوم
لا يجهم للمعظمة قطع فتم الدار سكوب وكذا وجعنا في ما كنا كلنا
كفر درس يردن ناظرة ولوقدمت صادف ديا بالجم الحاني كبتا الزمان
وسطوات الدهر القنان الى الجلاء من عيش من الضمان من سنة الى فرضي
فأخت بالجم على ما اشترت اليه في اول الكفاة وشجرت هذه الرسالة
مع الاداب وانما علاق الاصل بالجماع دون الخلق في واستنار
اليعقوب في العوض عن الغلط القبح والصنع عن الخطا الصريح فان
اذ ايا الزمان طرقت لا تجد فيهم حلا يسام عرا العرفوات وبعث العشر
سالمهم الذين مفاخرهم ومسالهم الى جهم الى عفا وخبر بطالهم وقد

الشيخ

قدم مسطبة بتوفيق القدي الفاضل والكرم الى قضاء الفراع والتمام ومقام
تم الكلام في الفشر الاول والثالث من السكتات لاس من النصف
الثاني من العشر الثاني من العشر العاشر من العقد

الدول من الدلف الثاني
من الهجرة النبوة عليه افضل
التحية ما طلع المرزبان في الزمان
عمد الرسا الواضح لطاش كبرى
من علم الاداب في وقت الزوال
من عزة رجب الشريف
حرره حسين بوري
صديق راده محوري
سدر اربع واربعين
ومائة والعشرون
١٣٤٤

عقودنا ولوالديننا ولداستيننا ولذرياتنا ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين
والله اعلم بالصواب

قدم مسطبة بتوفيق القدي الفاضل والكرم الى قضاء الفراع والتمام ومقام
تم الكلام في الفشر الاول والثالث من السكتات لاس من النصف
الثاني من العشر الثاني من العشر العاشر من العقد

الدول من الدلف الثاني
من الهجرة النبوة عليه افضل
التحية ما طلع المرزبان في الزمان
عمد الرسا الواضح لطاش كبرى
من علم الاداب في وقت الزوال
من عزة رجب الشريف
حرره حسين بوري
صديق راده محوري
سدر اربع واربعين
ومائة والعشرون
١٣٤٤

عقودنا ولوالديننا ولداستيننا ولذرياتنا ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين
والله اعلم بالصواب

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
 وحجبه اجمعين
مسئله صاحب عذر اولان زير ميتلي اولون عذر كدر شيري
 حدث ايجه ابدست الحق مراد ايندكه اول عذر ك قائل
 منقطع اولوب منقطع ايكن ابدست اذ قد نكوه عذر
 مزبور ك قائل سبلان ابدست منقطع اولور
الجواب اولور **مسئله** صاحب عذر اولان زير طلوع
 شمس نكوه ابدست اول ابدست ايل نظر ك وقتي
 خروج ابدنجه صلوة ظهر وقضا و نوافل قلبي جائز اولور
الجواب اولور امام اعظم و امام نجف قائلند كوره
مسئله نيك با شند نكوه عذر اولوب غسل اقتضا ايندكه
 ماورد باسا جار ابد با شني غسل ايل مريض مزبور
 مشد اولون نجف به متبينه واحدا حد اذ اطباء مسلمين
 ايل متيقين اولدونه نيك با شني مسح ابدوب سائر
 اعضا شني غسل ايل جنبه نيك با شني اولور

الجواب اولور **مسئله** بر منزلك سقفه نجاست هر
 اولوب اولر سقفه نازل اولان مطرك اكثر نجاست
 حلق اولوب اقل سلاقي اولدور نكوه جلاي قفك
 مينز ايندجه اولر اولر مينز ايندجه جريان ايرت صوب طاهر
الجواب طاهر در **مسئله** زير قيوست قريب حلقه
 كيف احداث اتمك مراد ايندكه قيوست عقدا ر اعيد
 اولون لازمه **الجواب** ارضك صلابت و رخاوت كونه
 تقدير اولور تقويل و اعتماد اثر نجاست نافذ اولون
مسئله كوزلر زير سبوب دائما ابرك اتمه صاب
 عذر اولان زير صاحب عذر اولون كونه لرا قند اتمك
 جائز اولور **الجواب** اولون
مسئله بچك نر نه بغوا اولوب ارضه استقرا ك
 اولان سفينه قائما نماز قلبي جائز اولور
مسئله صلوة جه فرضدر بوضه واجب ميدر
الجواب فرضدر **مسئله** جه نمازي قلبي جائز
 اولون قريه اهالي سبي جه كونه قريه مزبور
 جماعت ايل صلوة ظهر مراد ايل سركوه اولور
الجواب اولون **مسئله** بر جمعه خطيب اولون زير
 امامت و خطابت اتمك استدكه عود به ابد به روم

استخفاف باؤنا سلطان بونیکل امامت و خطابت
اینگک جائز اولور الجواب اولماز بیر عامه
خطیبی زید بر مصلا ایچی افر دباره کید اولور قد استخفاف
مأزونه اولغلم عویر استخفاف ایوب کتسه عوامامت
و خطابت اینگک جائز اولور الجواب اولور
بیر عامه خطیبی زید استخفاف مأزونه اولغلم بغیر عذار
عویر استخفاف ایسه زید حاضر ایلیک عوامامت و خطابت
اینگک جائز اولور الجواب اولور بیر مسجد شریفه امام
اولان زید خارج حروفی تصحیحی قادر اولوب بیر خطیب
ایله قرات ایدر اولد زیدک عن لایم اولور الجواب
اولور زید امامک اقتضای منافق سوره صالی اولغلم
جامع زید بر قندام استکرا بلیغی حاکم اعلام ایند کلر نه
حاکم زیدی عن لایم بر مندرتیه کسینی امام نصب اینگک
تاه اولور الجواب اولور زید اعراج اولوب
قیام تام ایند کله قندامک بعضی ایله طور سه امامت
اولور الجواب اولور غیر اولیدر زیدک قول اولور
از اولو اولمان عروک امامت جائز اولور الجواب
مکوه بدر ایچی اولان زید امامت شرف جائز اولور
الجواب مکوه در حکمک اعلم العوم اولور الفتح اولان

زیدک

زیدک ایضا اولمان عروه امامت جائز اولور الجواب
اولماز بند عینت فوت اولد فده تجریمه و تکلیفیه
کندی مانندی لایم اولور بوضه زویجه زیدک
الجواب زویجه زیدک لایم اولور زید فوت
اولوب زویجه سی پندی و قرنی زینبی ترک ایند کله
بند زیدک تجریمه و تکلیفیه کندی مانندی قدر معروف
شوقدر ایچ صرف ایسه بند حصده فخر زیدک کسینی
المغه فاده اولور الجواب اولور زید متوقفتانک
ورنه سنه عوسا شورشه اهر دیار بر اولغلم زیدک
تجریمه و تکلیفیه ترک سنه قدر معروف شوقدر ایچ صرف
ایسه سئورنه کله کله نه هر کلی طومنا زیدک فاد
اولور الجواب اولماز زید تیمم جان اولان
تحله تیمم ایوب ذات رکوع و سجود اولان
صلواتی قلا رکن صلوة ایچنه قرهقه ایسه زیدک
تیمی باطل اولور الجواب اولور
سوات سنه زید فخره زکوة و برکت جائز اولور
الجواب اولماز زید مالیده زکوة اولان شوقدر
ایچری فقیر اولق طخی ایله عروه و بر دپ بعده
عروک غنا سر ظاهرا اولد زید مبلغه هزار بور شوقدر

شوقدر ایچ بر روز دیکه قادر اولور الجواب اولماز
زیدک بیمار طبر اغنده تر لایم اولان کسینه بر دپ
امر و دفتر قدیمدن و بر یکلان محصور لایمک لونه برینی
زیده و بر لکن زید راضی اولوب خلافت امر وار اولماز
بیشه برینی المغه قادر اولور الجواب اولماز زید
سپاسینک بیمار طبر اغنده باغدی اولان کسینه لایم
امر و دفتر محصور لایمک لونه برینی زیده و بر لکن
زید راضی اولوب خلافت امر وار اولماز سکوده
برینی المغه قادر اولور الجواب اولماز زید
سپاسینک بیمار طبر اغنده اولان باغدی عشی
مقابل سنه دویم باشنه شوقدر ایچ تعین اولوب
دفتر حاقانیده مقید اولغلم اول باغدی اصحاب بر
موجب امر و دفتر قدیمدن و بر یکلان اولقدر ایچری
زیده و بر لکن زید المایوب خلافت امر وار اولدی
عش محصور الورم دیکه قادر اولور الجواب اولماز
بیر قریه ایلیسنگک باغدی زیده حاصل اولان میوه نیک
دونوم باشنه شوقدر ایچ تعین اولوب دفتر حاقانیده
مقید اولغلم اصحاب قریه زیده بر موجب امر و دفتر
اولقدر ایچری قریه ضابطی اولان عروه و بر دکلر نه عو

استراده قادر اولور الجواب اولماز زید عو
فقیره ما اینک زکاة ندر بر مقدار ایچ و بر دپ
و چی قبض ایسه زید عروه بنج کلر جمعی قادر اولور
الجواب اولماز بیر رطه سنه زیدک مال خلی
کوک نامیل و بر دپ ایچی زکوة نیتی ایله و بر یکلان
زکوة برینک الجواب بیر قریه ایلیسنگک
سنگ منزل لر حویلرینک ایچ زیده میوه اشجی زراعه
اول قریه صوبایسی عو اشجی رفو نیک میوه سنه
عش الموق قادر اولور الجواب اولماز زید
زراعه حاصدا اولان محصور نیک بر موجب امر و
دفتر قدیمدن و بر یکلان عشر نبر و بر لکن صاحب
ارض المایوب عش بد لایم الورم دیکه قادر اولور
الجواب اولماز زید سپاسینک بیمار طبر اغنده
باغی اولان عو بر موجب امر و دفتر قدیمدن و بر لکن
عشر برینی زیده و بر لکن زید المایوب مقابل سنه
دیکه قادر اولور الجواب اولماز زید سپاسی
بیمار طبر اغنده تر لایم اولان کسینه لایم بر موجب امر
و دفتر قدیمک لایم کلان عشر محصور طلب ایند کله اول
کسینه لایم بر موجب خلافت امر وار اولماز عش بد لایم

راضی او لویوب خلافت امر وارد اولمیرن زیاده المغه
 قادر اولورس الجواب اولماز زید طرابود مقاطع
 ایله مشرفه اولدیغی اراضی امیرینک بره موجب امر و
 مقاطع قدیم سن صاحب ارضه ادا ایدرکن صاحب
 ارض قناعت ایتیموب خلافت امر وارد اولما دین
 زیاده المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 سبب اینک بنامی طراغنه تار لاسر اولان غور بر
 امر و دفتر قدیم لاندکلان عشر محصول زید و برکن
 زید راضی اولیوب بملک و طواراج نایبل خلق
 امر زیاده سنه المغه قادر اولورس الجواب اولماز
 اوقاف سلطنته بروقف قریه اراضینک
 محصولند قریه عشر لنگلوب دفتر حاقانده
 مقید اولمغه متولر اول اراضی به متصرف اولمیرن
 بر موجب امر و دفتر عشر محصول المغه استدرکه
 مزبور اولورس بر موجب عشر قبله سنه مشرفه الجوال
 دیگه قاه اولورس الجواب اولماز زید سبب
 بنامی راضی اولمیرن اولان نهر صید اولان باغد
 عشر المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 طرابود مشرفه اولان وقف تار لاندک طراغنه

باردق

باردق و چونک ایشلسه زید طراغنه قیمتی ضامن
 اولورکن متولر اول باردق ایله چونک عشر بنی الوم
 دیگه قاه اولورس الجواب اولماز زید سبب
 بنامی راضی اولمیرن اولان نهر صید اولان باغد
 عشر المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 سبب اینک بنامی طراغنه تار لاسر اولان غور بر
 امر و دفتر قدیم لاندکلان عشر محصول زید و برکن
 زید راضی اولیوب بملک و طواراج نایبل خلق
 امر زیاده سنه المغه قادر اولورس الجواب اولماز
 اوقاف سلطنته بروقف قریه اراضینک
 محصولند قریه عشر لنگلوب دفتر حاقانده
 مقید اولمغه متولر اول اراضی به متصرف اولمیرن
 بر موجب امر و دفتر عشر محصول المغه استدرکه
 مزبور اولورس بر موجب عشر قبله سنه مشرفه الجوال
 دیگه قاه اولورس الجواب اولماز زید سبب
 بنامی راضی اولمیرن اولان نهر صید اولان باغد
 عشر المغه قادر اولورس الجواب اولماز زید
 طرابود مشرفه اولان وقف تار لاندک طراغنه

Handwritten marginal notes in the top left corner of the right page.

ولو قال یوت ان الصوم عدان فای
 یجوز ان یشتا استحقاق لانه
 یستحق صلا بک
 لطیف توفیق
 الرار
 فی الکن
 سالت
 المم

زید صوم نیت اینک مراد ایندکه نوبت ان الصوم
 عدان بقدره دین نیت مزبور صحیح اولورس
 الجواب اولورس بر بلده ده مقیم اولان زید مدت
 سفر بعد اخر دبار تکلم عزیمت ایندکه یول جقد
 کون افطار اینک جائز اولورس الجواب اولماز
 زید شهر رمضان کچولر نه بر کچولر سحر بملک
 استدرکه طره مزبور بملکلوب بشرط طالع اولدی
 چو شهادت و بشرو ضالده کلوب اولما در
 شهادت استدرکه زید بشرو ضالده بر تصدیق ایند
 سحر بر بیدرکه بک طالع ایدکی شیب اولد
 زید قضا و کفارت لازم اولورس الجواب اولور
 مکه مکرم مسافر بعد اولان بلده اهل سندن
 هندک اوزر بنیچ فرض اولوب چو اینک استدرکه
 هندک زیدی اولما بملک هند رضا عاقتر زینک
 زوج اولوب سامون زید اید واروب چو اینک
 جائز اولورس الجواب اولورس مکه مکرم
 مسافر بعد اولان بلده اهل سندن هندک
 اوزر بنیچ و حق اولمغه چو مراد ایندکه زوجی زید

هندک

هند ایدر کلکه امتناع ایدر هندک لا یون عمر اولوب
 سامون اولان غور اید واروب چو اینک جائز
 اولورس الجواب اولورس زید مرض موتند اولدی
 برکنده بر مشرفه قاه و بر یوب بنیچ اینک اجماع
 اولدی چو وصیت ایدوب بعده مصرا فوات اولد قده
 ورده غره چو اینک زید مسافر مزبور و روب
 غره زید اینک چو ایدوب اباب و ذها بد میغه
 مزبور ک شو مقارین نفقه و سایر لوازم طریقه
 صرف ایدوب شو مقارین فضل قاسم و رنه
 فضلی بکوه ترح اینک بک فضل غره حلال
 اولورس یوسف ورده زید ایدر الجواب رد اید
 زید غره شو قدر اید و روب بنیچ اینک ایدوب
 امر اینک غره دفی مکه مکرم بکدوب مسافر مزبور ک
 بر مقارین قدر موقوف نفقه و سایر لوازم طریقه
 صرف ایدوب ما عدا سنه ایدر اینک ایشا طریقه
 غره قوت اولوب سعادی غره ورده سر فیض
 ایدر زید اول سعادی ورده المغه قاه لورس
 الجواب اولورس چو شریف متوجه اولان کند زاد و
 کعبه مکرمه و مدینه منوره و سایر منازل و محله

فوايد نقدقا ايجو افراز واعداد ابتدائي مالمند
شبه حرمت وحب اوجي اول شمردن انزال وجرار
اوزه صرف و نقدقا جاره واريد راجو اس
بر حلال كسب و كسب خا قرض اولوب صلح مالمند ايتك
لكلار اولورينج قرض اولان زرينج اتمدين شمرد
اولوب بجهت عاجر اولمقدور كند خا ج ايجون
اوسال ابدوب عروحي و جدمشرك زره زيبا ايجو قاج
ايتك نكده زرفوت اولوب زيبك بجهت موشك
مسترا و بجهت زرينج قرض ساقط اولور
الجواب اولور اولورينج قرض اولوب بجهت موشك
زيبك نكده زرينج ايجون اوجي اولورينج و جبهت ابدوب
بمده مسترا قوت اولدند نفس ايجو قاج ايجون
ايجو ايتك جائز اولور ايجو اولورينج ايدن كسبي
ايجو ايتك اولور

المن

اولوش اولور ايجو اولورينج اولور
تزوج ايتك جائز اولور ايجو اولور
زوجه سبب عقد نكده شمس اولور ايجو اولور
بمده زيبك اسلام عرض اولورينج زيبك ايتك
تفرق اولور ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
نكده ايجو ايتك بجهت موشك اولور ايجو اولور
زيبك نكده زوجه سبب عقد نكده شمس اولور ايجو اولور
نكده اولوب زيبك اسلام عرض اولور ايجو اولور
ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
اولور زيبك نكده ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
جائز اولور ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
اولور ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
عقد نكده ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
اولور ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
زيبك ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
نكده اولور ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
عرو زيبك ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك
اولور ايجو ايتك بجهت موشك ايجو ايتك بجهت موشك

اولورينج الجواب اولور زيبك مكاتب قولي
عرو زيبك اوجن هندی تزوج ايسه زيبك واقف اولور
قبول ايتوب رد ايد بجهت عقد زيبك باطل اولور
الجواب اولور زيبك جاريس بجهت افاض ايتدين
تزوج ايسه صحيح اولور الجواب اولور زيبك
ازا موشك قولي عرو زيبك اوجن هندی تزوج ايتوب
صلح عرو قبل الصق قوت اولوب هندی ترك
ايتك عروك ايد اولان ايشي زيبك قبض ايسه
بمده زيبك بجهت عروك اولمقدور ايشي موشك
و بجهت جبهه قاده اولور الجواب اولور
بمده زيبك موشك اوجن هندی تزوج ايتوب
زيبك تزوج ايتوب و بيهب كين مهر تسيه اولور
نكده منعقد اولوب زيبك موشك اولور
الجواب اولور بجهت موشك اوجن هندی تزوج ايتوب
زيبك تزوج ايتوب قبول ايدوب كين مهر تسيه
اولور موشك اولورينج الجواب
اولور موشك اولورينج الجواب اولور زيبك موشك اوجن هندی
بمده زيبك اوجن هندی تزوج ايتوب قبول ايدوب كين مهر تسيه
اولور موشك اولورينج الجواب اولور زيبك موشك اوجن هندی
رضاع قولي زيبك قولي هندی تزوج ايتوب جائز

اولور

اولورينج الجواب اولور زيبك مكاتب قولي
عرو زيبك اوجن هندی تزوج ايسه زيبك واقف اولور
قبول ايتوب رد ايد بجهت عقد زيبك باطل اولور
الجواب اولور زيبك جاريس بجهت افاض ايتدين
تزوج ايسه صحيح اولور الجواب اولور زيبك
ازا موشك قولي عرو زيبك اوجن هندی تزوج ايتوب
صلح عرو قبل الصق قوت اولوب هندی ترك
ايتك عروك ايد اولان ايشي زيبك قبض ايسه
بمده زيبك بجهت عروك اولمقدور ايشي موشك
و بجهت جبهه قاده اولور الجواب اولور
بمده زيبك موشك اوجن هندی تزوج ايتوب
زيبك تزوج ايتوب و بيهب كين مهر تسيه اولور
نكده منعقد اولوب زيبك موشك اولور
الجواب اولور بجهت موشك اوجن هندی تزوج ايتوب
زيبك تزوج ايتوب قبول ايدوب كين مهر تسيه
اولور موشك اولورينج الجواب
اولور موشك اولورينج الجواب اولور زيبك موشك اوجن هندی
بمده زيبك اوجن هندی تزوج ايتوب قبول ايدوب كين مهر تسيه
اولور موشك اولورينج الجواب اولور زيبك موشك اوجن هندی
رضاع قولي زيبك قولي هندی تزوج ايتوب جائز

فصل في المكاتيب

بند صغیر تک و فی اقرب عرس زید بند عروه مهر
مثنوی نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور
صحیح اولورس الجواب اولان بوضوئیه بند صغیره
فوت اولسه عقد مزبور بائنا عرو بند وارث
اولورس الجواب اولان بند صغیر تک و فی اقرب
لابون ارقنداش عروسه فوس مدت سفره
اقل اولان ایز دیارده ایکن صغیره تک خالی بک صغیره
عوک اذ سنن بشه تزوج ایله عقد مزبور نافذ
اولورس الجواب اولان بوضوئیه عرو عقد
بجز اولادین همد فوت اولسه زید همد وارث
اولورس الجواب اولان بند صغیره تک و فی
اقرب لابون عسی زید مافه سفره بعد آخر
دیام اولخل بندک زید صک و فی اقرب اولان
اناس زینب کفو خاطی عروه مریشی ایند تزوج ایله
گلدکه اذ تم بولمادری عرو عقد مزبور فسخ قادم اولور
الجواب اولان بند صغیره تک و فی اقرب لابون عسی
خاطی ایند لاب عسی که همد ریشه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان همد
صغیره تک بابا عرو همد مطلق ایله بجز اولخل

بند صغیر تک و فی اقرب عرس زید بند عروه مهر
مثنوی نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور
صحیح اولورس الجواب اولان بوضوئیه بند صغیره
فوت اولسه عقد مزبور بائنا عرو بند وارث
اولورس الجواب اولان بند صغیر تک و فی اقرب
لابون ارقنداش عروسه فوس مدت سفره
اقل اولان ایز دیارده ایکن صغیره تک خالی بک صغیره
عوک اذ سنن بشه تزوج ایله عقد مزبور نافذ
اولورس الجواب اولان بوضوئیه عرو عقد
بجز اولادین همد فوت اولسه زید همد وارث
اولورس الجواب اولان بند صغیره تک و فی
اقرب لابون عسی زید مافه سفره بعد آخر
دیام اولخل بندک زید صک و فی اقرب اولان
اناس زینب کفو خاطی عروه مریشی ایند تزوج ایله
گلدکه اذ تم بولمادری عرو عقد مزبور فسخ قادم اولور
الجواب اولان بند صغیره تک و فی اقرب لابون عسی
خاطی ایند لاب عسی که همد ریشه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان همد
صغیره تک بابا عرو همد مطلق ایله بجز اولخل

باب الولی والکفو

هندک اقرب اولیاس لابون عسی که همد ریشه بود
مثنوی نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور صحیح اولور
الجواب اولور بند صغیره تک و فی اقرب لابون عسی
زید صغیره اولوب بندک اناسک اناس زینب کفو
کفو سنن اولمافه زینب بند کفو خاطی عروه مهر مشق
ایله تزوج ایله نیا اولدقه اذ تم بولمادری عرو عقد
مزبور فسخ قادم اولورس الجواب اولان زید
وصی اولدینی بند صغیره بندک و فی اقرب لابون
عسی عوک اذ سنن بک تزوج ایله عرو واقف
اولدقه بجز اولوب رد ایچیک عقد مزبور
باطل لعل الجواب اولور زید وصی اولدینی
همد صغیره وی ویسی اذ سنن عروه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان زید صغیره
قزی بندک مشهور محض زینه عروه تزوج ایله نیا
تادم اولوب عقد مزبور فسخ قادم اولورس الجواب
اولان بند نفسی مشهور محض زینه زید تزوج
ایچیک صکله بند تادم اولوب عقد مزبور فسخ
قادر اولورس الجواب اولان زید صغیره قزی بندک
عروه تزوج ایله همد با اولدقه عقد مزبور فسخ

هندک اقرب اولیاس لابون عسی که همد ریشه بود
مثنوی نقصان فاضل ایند تزوج ایله عقد مزبور صحیح اولور
الجواب اولور بند صغیره تک و فی اقرب لابون عسی
زید صغیره اولوب بندک اناسک اناس زینب کفو
کفو سنن اولمافه زینب بند کفو خاطی عروه مهر مشق
ایله تزوج ایله نیا اولدقه اذ تم بولمادری عرو عقد
مزبور فسخ قادم اولورس الجواب اولان زید
وصی اولدینی بند صغیره بندک و فی اقرب لابون
عسی عوک اذ سنن بک تزوج ایله عرو واقف
اولدقه بجز اولوب رد ایچیک عقد مزبور
باطل لعل الجواب اولور زید وصی اولدینی
همد صغیره وی ویسی اذ سنن عروه تزوج ایله
عقد مزبور نافذ اولورس الجواب اولان زید صغیره
قزی بندک مشهور محض زینه عروه تزوج ایله نیا
تادم اولوب عقد مزبور فسخ قادم اولورس الجواب
اولان بند نفسی مشهور محض زینه زید تزوج
ایچیک صکله بند تادم اولوب عقد مزبور فسخ
قادر اولورس الجواب اولان زید صغیره قزی بندک
عروه تزوج ایله همد با اولدقه عقد مزبور فسخ

بند

شرح فقه الاكبر لابي القاسم

لهذه الامة الذي هدا الى طريق السنة والجماعة بفضل الكرم والفتوة والسلام
على رسوله وحبيبه محمد الذي كان على خافي عظيم وعلى آله واصحابه الذين
الى صراط مستقيم **اما بعد** يقول العبد الضعيف المذنب ابو القاسم محمد بن
الله تعالى الكبر الكرم عن الخطايا والمعاصي وعن الامتداد الفاسد العظيم
ان كتاب الفقه الاكبر الذي صنفه الامام الاعظم كتاب صحيح مقبول قال الشيخ
الامام في الاسلام على البيهقي في اصول الفقه اعلم بوعان علم التوحيد والفتا
وعلم الشريعة والحكام والاصل في الفقه الاكبر هو التمسك بالكتاب والسنة
ومجانبة الهوى والبدعة وترويض طريق اصل السنة والجماعة التي كان عليه الصحابة
والتابعين ومن عليه الصادقون وهو الذي اركنا مشايخنا وكان ذلك سلفنا
اعني ابا حنيفة رحمه الله عليه والابو يوسف ومحمد بنهما وجماعة اصحابهم وقد صنف
ابو حنيفة رحمه الله في ذلك الفقه الاكبر وذكر فيه اثبات الصفات واثبات
تقدير الخير والشر من الله تعالى وان ذلك كله مشتبه بغيره تعالى فاردت
ان اجمع كتاب من الكتاب والسنة ومن الكتب الغريبة حتى يكون نبرها
لهذا الكتاب الشريف اللطيف قال الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه
اصل التوحيد اي هذا الكتاب في بيان حقيقة التوحيد وهو في التمسك
بان النبي واحد والعلو بان واحد وفيه اصطلاح التوحيد بحزب الذوات
الالهيية عن كل ما ينشور في الالهام وتخييل في الالهام والادهان وتخييل
الله تعالى واحد في الالهام وانه تعالى وظف الشبهة والتمزيك في ذاته وصفاته
والامتداد

والامتداد في قوله تعالى وما يصح الاعتقاد عليه من العلم وهو حكم حازم لا يقبل التشكيك والفتا
الشهور وهو حكم حازم يقبل التشكيك وعند البعض مع الظن ايضا فان الظن الغالب الذي لا يقبل
معد احتمال النقص فيه في الالهام فان الالهام اكثر العوام كذلك يجب ان يقول بقاء الفقه في
يفرض على العتق ان يقول اعنت بالله ومعه ملكه وكنيته ورسوله واليوم الآخر والقرآن الكريم وسنة
من الله تعالى والفتن بعد الموت **اما قال** ان يقول ولم يقبل ان يقبل ذلك على ان الاخرين
في الالهام لان اصل الالهام الاور والتمزيق بالاشياء المستندة للمعرفة لكونه صلى الله عليه وسلم لا يما
ان تؤمن بالله ومعه ملكه وكنيته ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالفقر خير وسنة والملكه عند
اكثر المسلمين اجسام لطيفة فادارة على الفسائل باسكال مختلفة منقسمة الى قسمين هتم شراهم
الاستدراج في معرفة الحق والتبذير وهم العالون والملائكة الموقنون وقسم يدبر الامر من السماء
الى الارض على ما سبق به الفتا وجاز به العلم الاكبر فيهم سماوية ومنهم ارضية والالهام
بالحق الشريف الحازم بوجودها واثباتها كلام الله وجميع الكتب المتولة على الرسول هامة واثبت
كتبه انزل عليه صلى الله عليه وسلم منها عن صحيف وعلى شئت عليه السلام خمس صحيفة
وعلى امره برس عليه السلام ثلث صحيفة وعلى ابراهيم عليه السلام عشر صحيف وعلى موسى
عليه السلام التورات وعلى عيسى عليه السلام الانجيل وعلى اود عليه السلام الزبور وعلى ابينا
محمد عليه الصلوة والسلام الوفاق والرسول من لذي شفة وثمة فيكون الحقيق من النبي وعند
بعض العلماء هو مداف النبي والالهام لان في سوره انزل عليه كتاب اول منزل والفتن هو
ان يعنى الله الموقن من الفوق بان يجمع اجزائهم الصلوة ويعيد الالهام اليها والقرآن وحده
بمخالفه للقرآن والقرآن ويجمع القرآن خير من غيره وان ذلك كله من الله ذلك البعض من الكل وسنة
معتوف عليه **وقال** ان تالكو عن المطالب حتى انهم اناظر في مسئلة الفهرات ابا بكر
الصديق كان يقول للسنان من الله والاشياء من الفسنا وكان عن بعضهم الكل الى الله
تعالى فذكر ذلك لرسول الله عليه السلام فقال عليه السلام ان اول من يحرم بالقرآن من

تفصيل

الاشياء

جميع الخلق كلهم حيز اشئ وكمثال فكان حديثه يقول مثل هذا الذي باع منك مثل قوله من
مقاله انك ما اياك فمما كما اسر اهل ففهم بينه ان الفقه كله حيزه وسنة من الله تعالى ان قال
عليه السلام وهذا فضا في بيها ثم قال يا ابا بكر لو اذنت الله ان لا يعبر ما خلق اليك الله القدر
والحساب والبرهان والتميز والتأخر في كل البرهان عبارة عما يعرف به هذا في الالهام والفتن في امر
عن ادراك كفيته والله تعالى واحد لاهن طريق العار ولكن من طريق انه لا شريك له وفي
يقال واحد ويراد به ان نصف الاثمن وهو ما يعبر به العبد وهذا معنى الواحد من طريق العار ويقال
واحد ويراد به ان لا شريك له ولا نظير له ولا مثل له بحسب ذاته وصفاته ووجه ذلك فانه تعالى
واحد على معنى ان لا شريك له ولا نظير له ولا مثل له في ذاته وصفاته لم يلد ولم يولد هذا قول
الفتاوي واليهودي في تولى المسبح وغيره يقول الفقه سنة وعقل من واجب الوجود فان
قولهم في ذلك باطل لان الله في حق هو الصمد لا يشاء في كل شئ الذي يفتقر اليه كل شئ
سواه ولا يمكن له كقول احد اى لم يكن له شئ من الوجود ايمان انه لا يشاء شيئا من الالهام من
خلق اى لا يشاء الله تعالى شيئا من الخلق فانها لا يشاء شئ من خلقه اى لا يشاء
شئ لا في الوجود لانه وجوده واجب لذاته وما سواه يمكن لانه ولا في العلم ولا في القدرة ولا في
امساك الصفات وهو طر الامان الله تعالى واحد لا شريك له في ذلك له وادع لا تزل
له بل ولا يملك اسماء وصفاته الذاتية والفتنة اى لم يجد له اسم من اسماء الالهام وصفاته
والعرف بين صفات الذات وصفات الفعل ان كل صفة بوصف الله تعالى بغيرها اى بوصفها
الفعل وان كان لا بوصف بغيرها اى بوصف صفات الذات في الفتاوى والظن بغيره اذا خلق
على صفة لا يفرق بين تلك الصفات كانت من صفات الذات يكون شيئا وان كان وصفها
الفعل لا يكون شيئا فاذا قال وعرف الله بكونه شيئا لانه الله لا يوصف بغيرها ولو قال وعظمت الله
في وصفه لا يكون شيئا لان الله في بوصف بغيره وهو الالهام صفاته الذاتية فالطوبى فانه
ان يدعى شيئا بغير صفاته الذاتية والقدرة فانه في قادر على شئ كل شئ بغير صفاته الذاتية
والعلم

لم يجد ولم يولد

والعلم فانه في عالم الموجودات يعلم العلم ويحيط به العلم الذي هو صفة ذاته
التي هو صفة ذاته وكلامه لا يشاء بخلق الخلق لا يشاء بخلق الالات والارواح والله في خلقه
والارواح والسموات فانه في جميع الاصوات والحركات بسعة الفهم الذي هو صفة في الالهام
فانه في بسيرة الاشكال والاقوال بصره الفهم التي هو صفة في الالهام والقدرة فانه في امر
بارادته الفهم ما كان في الالهام والالهام في الالهام في الالهام في الالهام في الالهام
واضرب فورا وحسن براءة الوضوء الا بارادته وتبينه فاشاء الله في كان والاشياء لم يكن
والله في فقال لما يريد لارادته ولا يعق حكمه وصفاته الذاتية الصمدية والتميز والقدرة
وعنها واقا صفاته الفعلية فالقدرة والاشياء والالهام والهم وعنده ذلك من صفاته
الفعل كالايجاب والامانة والاشياء والتميز والالهام والالهام والالهام والالهام وهو
احداث الشئ بعد ان لم يكن سواها على مثال سابق او الالهام احداث الشئ بعد ان لم يكن له
مثال سابق والتميز احداث دفع الشئ وتكميله من الانقضاء لم يزل ولا يزال بصفاته واسماها
بغير ان الله في مع صفاته واسماها كلها ارض لا بدية له ارضا له لم يجد له صفة ولا شئ له
حدث له في صفة من صفاته او زالت عند كذا قبل خلق ذلك الصفة او بعد ذوالها انما هو
فثبت انه لم يجد له صفة ولا اسم له من كان له علم في الالهام كان عالما في الالهام عالما بالله
والعلم صفة في الالهام في العلم وقادر بغيره والقدرة صفة في الالهام وحالها الخلق والخلق
صفة في الالهام وقاعاها بفعل والفعل صفة في الالهام والفعل مصدره وبالحكم رسم وهو صفاته
بالفهم في الكون والخلق والابجاد وقول الامام الاعظم رحمه الله عليه لم يزل عالما بعباده برز
في الفتنة فانه قالوا صفات الله عن ذاته وهو عالم قادر بغيره الذات لا يعلم ولا بالقدرة
ويجب لنا دليلا في قول الامام الاعظم وسائر الالهام والحق والديم اهل السنة والجماعة ونقول كما
قال هؤلاء الالهام صفات الله ليست عين ذاته ولا غير ذلك ولا يجب علينا الاستقصا ونحن
صاح المسئلة والقائل هو انه في غير مخلوق يعني ان الله تعالى اذا خلق شيئا بغيره الذي

في العلم والقدرة والخلق

لا علمه اي لعله الله عز وجل لا يورثه الملائكة مثل البسوس وقنوقون والرجال كما روي في الخبر
 ان كان ويكون لهم ولا شئها آيات فاقا للوحي: وله الامان فاتها الدوله او اهلها واحسانا لهم
 ولكن شئها فناء حاجات اعلمه ولا كانه المستند عند العقل الفاضل فناء ما علمه
 في العام الاظم رحمة الله عليه ذلك وبين الحكمة في قوله ولذلك لان الله تعالى يقضي الحاجات
اعدا الاستدراج لهم وعقوبة لهم فيغيره اي بسبب فناء حاجاتهم ويزدادون طغيانا وهو يستحق
بذلك عقابا بما فيها قال الله تعالى ولا يستعين الذين كفروا بما على اهلهم حتى لا يؤمنوا
يزدادوا انما ولم يخلاب مهيمن وذلك كما جازى من لا يستحق العقل وقوله قال الله تعالى حسبه
استسندهم من حيث لا يعلمون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اذلت الله تعالى على العبد
ما عجبته وهو عظم على عقبيه فاما ذلك منه استند رجا وكان الله تعالى خالفا لغيره ان يحلق وداقفا
في ان يزف كوز الامام الاظم رحمة الله عليه هذا الكلام للثمة كيد اي كان الله تعالى خالفا لغيره وحو
المخالفات وداقفا لوجود البروقين فادرك كل وجود الهدى وداقفا لوجود القربوات
راجا لوجود الرجوع من عبود اهل وجود العباد من جميع اهل وجود دعوات المسلمين غيبا
فيل وجود السموات والارضين ملكا قبل وجود الملكة والمجربين باقيا بعد فناء الخلق اجمعين
والله تعالى يري على صفة الجبروت في الوجود صفة الابدان ليعلم ذلك الازار الوجود ثابت الاخر
الذي هو قبض الاول واما سميت بالآخر لما تفرها من الدنيا وهو الصفات التي علمت عليها الازمنة
وكذلك الدنيا سميت بالدنيا دونها وفيها من الوجود ويرى المؤمنون وهم في الجنة باعين رؤسهم
حاله فاعلم اي حال كونهم في الجنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل اصل الجنة فتمت
الله تعالى الخلق شيئا اريدكم فيقول المبيض وجوهنا المبيضات لئلا نرى الجنة ونجسها من النار قال
بلى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم القيامة يخرج الله فينا اهل الجنة شيئا احب اليهم من
القول الذي يريهم ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم الذين احسنوا الحسنة وبادوا بكوشية ولا يفسد خلوقا
للمسئمة ولا يفسدون بشئ ومن خلقه مسافة حين برؤيته والمسافة في اللغة البعد والازالة والجرم
 والقابله

والقابلة اعلم ان رؤيته الله تعالى باوه بصاوه في الوجود حق معلوم ثابت بالحق لا بالفتن لا تارة
 الشارات وهذا قال في الاسلام على البرزوي في اصول الفقه مثال الضمانات رؤيته الله تعالى
 بالابصار بما تاسقا في الازمنة بقى الزمان بقوله وهو يوم يبعث ناضجا الى ربها انما ولا تفتن
 موجود بصفات الكمال وان يكون ربنا لنفسه ولغيره من صفات الكمال والوصف لا يكون بذلك
 اصل لكن انبات الجنة بمنح صفات مشتركة بوصف وجوب تسليم الشبان على اعتقاد الحقيقة فيه
 والابان في اللغة التصديق وهو قول خبر الخبر بالقلب وفناء بالترك انا في وفي الشريعة هو الذي
 بالثبات والتصديق بالبيان بان الله عز وجل واحد لا شريك له موصوف بصفات الذاتية والغيبية وان
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اى نبية الذي بعثه بالكتاب والشرية فلا وار وحده لا يكون
 ايمانا لو كان يعلم ان كان المناقش كلام مؤمنين وكذا المعرفة وحدها الا يكون ايمانا لانها لو كانت ايمانا
 لكان اصل الكتاب كلام مؤمنين وقال الله تعالى وقال المناقشين والله يشهد انما المناقشون كما ذنوب
وقال الله تعالى في حق اصل الكتاب الذين آمنوا من الكتاب يعرفون كاهنهم انهم من اهل اديان
يؤمنون من الله عز وجل صلى الله عليه وسلم فقال لسانه لا اله الا الله محمد رسول الله وصلى الله عليه وسلم
مؤمن وان لم يعرف القرآن والقرآنات ثم اذ اقبل اذاعة صلوات الحسن في كل يوم ولبنة ورضي عليك قال
صديق في ضميتها عليه وهكذا في ثوابت علاماته وانما هيما وبقيها فيكون وكما سائر الفرائض والقرآن
الثابتة يذبح في كل يوم من الكتاب والسنن والهجاء وايمان اصل السماء والارض لتزيد ولا ينقص من جنة
المؤمن به وتزيد وينقص من جنة اليقين والصدق بعد اذ انما الله الملك وامان الميزان ونقض
في الدنيا والآخرة لان من قال امنت بالله وبما جاء به عنده وامن برسوله وبما جاء به عنده
فقد آمن بجميع ما يجب الايمان به في قوله عز وجل ومن آمن بالله وبما جاء به عنده وامن برسوله
وكسبه ولم يؤمن باليوم الاخر فليس مؤمنا ومن آمن بالله وبما جاء به عنده ولم يؤمن باليوم الاخر فليس مؤمنا
بين من يؤمن ببعض المؤمنين وبين من يؤمن بكل المؤمنين حقا والمؤمنون مستوفوا الايمان
عسب المؤمن به كافر والنوحى اى في الشريعة والا لوعبده والارضية والمخالفين والادارية والغيبية

والقيومين والعلية من في الشريعة في بعضها دونه بعض رؤسهم كونه في موحد فله يزيد الوحيد واليقين
 من هذا الوجه اما من وجه النقل والاستدلال فيزيد وينقص وبسبب توحيد المستند بالذاتة العقلية كونه
 العارفين بالواصل الى الكاشفات والمشاهدين والعارفين بالعلمية والهدية وكذا لا يستوي
 ايمانهم من هذا الوجه متساوون ومنها في نوت والاعمال اى في الطاعات الظاهرة والباطنة وهذا يترك على
 ان العمل الصالح ليس من الايمان لان العمل الصالح يزيد وينقص لان بعض الناس يصنع صلوات الخيرية
 وينقص بعضها وصالواته صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم يصنع صلواته جميعا لا بال
 ومقومه صام وصيامها صوم صحيح وصومهم صام مصعب الرفضه صوم صحيح ايضا لا باطل وقصر على
 هذا سائر الاعمال الفرائض والوقوف ليس كذلك لان من آمن ببعض المؤمنين ليس بايمانهم جميعا
 باطل بصومهم صام بعض يوم واحد من اهل الاسلام هو التسليم والانتقال لا وارا انه تعالى في الصحاح التسليم
 بك الرضا بالحق والانتقال للقبض والحقص الظاهر والواقع في حق الاسم هو الرضا بالحكم حتى يخرج
 الفرائض والقرانات اى هو الرضا بحكمه في بعض الاشياء وهذا يكون بعض الاشياء كونه لا يكون
 بعض الاشياء حراما بل اعتراض واستفهام في حجاب اللغة في بين الازمنة والاسلام لان الايمان
 في اللغة عبارة عن التصديق فالجزم في وفاءت يؤمن اى يعتقد لنا والاسلام هو عبارة عن التسليم
 والتسليم في محله خاص وهذا القلب والسان ترعانه وتعا التسليم فان علم والقرآن التسان
 في الواجح وبذلك يكون الاسلام اعم واللفظ في المناقش من المهاجرين بحسب اللغة فكانوا مسلمين
 بحسب الشريعة وكانوا مؤمنين بحسب اللغة وكانوا مؤمنين بحسب الشريعة فالجزم في وفاءت
 الذنوب اعم فلهم مؤمنون ولكن كما في قول السليمان الامير اى بالثبات وهو الاسلام في اللغة ليس
 بايمان في اللغة لعدم التصديق بالقلب ولكن لا يكون اى لا يوجد بحكم الشريعة ايمان بل هو اسلام في الازمنة
 هو الايمان والتسليم لا يوجب الله في كل ما هو بصفاته واسماؤه من افرصت يوجد فيه
 التسليم والقبول لم يشبهه اوجه في حقيقته احكامه وشرائعه والوجه اصله ايمان
 لان الاسلام هو التسليم والانتقال لا وارا انه تعالى وذلك لا يوجد الا في حق التسليم والاقوال
 فله

فله يعقل بحسب الشريعة مؤمن ليس بمسلم واسلم ليس بمؤمن وهذا مراد الله - بتزاد المسلمين و
 اتحاد الفقه وتماما كالتصريح بالحق اى الاجاب والاسلام منه وقتا لا يفتك احد من الاخر كما لا
 يفتك الظاهر عن الظن والظن عن الظن والدين اسم والحق الايمان والاسلام والشرع كما
 بعز الشريعة والظن في الظن ويزيد في الازمنة وفي تطبيق ويزيد في الازمنة وفي تطبيق ويزيد في الازمنة
 في علمه السلام وفي تطبيق ويزيد في الازمنة وفي تطبيق ويزيد في الازمنة وفي تطبيق ويزيد في الازمنة
 او غيره من الرسل عليهم السلام في حق الله عز وجل اى في حق الله عز وجل في كل ما هو بصفاته
 الله تعالى نفسه اى ذاته في كل ما هو بصفاته التي وصف نفسه بكتابه العظيم وكلامه الكريم وبحسب اسماؤه
 لنفسه التي وصفها في كتابه العظيم واما في حق الله عز وجل في كل ما هو بصفاته التي وصف نفسه بكتابه العظيم
 مع ما يقال في ما عرفنا من عقولنا وليس بعينه احد من صفاته في حق عباده كما هو اصله لانه العبادة
 اجود الرضا والتقدير ولا تارة بل هو وعظيمة وكبريائه فله يقدر عبادة بالعبادة الا في حق اجود الرضا
 وعظيمة وكبريائه فله يقدر عبادة بعبادة
 روال واما الابدان بحسبها اى في ذواتها وكذا ان الله عز وجل في حق من يشركه لان من يشركه لا يكون
 في حق الله لا يفسد ولا يفسد
 اليقين والتوكل والحمية والرضا والوقوف والامان وذلك كله المعرفة في اللغة بمعنى العلم في الازمنة
 الاستصلاح مع العلم باسماؤه الله عز وجل وصفاته صفاته في حق عباده واليقين في اللغة العلم في الازمنة
 شدة مع الاستصلاح هو رؤيته العيان في حق الايمان بالقرآن والبيها وقد ذكر بعض الفقهين في القرآن
 العظيم في قوله اوجه علم اليقين وعين اليقين في حق اليقين صفة اليقين مما يحصل من الذكر والفعل
 وعين اليقين مما يحصل من العبادة في حق العبادة اجزاءها والآثار التي يحصل من العبادة والاشياء التي يحصل
 والادوية والذات للوحي عليهم السلام والتوكل هو الثقة بما عند الله عز وجل والى الله عز وجل
 والحمية في اللغة البصرة والاستصلاح في حق العبادة
 اوضح واوضح في اللغة البصرة والاستصلاح في حق العبادة في حق العبادة في حق العبادة في حق العبادة في حق العبادة

سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وآيات القرآن كلها مستوية وهذه التسمية المفضلة ففضل كل
 آية على سائر الكلام كفضل خلق على خلقه إلا أن بعضها الذكر وفضلته المذكور عن آية الكرسي لأن
 المذكور فيها حلول الله تعالى وعظمه وصفاته فاجتفت فيها فضيلته الذكر وفضلته المذكور
 وهو الله تعالى وصفاته واسماؤه وكل الآيات التي تذكر فيها الأسماء والأولياء فيها فضيلته
 وفضلته فضيلة الذكر حسب مثل هشة أكثر فيها فضيلة القرآن لأنه كلام الله عز وجل لا كلامهم وليس
 للمذكور فيها فضل وهم الكفار وكلاهما الأسماء والصفات كلها مستوية والعظم والفضل والافتقار
 بينهما لغة لا تفاوت بين أسماء الله تعالى والصفات بين صفات صخره والفتاوت بين أسماء وصفاته
 إذ كلها مستوية والعظم والفضل التي حصل بها كونه في أسماء الله تعالى وصفاته ويكونها لأهله والأولياء
 قال الإمام الغزالي رحمه الله عليه علم أصل الاسم بمعنى الله أيضا أسماء النفس والتسميم لأن ذلك
 على الذات الجامعة لصفات الأديبة ولأنه أحسن الأسماء إذا أطلقه أحد على غيره صرح ولا حقيقة ولا بها
 وسائر الأسماء قد تسمى بها غيره كالقادر والعالم والرحيم وغيره والذات رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
 على الكفر والبطالة عن هاتين كقول هذا من علمه قال ما نأخذ على الأديان وهم الزواجر فخاصمهم
 وأبرأهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة ورقيقة ورفقة وهم كل من كان فيهما من أتى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فهداه إلى الله عز وجل من أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من أتى
 من المذكورين في هذه الزواجر وتلقى التعظيم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج حديجة وهواين
 حسن وعشيرة من فولد منها ستة أولاد وولد من ابنه إبراهيم وحججته وولد إبراهيم الميمون
 وولد من إبراهيم الميمون قال البراء بن عازب عن الأمام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن له من صفاته الجنة وأراد الشك على الإنسان أي المؤمن حتى أي مستعمله من ذليل إلى مرماس
 علم التوحيد والصفات فإنه ينبغي له أن يجب عليه أن يعقل في الحال ما هو الصور والصفات
 عند الله تعالى فإن يقول عنده إن ما أراد الله من خلقه وافق ويقول عنفت ما هو الصور
 عن صرح وهذا القدر يكفي أن يجد عالما بعلم مسائل التوحيد والصفات فيستدل ما اشكل
 ولا يسد

ولا يسد أي لا يجوز له أن يطلب أي ناظم على هود فيض عليه وهو علم الأجر وعلم ما يؤول به ويعمل به
 أكثر وعلم ما يؤول به من أهل السنة والجماعة قال الله تعالى فالعلم أن لا اله الا الله وقال الله تعالى فاستلوا
 أصل الذكر أي كمن لا تعلمون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالبيع ولا يفتد
 بالوقف فيه أي لا يفتد معدن ودايوقة فيما اشكرك عليه من الاعتقادات ويجوز أن وقف فيما اشكرك عليه
 إذا كانت عن رويات الدين لأن الوقوف في المؤثر كمن لا يفتد بنفسه الضيق والآذان آمنت
 بانه واعتقدت ما هو الحق عن صرح بنيت إيمان الرجال وحسن الحاح حق ومن رده فهو مستبعد صا
 أي من أشرك إلى السماء فهو مستبعد صا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسد في البقرة ثابت
 بالحق المشهور وهو قريب من الخبر المتواتر في الفقه وكتاب الصلاة وهو أن من أشرك لم يزل
 من ممة إلى بيت المقدس فهو كافر ومن أشرك الحجاج من بيت المقدس لا يمكن لأنه الأسره من ممة إلى بيت
 المقدس ثبت ببطل فاطم من الكتاب قاله زكريا بن سحمان الذي أسره بعدة ليلة من المسجد الحرام إلى
 المسجد الأقصى الذي باركنا حوله نرى من أبا ناس الله هو السبع البعير والحجاج من بيت المقدس لم يثبت
 ببطل فاطم من الكتاب قال مقاتل في تفسيره قوله صلى الله عليه وسلم إن كان ذلك الليل قبل الهجرة
 بسنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه من بيتنا أبا ناس الله هو السبع البعير بين الشام والقطيف
 إذا أتاك جبرئيل عليه السلام بالعرف وحق دابة أبيض طويل فيف الجار دون البعل فيحمله عن
 منتهى ظهره ويحمله حتى أتيت بيت المقدس ويضعه بالملقة التي تربطها بالانبيا قال بن زحلف المسجد
 فضلت فيه رهنين ثم خرجت فأتى جبرئيل وعم بالاه من حمز وأباه من لبن فأخذت اللبن فقال
 جبرئيل بكم أخذت الفوط ثم خرج بنا إلى السماء الحريف وترجع الدجال وباه جوج هاه جوج و
 طلوع الشمس من مغربها وتزول حمزة عليه السلام من السماء وسائر علامات يوم القيمة على
 ما وردت به الأحبار العقيمة حتى كانوا عن حديجة بن أسيد القاري رحمه الله تعالى قال أطلع
 النبي صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نذكر فقال ما نذكره فلما ذكر الساعة قال النبي صلى الله عليه
 وسلم إن الله يقوم حتى يروا أهلها عشر آيات فذكر النجان والدابة وطلوع الشمس

حقيقة في الآداب

مخطوطة من مكتب ولا يرى في التراب ع الأريج

من مزاجها وتزول عيشة على السلام وياه جوج وما جوج وثلاثة حنوف حشف بالمشرف وحشف
 بالخراب وحشف بالمرزوق الرب وآخذ ذلك نار يخرج من العين نوره الناس إلى المحرم كذا في
 المصاحح والله يدرك من يشاء إلى صراط مستقيم أي يوفى وينت على اعتقاد صحيح وعمل صالح ومن
 نفاق مشبهة الأديبة في الأذن بلذنه قول الأمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله عليه والله يهدي من يشاء
 إلى صراط مستقيم كذا قال فاعلمنا إلا البواع المبين
 والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم
 مستقيم اللهم بالهدى المفضلة
 اهذه الصراط المستقيم
 سندسقة بسم وسورة فاتحة الكتاب
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 وبعد
 اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء
 وأنت الآخر فليس بعدك شيء
 وأنت الظاهر فليس فوقك شيء
 وأنت الباطن فليس دونك شيء
 اقض عني الدين وأغنني من الفقر
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 وبعد
 اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء
 وأنت الآخر فليس بعدك شيء
 وأنت الظاهر فليس فوقك شيء
 وأنت الباطن فليس دونك شيء
 اقض عني الدين وأغنني من الفقر
 آمين

التعليل حجة ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس سائل
 هناك الامتدادية ذلك مرورا بان لو تم ذلك على ان
 المنقضى عصبته بل المعارضة ايضا فهو جرم بل وهو
 جوابنا وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا
 او تفصيلا ولا يوجب السلب بالكلية والابطال اذا
 كان مسببا واليمن في دفعه بالابطال اعلم ان الكلام
 هنا على سبيل المثال وهو لا يفيد سواء كان التذم او لا
 له اول ولا في معنى المنقضى ومنه ما يؤيد لادراجها تحت
 المقدمة المنقضية الذي يحجب عن العمل ~~بالمقدّم~~
 اثباتها عند طبع المانع والثالث على سبيل التفرقة بالذليل
 او التنبية وهو انما يفيد اذا كان التذم او لا
 بحيث يلزم من دفع التذم دفع المنقضى وهذا التفصيل
 عمدا في الرفع في كلامه المقتضى اوله وخصمه ثانيا
 بالابطال ويمكن انما يخص المنقضى بالابطال في كلامه
 المنقضى كما هو انظر ويكون المعنى ولا يبطل التذم اذا
 كان مساويا في بطلان بل يكون الكلام على التذم
 على سبيل من متركه كما بالكلية في التذم على هذا النوع
 وانما جبره بان تجرد المسائل لا يستلزم ان يكون
 التذم بحيث يلزم من انقضاء المنقضى انعدام

التذم ملزم والمنقضى لازم
 وانتفاء المنقضى يستلزم انتفاء
 التذم فيصير كونه التذم
 مساويا لليمن انما هو نقض
 المقدمة المنقضية بالقياس الى
 التذم بانما يخفى التذم

انفكاك

انفكاك كل منهما عن الآخر كونه وان لم يتحقق التذم
 بينهما وهو وح لا يكون دفع التذم المساوي
 على اطرافه مفيدا مع انهم يقولون كذلك وان كانت
 عبارة المنقضى قابلة للتوجيه فافهم فان قيل التذم
 مع ما نقلناه هو ما يذكره بقوله المنقضى بمنع المنقضى
 وان لم يكن مفيدا في الواقع فيجب ان يكون
 اعتم فيفيد دفعه كالمساوي فلا يقع حملا في
 التذم في المقام فليعلم دفع التذم لا يصح
 على تقدير جواز ذلك لانه لا يلزم من دفعه دفع
 المنقضى كما هو في الاخص صحت بر ما ذكرتم بل لان
 التذم لو كان اعتم لكان مجامعا للمقدمة
 المنقضية تحققت المنقضى في العموم فاذا ابطاله يطرأ
 بالملحق اذ يبطل بسببه مقدمة كما يبطل من التذم
 تامل فقيه ما فيه او نقض اى الذليل وهرنا نقول
 على ظاهره بالتحالف الى يتخلف الحكم عن التذم وهرنا
 سؤال المشهور وهو ان التذم لا يتخلف
 بالتحالف المذكور بل هو عبارة عن المنقضى بالذليل
 يقال ان هذا الذليل غير صحيح اما يتخلف الحكم المذكور
 عما اوله استلزمه فاذا اخرج اعتمى وجهه كان ما

الخصوصيات او عورض اى الذليل ولو فسر بما
 ادعى المدعي على ما قبل لا يخفى سياق الكلام واليد
 المعارضة ظاهرا في الذليل ووجه المدعي بدليل
 الخلق الى دليل يدل على خلو ما يدعى على دليل
 المعلق ونقضه سواء كان دليل المعارضة عين
 دليل المعلق الاول كما في المقالات العامة الوروي
 فيستفاد ان كان صورته كصورته فيستفاد معارضة
 بالمثل وانما معارضة بالغير ولما كانت تلك صورته
 فيها في الصور بلية اى النقص والمعارضة صحت
 مانعا اى سائلا بمعنى المعلق الاول في الصورة
 بصير سائلا فكما ان تلك صورته كانت
 كذلك للمدعي الاول في كل واحدة من هاتين الصورتين
 تلك المناصب وما يقابلها ان المعارضة لا تعارض
 فامر غير معتد به ويمكن ان يحمل المانع في عبارة المنقضى
 على المناقض وهو الظاهر الاول اولى واعلم ان
 ترتيب المنقضى على ما ذكره المحقق الترازى في الحكايات
 هو ان التذم مقدم على المناقض وهو مقدم على
 المعارضة فلو قدم المانع التذم على المناقض لوافق
 الوضع الصحيح وايضا ان المنقضى التذم في التبريد

ايضا كما يقع على من له نتيج والقر على الذليل ههنا
 انما لا تكفي بالاصول والجدل الذليل اعتم صاحبها بان
 نقول الظاهرة متعلق بقوله في صد الرسالة اذا
 قلت بكلامه هذه شروع في جعل جميع ما سوا التذم
 من الكلام الارق وهو لا يسفعا وجوده
 عندنا فلهذا المقاصد الظاهرة اسم كتاب كلفه
 ليس ما هو المشهور لانه المحقق التفتال في
 والمضى مقدم عليه فان طلب صحة النقل محققا
 او مدعيا بدليل انه اسند الكلام حقيقة الى التذم
 وفي بعض النسخ اسند البراهي الى ذاته قال الشيخان
 واحد وكلم الله موسى كلمها هذا بيان اسناده
 الى ذاته فيه ان هذا الذليل مع تقدّم تمامه يدل على
 ان الكلام هو صفة ثابتة له تعالى واتساع التذم موجود
 في نفسه بوجوده غير مسبوق بالعدم فلا خلاف
 ان يكون كالقديم الذاتي والوجود الذاتي ولا خلاف
 من كونه الشيء صفة كسببية وتبانيا له كونه موجودا
 وتبانيا في نفسه مطلقا فضلا عن ان يكون في الازل
 والذليل ان يكون للواجب له صفات موجودة
 اذلية اكثر من ان يحصى مع انه ليس كذلك عقلا

وكما ان التذم حجة في غير
 ذم في التذم في التذم
 واكثره مطوية
 وفيه انما ذكرها
 صحة التذم في التذم
 التذم التذم ان يقال ان التذم
 بالذليل التذم في التذم

انما يكون
 ان يكون
 من كونه
 وتبانيا
 والذليل
 اذلية

انفكاك

7/2/7

759

615

3775

453

4975

سازمان مجلس شورای اسلامی
اهدایی
مستعمل کریم زاده
۱۳۲۷